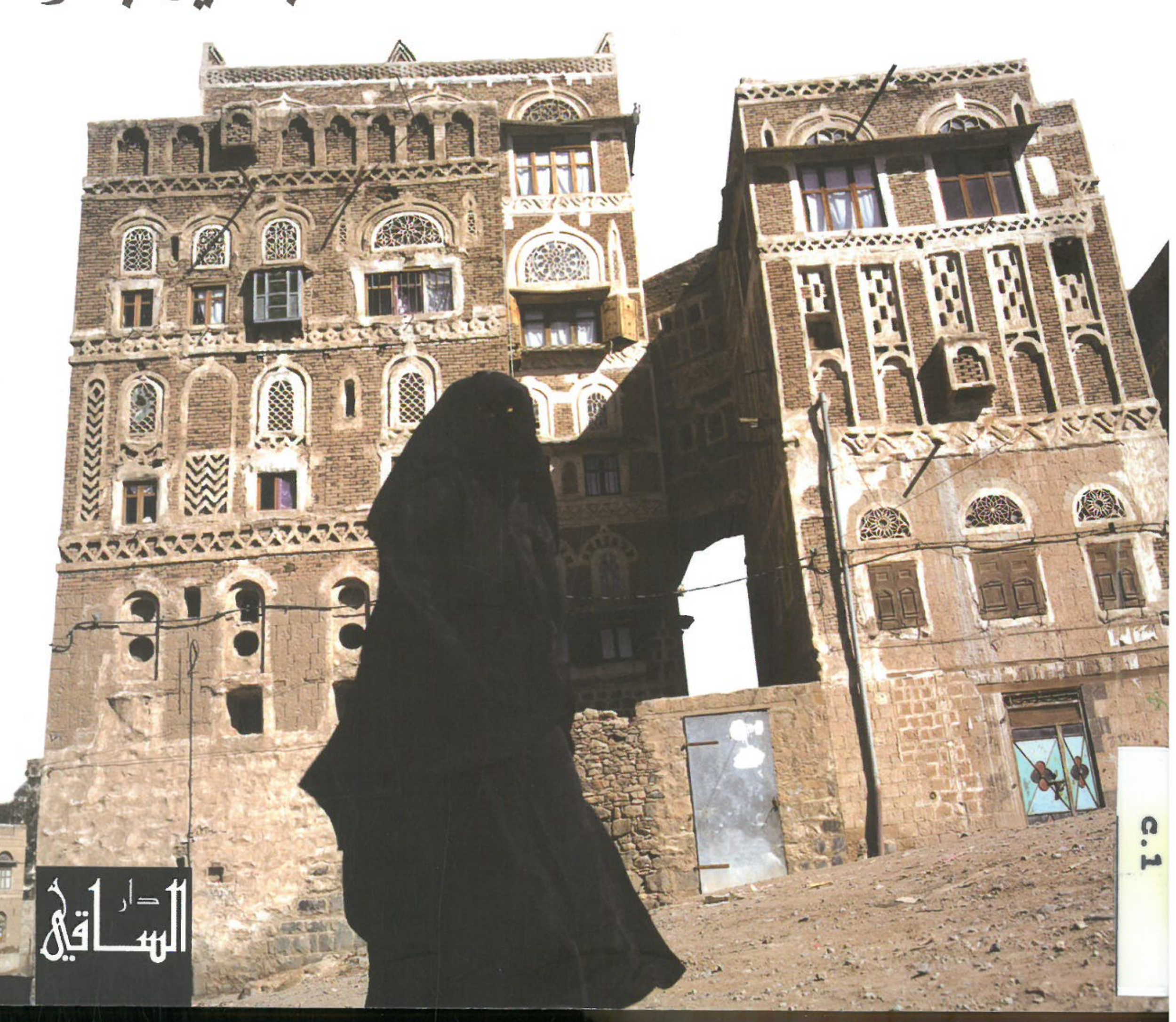
# القاعِدَة

## في اليَمَن وَالسّعودية

بشير البكر



بشير البكر

# القاعدة في اليمن والسعودية






بيروت ـ لندن



تصميم الغلاف: ماريا شعيب
خطوط العناوين: علي عاصي

الطبعة الأولى ٢٠١٠

ISBN 978-1-85516-633-2

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٨٦٦٤٤٢ ١ ٩٦١‎، فاكس: ٨٦٦٤٤٣ ١ ٩٦١
e-mail: info@daralsaqi.com

# المحتويات

«مَن لم يُعلِّمه الزمن
يُعلِّمه اليمن»

مَثل يمني شعبي

# مقدّمة

يتصدّر اسم زعيم تنظيم القاعدة أُسامة بن لادِن منذ سنوات نشرات الأخبار، وهو موضع اهتمام ومطاردة من قِبل أجهزة الاستخبارات عبر العالم. فهذا الرجل الذي زرع الرعب في كل مكان نجح بعد انسحاب السوفيات من أفغانستان في أن يشغل العالم بأسره من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب.

وقد لعب دوراً كبيراً في قيام حركة طالبان انطلاقاً من الباكستان لتدخل أفغانستان وتقيم فيها دولة «أمير المؤمنين». وبعد انتصار هذه الحركة وسيطرتها على غالبية الأراضي الأفغانية بدأت بناء دولة وفق النموذج الذي يؤمن به، وينظر إلى العالم من خلاله.

وما لبث بن لادن أن حوّل تلك «الإمارة» النائية والفقيرة إلى معسكر غير معلن ومختبر طموح وملجأ مفتوح، يستقطب كل الهاربين من الحياة والعاشقين للموت في سبيل المبادىء التي روّجها. وغدت مدرسة ينطلق منها الدعاة والمبشرون إلى شتى أنحاء العالم، يبحثون عن مواقع جديدة يتبوّأونها من خلال ظروف قريبة الشبه بظروف أفغانستان، كما هي الحال في الصومال والعراق والشيشان وجنوب الفيلبين والبوسنة وكوسوفو، فضلاً عن دول مستقرّة كاليمن والسعودية والجزائر ومصر وغيرها.

بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعها من تطورات أدّت إلى سقوط دولة طالبان وزوالها في أفغانستان، واختفاء بن لادن وزعيم طالبان المُلاّ عُمَر، قرّرت الولايات المتحدة الأميركية ملاحقة جميع قادة «تنظيم

القاعدة»، مشكّلةً تحالُفاً عالمياً غير مسبوق. وبعد مرور أكثر من عام على سقوط دولة طالبان، واختفاء بن لادن، أو موته على رأي بعض الخبراء، اتضح للعالم أن الخطر لا يكمن في ما سقط أو في من مات أو اختفى، وإنما في التيّار الذي يمثله هؤلاء، وما يشكّله من تهديدات كونية.

وقد شهد العقدان الأخيران من القرن المنصرم بداية تطوّر جديد في فاعلية هذا التيار، إذ خرج عن صمته تجاه «المشركين» في العالم الإسلامي، وتجاه «الكفّار» في مختلف أنحاء العالم، وقام نشطاؤه بأعمال عديدة ومثيرة. وتتالت الأحداث في مختلف مناطق العالم بدءاً بمصر واليمن، ومروراً بالجزائر، ثم الفيلبين، وإندونيسيا، والأردنّ، فضلاً عن السعودية، والعراق، وحتى الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا وتركيا، وشرق أفريقيا.

وفي غضون ذلك نشأ الكثير من التنظيمات، التي تتبنّى هذا التيار الإسلامي المتطرّف في أغلب الدول الإسلامية، من تنظيم طالبان في أفغانستان، وتنظيم جُند الصحابة في الباكستان، وحركة أبو سيّاف في جنوب الفيلبين، والجماعة الإسلامية في إندونيسيا، والجماعة الإسلامية المسلّحة في ماليزيا، وجيش عدن-أبين الإسلامي، وجماعة الجهاد الإسلامي في اليمن، والجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر، والجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، والجماعة الإسلامية المسلّحة في الجزائر، وأنصار الإسلام وجُند الإسلام في كردستان العراق، بالإضافة إلى مجموعات صغيرة أخرى كمجموعة زهير هلال الثبيتي السعودي في المغرب، وخَلِيّة ميلانو من التونسيين في إيطاليا، ومجموعة عبد السلام المغربي في بلجيكا، ومجموعة خطّاب الذي قُتل بالسمّ في الشيشان، ومجموعة محمد يلماز في تركيا، ومجموعة رضوان عصام الدين المسؤولة عن تفجيرات بالي في إندونيسيا، فضلاً عن العشرات من التنظيمات والمجموعات الأخرى في ألبانيا وكوسوفو والبوسنة وكشمير والصومال والسودان وإثيوبيا وبلدان الخليج وسنغافورة، وكذلك الأمر في أغلب الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية وأستراليا وغيرها.





هذا الكتاب مكرّس لتجربة البلد الذي تنحدر منه عائلة بن لادن وهو اليمن، وهي تجربة مثيرة في جميع المقاييس، وتشكل المختبر الأول لـ«تنظيم القاعدة»، كما أنها معقّدة إلى حدّ أن المخفيّ منها أكثر من المعلوم، إذ تتداخل فيها عوامل كثيرة سياسية وقبلية وثقافية، وتتقاطع عبرها مصالح محلية وإقليمية ودولية، فضلاً عن أنها تطوّرت بصورة لافتة ومختلفة عن بقيّة التجارب التي اعتمدت على العنف المسلّح.

لقد حصلت أول عملية رسمية لـ«تنظيم القاعدة» في اليمن عبر الهجوم على المدمِّرة الأميركية «يو إس إس كول» في الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وها هو التنظيم يبرز مجدّداً في اليمن مع اكتمال العقد الأول من الألفية الثالثة، وبعد رحلة الشتات الطويلة، ليتصدّر الأحداث الدولية ويضع القوى الكبرى أمام تحدي فتح جبهة جديدة في الحرب ضد الإرهاب، بعد أفغانستان والباكستان.

المؤلّف

في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

# الفصل الأول

## اليمن: تورا بورا

في السابع عشر من شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩، دخل اليمن فجأة، وفي صورة رسمية، النفق الطويل للحرب المفتوحة ضد تنظيم القاعدة، من خلال القيام بعمليتين عسكريتين متزامنتين، وغير معهودتين لجهة الحسم في خيار المواجهة الشاملة مع هذا التنظيم الذي طالما هادَنه الحكم وعايشه في صنعاء حدّ الرعاية طوال عقد من الزمن.

جرت العملية الأولى في قرية «المعجلة» في مديرية «المحفد» التابعة لمحافظة «أَبْيَن» في جنوب اليمن ضد ما وصِف رسمياً بأنه معسكر تدريب للقاعدة، بينما استهدفت العملية الثانية التي جرت في مديرية «أَرْحَب»، الواقعة على مسافة ٢٥ كلم شمالي العاصمة صنعاء، خلايا للقاعدة كانت في الطور الأخير من تحضير عمليات ضد مصالح أجنبية في صنعاء.

ولم يمضِ أكثر من أسبوع على هاتين العمليتين حتى جرت العملية العسكرية الثالثة فجر الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، في قرية «رفض» بمديرية «رصد» على بعد ٥٥ كلم جنوب مدينة «عتق» في «شَبْوَة» جنوب اليمن، حيث قالت الرواية الرسمية أيضاً إن طائرات حربية أغارت على مكان (مزرعة) كانت تجتمع فيه القيادات الرئيسية لـ«قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» بغية التحضير لعمليات تردّ فيها القاعدة على عمليتي «المعجلة» و«أرحب».

وقد وصِفت هذه العمليات بأنها «استباقية» تبريراً لها على ما يبدو وامتصاصاً

للصدمة المترتّبة على إقحام سلاح الطيران الحربي للمرّة الأولى في اليمن، واستخدام الصواريخ الأميركية الموجّهة من طراز «كروز» في ضرب ما وصِف بأنه معسكرات أو تجمّعات للقاعدة.

من الناحية الرسمية، نفذت العمليات الدولة اليمنية ضد مواقع ومناطق متباعدة جغرافياً، لكن مسؤولين أميركيين تبرعوا بالتصريح أن الولايات المتحدة وفّرت قوة النيران (صواريخ كروز) والاستخبارات وأنماط الدعم الأخرى لحكومة اليمن التي شنّت الغارات على مواقع لـ«تنظيم القاعدة» داخل حدودها.

وفيما اكتفت حكومة اليمن بنسبة العمليات إلى نفسها، انبرى مسؤولون أميركيون للإعلان أنّ الرئيس باراك أوباما وافق على تقديم الدعم لليمن بناء على طلب من حكومته. وجرى تبرير المشاركة الأميركية في العمليات بأنها تندرج في سياق مساعدة اليمن على منع القاعدة من شنّ هجمات ضد أهداف أميركية وأجنبية أخرى داخل حدوده. وفي أول رد فعل رسمي قال بريان جي وايتمان، المتحدث الرسمي باسم البنتاغون، إن «اليمن ينبغي أن يلقى إشادة للإجراءات التي اتخذها ضد تنظيم القاعدة الذي يشكل تهديداً خطيراً للمصالح اليمنية والأميركية والإقليمية».

في السياق ذاته، تحدثت مصادر أميركية عن أن الأميركيين عاينوا في الصيف الماضي مؤشّرات تفيد بـ«انتقال العشرات من مقاتلي القاعدة وحفنة من القيادات الإرهابية إلى الصومال واليمن قادمين من باكستان». وقالت المصادر ذاتها إنه «خلال الاتصالات التي جرت مراقبتها من جانب البنتاغون والبيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية تبيّن أنّ الجماعات الإرهابية في الدول الثلاث عملت على تكثيف اتصالاتها، ومن الواضح أنها حاولت تنسيق عملياتها».

ما كادت تذهب نشوة النصر التي ولّدتها «العمليات الاستباقية» حتى كانت وسائل الإعلام العالمية تتناقل خبر المحاولة الفاشلة لتفجير طائرة ركاب مدنية أميركية في الجو، أثناء رحلتها من العاصمة الهولندية أمستردام إلى مدينة ديترويت الأميركية، وعلى متنها نحو ٣٠٠ راكب.





كان مدبّر المحاولة هو الشاب النيجيري عُمر الفاروق عبد المطّلب البالغ من العمر ٢٣ عاماً، والذي سبق له أن تردد إلى اليمن عدة مرات من أجل دراسة اللغة العربية، لكنه قرنها بتعلُّم فنون الجهاد وفق منهج القاعدة وطريقتها.

حتى هنا لا تبدو الرواية غريبة، لكنها تصبح مثيرة حين يعلم المرء أن الشاب النيجيري حصل على تأشيرة رسمية لدخول الولايات المتحدة التي قصدها من عاصمة بلاده لاغوس مروراً بأمستردام، رغم كَمٍّ لا يُستهان به من الشُّبهات التي كانت تحيط به، بدءاً من تحذير والده للاستخبارات الأميركية حيال نوازع نجله المتطرفة، وانتهاء بالمبرّرات البريطانية الوجيهة للامتناع عن منحه تأشيرة دخول في أيار/مايو ٢٠٠٩.

وما إن حطّت الطائرة سالمةً على أرض مطار ديترويت حتى اتجهت الأنظار نحو تنظيم القاعدة، وجرى في صورة أوتوماتيكية ربط هذه المحاولة الفاشلة بـ«العمليات الاستباقية» في اليمن. ولكي لا تترك «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» (الاسم الرسمي للقاعدة في اليمن والسعودية، بعد توحيدهما في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، مجالاً للشكّ سارعت إلى تبنّي العملية، وقال التنظيم في بيان صدر عنه إن محاولة تفجير الطائرة «جاءت ردّاً على القصف من الطائرات والصواريخ الأميركية لخليج عدن»، والمقصود في ذلك قرية «المعجلة».

## عملية «المعجلة»

في السابع عشر من كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٩ صحا أهالي قرية المعجلة جنوب اليمن، على قصف الطائرات الحربية ودويّ الصواريخ الموجّهة (كروز) التي أقضّت مضاجعهم وأقلقت سكونهم، وحوّلتهم إلى كائنات مذعورة تنظر نحو السماء فلا ترى غير حُمَم النيران تهطل منها بغزارة.

ظنّ البعض للوهلة الأولى أنه غضب إلهي ينزل بهذا المكان، وخطر للبعض الآخر أنه زلزال لا مفرّ منه، ولم يتنبّه سكان المنطقة إلى أن بيوت الشعر، التي

بقيت كآخر مظهر للبداوة الآفِلة، والخيام المنصوبة في السهول، كتعبير صريح عن الفاقة، والتي كانت تسرح فيها قطعان الأغنام والماعز، يمكن أن تكون معسكراً مموَّهاً لتنظيم القاعدة، الذي لم يكن في حاجة إلى التخفّي وراء هذه المظاهر البدائية بعد أن صار حضوره علنياً في هذه المنطقة خلال السنوات الأخيرة. والواقع أن هذا التنظيم اعتاد التحرك من دون موانع وممارسة نشاطاته تحت أبصار أجهزة الأمن وقوات النخبة من جيش الدولة المعروفة بـ«لواء العمالقة»، الموجود هناك كأمر واقع يُكرّس انتصار الشمال على الجنوب ويذكّر الناس كل يوم بنهاية دولة الأمن التي كانت قائمة في الجنوب، واندحارها في حرب عام ١٩٩٤، تحت شعار «الوحدة بالدم» التي كان للتنظيمات الجهادية فيها صولات وجولات.

استيقظ الأهالي على رائحة الدماء التي فاحت من أشلاء البشر والحيوانات، ورأوا بأُمّ أعينهم جثث الأطفال والنساء والشيوخ معجونة بأشلاء الخراف والماعز، ولم يفهموا لغز هذه الملحمة السوريالية البديعة حتى نقلت لهم قناة الجزيرة الفضائية الخبر اليقين. ساعتئذ أدركوا أنهم إرهابيون، وأن دماءهم مستباحة، حتى يتضح الخيط الأبيض من الخيط الأسود في الحرب العالمية على الإرهاب.

نقلت قناة الجزيرة صور أشلاء الحيوانات على امتداد السهل كله، ولم تورد في تقريرها عن ذلك القصف صورة واحدة لمعسكر لتنظيم القاعدة، وظلت القناة على مدى أربع وعشرين ساعة تكرر عرض صور الماعز والخراف التي فتك بها القصف، بينما كان المسؤولون الرسميون في صنعاء وواشنطن يدبِّجون بيانات وإحصائيات عن النتائج الباهرة لـ«العمليات الاستباقية»، التي قصمت ظهر القاعدة ودمّرت معسكراتها.

وأفادت الإحصائيات الرسمية الصادرة من صنعاء، قبل أن يصل المخبرون إلى مكان المجزرة، أن نحو خمسين قتيلاً سقطوا في العملية التي نفّذتها طائرات حربية يمنية، وساندتها فيها صواريخ «كروز» أميركية، ضد قرية المعجلة.





أما الأهالي فعبَّروا عن سخطهم وقالوا إن الضحايا بين البشر هم في غالبيتهم من الأطفال والنساء والشيوخ وسمّوا عائلات بأسرها أبيدت، وهذا ما أكدته البيانات الصادرة عن «الحراك الجنوبي» وهو الطرف الوحيد الموجود في الجنوب الذي لا مصلحة له في الوحدة الحالية، ولا في هجرة تنظيم القاعدة إلى هذه المناطق.

بعد ساعات على وقوع المجزرة تواضعت الأرقام الرسمية لجهة قتلى القاعدة فحصرت عددهم بـ ١٨ عنصراً قالت إنهم كانوا يتدرّبون في معسكر هناك. وذكرت المصادر الرسمية أن محمد صالح الكازمي (٣٨ عاماً) كان من بين العناصر التي لقيت مصرعها في العملية الأمنية الاستباقية، مشيرة إلى أنه يُعَدّ من أخطر العناصر القيادية في تنظيم القاعدة، ومن بين أكثر المطلوبين في قائمة الإرهاب، وكان يتولّى الإشراف على معسكر «جبال المحفد» في محافظة «أبين». وهو من العائدين من أفغانستان إلى السعودية، التي قضى فيها ١١ سنة، قبل أن يُسجن هناك عدة أشهر ويتم ترحيله إلى اليمن.

وتؤكّد سيرة هذا الرجل المستهدف بالغارات أنه تلقى تعليمه في السعودية، ثم أوقف هناك مدة تسعة أشهر وجرى تسليمه للسلطات الأمنية اليمنية التي أوقفته بدورها وسجنته لفترة وجيزة، ثم أطلقت سراحه ليذهب إلى مسقط رأسه في محافظة أَبْيَن، ويتخذ من خيمة في «جبال المحفد» مقراً لإقامته مع أطفاله الثلاثة وزوجته الثانية.

وفي حين لم تجزم المصادر الرسمية بمقتل أحد غير الكازمي، قال وكيل محافظة أَبْيَن الشيخ محمد صالح هدران لموقع «المؤتمرنت» الناطق باسم الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) إن عملية المعجلة كانت قاصمة لعناصر تنظيم القاعدة. لكنه لم يذكر غير اسم الكازمي، وترك المجال مفتوحاً أمام التكهنات حين أردف قائلاً، إن قيادات عديدة من القاعدة لقيت المصير نفسه ويجري فحصها للتعرف إلى هويّاتها، مشيراً إلى وجود تسع جثث مجهولة، تعود في

اعتقاده إلى عرب وأجانب، بالقرب من القرية التي كانت تتخذها عناصر التنظيم معسكراً للتدريب والانطلاق لتنفيذ هجمات إرهابية.

ومن دون ذكر لأي اسم آخر غير الكازمي، نقل الموقع عن المصادر الرسمية قولها إن عدداً كبيراً من عناصر تنظيم القاعدة أصيب في العملية الأمنية التي نفّذتها أجهزة الأمن وقوات مكافحة الإرهاب، وإن عناصر أخرى كانت تسكن في خيام بالقرب من منطقة جبلية جرى تجهيزها لتكون معسكر تدريب للعناصر الإرهابية. وذهبت الرواية الرسمية إلى التأكيد أن الضربة الموجّهة لهؤلاء تمت أثناء تجمّعهم وقيامهم بعملية التدريب، بعد أن نصبوا لأنفسهم خياماً بالقرب من منطقة التدريب.

وفي ما يشبه اختلاط الواقع بالخيال، نسب الموقع إلى عناصر القاعدة قيامهم، بعد الضربة مباشرة، بإخلاء الجرحى منهم، واستند إلى معلومات تفيد أن عددهم كبير نسبياً، ومن بينهم عناصر أجنبية كانت تشارك في عملية التدريب، وتتخفّى في تلك المنطقة عن أنظار الأجهزة الأمنية. وقال أيضاً إن هؤلاء لاذوا بالفرار حاملين معهم بعض المصابين خشية وقوعهم في أيدي قوات الأمن التي قامت بعد ذلك بتطويق المنطقة.

ولكي لا يبقى الكازمي هو الصيد الثمين الوحيد للعملية، رجّحت مصادر وزارة الداخلية اليمنية لاحقاً مصرع السعودي عبد المنعم القحطاني، الذي وصفته بالقيادي «الخطر» في تنظيم القاعدة، والمدرج اسمه على «قائمة الـ٨٥» المطلوبة من قِبل وزارة الداخلية السعودية (تضم القائمة ٨٣ سعودياً ويمنيَّين هما ناصر الوحيشي وقاسم الريمي)، والذي تدور شبهات سعودية حول قيامه بترتيب عملية إرسال الشاب عبد الله حسن عسيري، مساء ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، لاغتيال الأمير محمد بن نايف نائب وزير الداخلية السعودي ونجله في آن والأمير محمد هو صاحب الصولات والجولات مع تنظيم القاعدة في السنوات السبع الأخيرة، والذي لكثرة ما أذاقها كأس العَلْقَم دفع بالكثير من قياداتها وعناصرها للهرب إلى اليمن، الذي يصفه بن لادن بـ«أرض المَدَد».





**عمليتا «أرحب» و«أمانة العاصمة»**

لا تقل هاتان العمليتان غرابة عن عملية «المعجلة»، ولا ينقصهما شيء من عناصر التشويق، حتى تبزا نظيرتهما السابقة في الغموض والتورية، بل الفشل أيضاً. فالرواية الرسمية قالت إن «العمليتين الاستباقيتين» جرتا ليل السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في مكانين متقاربين، الأول هو مديرية «أرحب» الواقعة شمال صنعاء، والثاني أمانة العاصمة، وأدّتا إلى مقتل أربعة من القاعدة من بينهم هاني الشعلان المعتقل السابق في غوانتانامو، وسقوط ثلاثة جرحى، كما تم إلقاء القبض على ١٧ من رفقائهم.

ورغم الاحتفاء الإعلامي الرسمي بهاتين العمليتين، بدت الحصيلة بائسة، فالمعتقل الوحيد الذي أُعلن اسمه رسمياً، هو عارف مجلي نجل القيادي السابق في القاعدة يحيى مجلي، الذي اغتالته وحدات أمنية يمنية أميركية في منطقة الروضة شرق صنعاء عام ٢٠٠٣، وكان آنذاك مكلفاً من الرئيس علي عبد الله صالح بإقناع قادة القاعدة بتسليم أنفسهم، وذلك تحت الضغوط الأميركية على الرئيس. وقالت الرواية الرسمية إن اعتقال نجله تم بعد محاصرته في بيت في قرية «بني عتبان» بمديرية «أرحب»، ولم تذكر أي إنجاز آخر يستحق التوقف أمامه.

وذكر موقع «المؤتمر نت»، إن المطلوبين الرئيسيَّين والخطيرَين قاسم الريمي وحزام مجلي وشخص ثالث يعتقد أنه من جنسية عربية نجوا من الهجوم الذي شنته القوات الحكومية.

وقالت المصادر للموقع الحكومي إن الثلاثة كانوا في أحد المباني التي هاجمتها قوات الأمن وتمكنوا من الفرار من ذلك المبنى في اللحظات الأخيرة. وهذه هي المرة الثانية التي ينجو فيها الريمي الذي يُعدّ أخطر شخصية في «تنظيم القاعدة» في اليمن. لكن السلطات اليمنية عادت من جديد لتعلن مصرعه في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في غارة استهدفته في مأرب، لكن تبيّن أيضاً عدم دقة هذه الرواية، ونفاها بيان للقاعدة.

وربطت المصادر الرسمية بين عمليتي أرحب وأمانة العاصمة، وقالت إن

عنصراً ممن تم القبض عليهم أصيب خلال المواجهات في أمانة العاصمة وكان قد لفّ جسده بحزام ناسف لكنه لم ينفجر. وأضافت المصادر أن مهمة عناصر الخلايا التي تم القبض عليها في أمانة العاصمة والبالغ عددهم ١٧ شخصاً هي الدعم اللوجستي للخلية الانتحارية التي تم القضاء عليها في منطقة «أرحب».

وبحسب المصادر الرسمية، فإن الخلية التي لا يزيد سن بعض أعضائها عن ٢٠ عاماً، كانت تعتزم القيام بعمليات انتحارية ضد أهداف مختلفة، من بينها مدارس ومنشآت ومصالح يمنية وأجنبية على رأسها السفارة البريطانية في صنعاء. وقالت المصادر إن بعض المكلفين بالهجوم جاءوا من منطقة «الجوف» على الحدود السعودية، وكانوا يعتزمون الهجوم على السفارة البريطانية بسيارتين مفخختين في اليوم الثاني.

## عملية «رفض»

فيما كان الجو الرسمي العام مشحوناً بالإحباط، حيال النتائج المخيّبة للعمليات الثلاث السابقة جاءت العملية الرابعة بعد أسبوع بالتحديد لتضيف فشلاً جديداً، من حيث الأهداف والنتائج. وقد أعلنت الحكومة، وكعادتها في العمليات الثلاث السابقة، أن «العملية الاستباقية» التي تم تنفيذها ليل الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ في قرية «رفض» في محافظة «شَبْوَة»، حققت هدفها على ما يُرام.

استهدفت العملية، حسب الرواية الرسمية، اجتماعاً لقيادات تنظيم القاعدة. وأفادت المعلومات الرسمية الأولى أنه تم قتل ثلاثين شخصاً من تنظيم القاعدة كانوا يعقدون اجتماعاً في إحدى المزارع النائية لتحضير الردّ على عملية «المعجلة»، ويُعتقد أن من بين القتلى ناصر الوحيشي «أبو بصير»، زعيم تنظيم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب»، ونائبه السعودي سعيد الشهري، ومَن وصفته المعلومات الرسمية بقيادي القاعدة أنور العولقي، وهو رجل الدين الأميركي اليمني الأصل الذي كان على اتصال بالرائد الأميركي من أصل فلسطيني نضال





حسن، الذي فتح النار في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ على زملائه في قاعدة «فورت هود» الأميركية في تكساس، وقتل ١٣ منهم في عملية أثارت صدمة في الولايات المتحدة.

لكن تبيّن لاحقاً أن كلاً من الوحيشي والعولقي نَجَوَا من العملية، ولم يتأكد مقتل السعودي الشهري، في حين قُتل في العملية محمد صالح عمير، الذي كان قد ظهر علانية في مقابلة مع قناة الجزيرة الفضائية خلال مهرجان جماهيري في محافظة «أَبْيَن» لتأبين ضحايا غارة «المعجلة» وهو يتوعد الأميركيين بالثأر.

وبحسب المصادر الرسمية، فإن العمليات النوعية الاستباقية «الناجحة»، التي نفّذتها أجهزة الأمن اليمنية ضد عناصر تنظيم القاعدة في «المعجلة» و«أرحب» وأمانة العاصمة و«رفض»، قد شكلت ضربة قاسية وموجعة للتنظيم، وتعتبر من أنجح وأقوى العمليات التي قامت بها قوات الأمن اليمنية ضد خلايا القاعدة في السنوات الأخيرة. ولكن تبيّن لاحقاً عدم دقّة هذه الرواية، حيث كشف تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في حزيران/ يونيو الماضي أن من قام بالعملية هو الولايات المتحدة، وعرض صوراً لصواريخ كروز أميركية تحمل قنابل عنقودية، التُقطت في أعقاب الهجوم.

## عملية «ديترويت»

ما كان للعمليات الأربع أن تأخذ صداها الدولي الكبير في الإعلام، ولدى الأوساط السياسية، لو لم تحصل محاولة تفجير طائرة الركاب الأميركية في عيد الميلاد من العام ٢٠٠٩. فبقدر ما أثارت النتائج المتواضعة جداً لـ«العمليات الاستباقية» من إحباط لدى حلفاء الحرب ضد القاعدة، بقدر ما سلّطت المحاولة الفاشلة لتفجير طائرة ديترويت الأضواء على تنامي خطر تنظيم القاعدة في اليمن، وفتحت أعين الولايات المتحدة والحلف الدولي في الحرب على الإرهاب، لكونها أول عملية جادّة تهدد الأمن الأميركي مباشرة منذ هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

وقد استدعت الخيوط المتشابكة للعملية والتقنية المستخدمة فيها مراجعة الإجراءات الأمنية عبر العالم، ولوّحت بعودة حالة الرُّهاب العامة التي سيطرت على الغرب، بعد هجمات أيلول/ سبتمبر، كما أنها طرحت أسئلة كثيرة حول خطر الإرهاب المتنامي في اليمن والذي يُنذر بأن يغدو عابراً للقارّات.

تفرض تعقيدات العملية التي فاجأت أجهزة الأمن الأميركية، وهزّت صورتها من جديد، التوقفَ عند شخصيتي كل من النيجيري عُمر الفاروق ورجل الدين الأميركي اليمني أنور العولقي، الذي وصفته صحيفة «التايمز» البريطانية في الثالث عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ بـ«أُسامة بن لادِن الأنترنيت».

الشاب النيجيري الذي سطع نجمه في سرعة قياسية في عالم الإرهاب العابر للقارّات هو ابن وزير سابق من شمال نيجيريا المسلم، ورئيس مجلس إدارة مصرف «فيرست بنك أوف نيجيريا»، ومؤسّس مصرف «ماير» كأول مصرف إسلامي في بلاده.

وهو ليس عاطلاً عن العمل ولا فقيراً يعيش بأقلّ من دولارين في اليوم، مثل ٤٠ في المئة من أهل اليمن، بل هو حاصل على إجازة في الهندسة من جامعة «يونيفرستي كولدج» في لندن، حيث تمتلك العائلة منزلاً فخماً، لكنّ الطريق الذي قاده إلى صنعاء، لدراسة اللغة العربية في أحد المعاهد الدينية، هو الذي أغراه للعب بالنار.

ثمة مفارقة هنا مثيرة للاستغراب تتمثل في أن والد هذا الشاب كان قد بادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، إلى الاتصال بالسفارة الاميركية في لاغوس وأعرب لها، وحسب مسؤول أميركي، عن قلقه وهواجسه حيال تطرّف نجله. وتؤكد الروايات كافة أن الشخص الذي استقبله في السفارة واستمع إليه حرص على إعداد تقرير، لكنه وضعه في دُرج مكتبه ولم يرفعه للجهات الرسمية، ظانّاً أن الأمر لا يتعدّى شكوى أب يساوره القلق حيال فتى عاقّ.

تشي هذه المعلومة الخطيرة بأن الأب كان يدرك بحَدْسِه النيّات البعيدة للابن، وقد يكون مصدر حدسه متأتّياً من حصول نجله على تأشيرة دخول إلى





الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، ولا بد أنه كان على علم بأن بريطانيا رفضت منحه تأشيرة دخول إلى أراضيها، رغم أنها لم تبخل عليه بشهادة جامعية مزوّرة، ولا شك أيضاً في أنه ارتاب حيال هذا الرفض البريطاني، فالأسرة تمتلك منزلاً فخماً في لندن ومن حق الشاب أن يذهب إلى هناك، إن لم تكن ثمة أسباب وجيهة تستدعي أن تُغلق السلطات البريطانية في وجهه الأبواب.

تقول المعلومات الرسمية إن عُمر الفاروق قصد اليمن في آب/ أغسطس ٢٠٠٩، وغادره في بدايات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. وبرّر المسؤولون اليمنيون منحَه تأشيرة دخول إلى صنعاء بحيازته تأشيرة أميركية صالحة للسفر، علاوة على أنه سبق له أن تردد إلى اليمن من قبل، من أجل تعلّم اللغة العربية.

وتؤكد رواية الأجهزة الأمنية الأميركية أن رحلته إلى اليمن، كانت بقصد الحصول على العُبُوَّة الناسفة عن طريق الشيخ أنور العولقي، الحامل للجنسية الأميركية بسبب ولادته في «نيو مكسيكو».

رجل الدين هذا الأميركي من أصل يمني هو نجل وزير سابق للزراعة في اليمن يُدعى ناصر العَوْلَقي، نظراً إلى انحداره من قبيلة «العوالق» كبرى قبائل محافظة «شَبْوَة» في جنوب اليمن وأشدّها بأساً.

تعلم أنور العولقي أصول الدين في عدن. وما لبث أن أصبح إماماً بارزاً في العديد من المساجد الأميركية، وارتبط بمساجد «سان ديغو» في ولاية كاليفورنيا، و«فولز تشوتش» في ولاية فرجينيا. وفي عام ٢٠٠٢ عاد فجأة إلى اليمن تسبقه سُمعته كمحاضر بارز بفضل الكثير من الدروس والخطب التحريضية التي انتشرت قبل ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ليس باللغة العربية فقط بل بالإنكليزية أيضاً، وذاع صِيته بعيداً حتى صارت بعض مواعظه ومشاركاته الفقهية منشورة ومتوافرة على «يوتيوب»، إضافة إلى الصَّرعات الجديدة في عالم الموسيقى و«الراب» مثل «سنووب دوغ» و«الزومبيز»، وهي في غالبها تتحدث عن معاني القرآن ودروسه، حيث برع بوجه خاص في الجمع بين المعرفة بالتقاليد الدينية والإحاطة بمقتضيات الإعلام الجديد.

وتشرح مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، الصادرة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، كيفية استفادة القاعدة من الشبكة العنكبوتية. وتكشف في تقرير لها تحت عنوان «جيش الخبراء الجهاديين» أن الطبيب الأردني همام خليل البلوي الذي فجّر نفسه في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ في قاعدة أميركية في أفغانستان، ما أسفر عن مقتل سبعة من ضباط وكالة الاستخبارات الأميركية، كان أحد «الخبراء الجهاديين» الذين باتوا يمثلون الوجه الأحدث للتنظيم في حروبه التي يخوضها ضد الغرب على الشبكة العنكبوتية قبل أرض الميدان. وكان يعمل تحت لقب «أبودُجانَة الخُراساني» (قبل أن يصبح عميلاً أردنياً ثلاثياً)، ويمدّ قرّاءه على الإنترنت بطريقة مجهولة بسَيْل من الخطابات الجهادية منذ أوائل العام ٢٠٠٧. وتشير المجلة إلى أن ارتقاء البلوي من مجرد مشارك شغوف في غُرف الدردشة الإلكترونية إلى مدير منتدى جهادي للصفوة ومن ثم إلى خبير إنترنت محنّك، وبعدها إلى انتحاري منتصر، قد ساعد على تشكيل مسار يمكن للجهاديين الإلكترونيين أن يحذوا حذوه في نهاية المطاف.

وتكشف المجلة أيضاً عن أن أعداد الجهاديين الذين يعملون على الإنترنت ويتحوّلون إلى إرهابيين فعليين على أرض الواقع باتت في تزايد، ومنهم هؤلاء الذين تم تجنيدهم إلكترونياً مثل الرائد نضال مالك حسن والشاب النيجيري عمر فاروق عبد المطّلب والكويتي بدر الحربي وأخيراً البلوي.

وترى المجلة أن هؤلاء الجهاديين نجحوا من خلال تلك الطريقة في تعليم غيرهم من الجهاديين الإلكترونيين كيف يقومون بتطوير لوحات المفاتيح الخاصة بحواسيبهم وتحويلها إلى أحزمة ناسفة. وتقول المجلّة إنّ الخطب الطويلة التي قام البلوي بنشرها على منتديات تُمجِّد هؤلاء الذين يقومون بحمل شعلة القاعدة ساعدت على تضييق المسافة الفاصلة بين مقاتلي الحركة الجهادية العالمية والمتعاطفين معها على الإنترنت.

وفيما كان البلوي يسعى إلى تطوير قدراته، على النحو الذي مكّنه من أن يصبح «خبيراً جهادياً»، مستفيداً من كتابته لتحقيق مكانة بارزة له داخل العالم





الجهادي على شبكة الإنترنت، لم يكن معظم الأميركيين على دراية بهذا النوع من التوجّه القاعدي، كما لم تُول الحكومة الأميركية أولوية لقراءة وتحليل أو حتى ترجمة تلك الكتابات، لأنها لم تكن تحتوي على أي معلومات ذات صِلة بعمليات محتملة للتنظيم. ومع هذا تلحظ المجلة أن المستشارية الجهادية أصبحت جزءاً أساسياً في عملية التطرّف التي تتم عبر الإنترنت لكل من منتجيها ومستهلكيها على السواء.

وبحسب موقع «اليقين» الإعلامي المناصر لـ«تنظيم القاعدة»، فإن البلوي كان يعمل بهويّتين مختلفتين على شبكة الإنترنت. في الهويّة الأولى كان يحمل لقباً لم يسبق الكشف عنه خارج العالم الإلكتروني الجهادي، هو «مالك الأَشْجَعِيّ» ( اسم أحد صحابة النبي محمد). وقد عمل البلوي بموجب تلك الهوية كمشرف أو مدير لأبرز منتدى يتبع القاعدة ويُعرف بـ «الحِسْبَة». أما اللقب الثاني فهو ما كان يشتهر به البلوي أكثر، وهو «أبودُجانَة الخُراساني» الذي ساهمت كتاباته، جنباً إلى جنب مع حفنة أخرى من الخبراء الجهاديين، في تجاوز الهوّة بين تفكير القيادة العليا للقاعدة وحركتها العالمية الموجودة على شبكة الإنترنت.

تشير اهتمامات العولقي الفكرية إلى صلة ما بـ«تنظيم القاعدة»، ذلك أنه قام بشرح كتاب الشيخ السعودي يوسف العييري «ثوابت على درب الجهاد» بالإنكليزية، وهذا هو الأمير السابق لـ«تنظيم القاعدة» في السعودية، الذي قُتل على يد قوات الأمن السعودية عام ٢٠٠٣، وقد ألقى العولقي محاضرات حول الكتاب في الولايات المتحدة.

وابتداءً من عام ٢٠٠٠، ذاع صيت العولقي وكبرت حلقته من الشبان اليمنيين في الولايات المتحدة حيث بات إماماً في أحد مساجد واشنطن. وتقول المعلومات إن من بين الذين واظبوا على حضور دروسه اثنين من منفّذي هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر هما خالد المحضار ونوّاف الحازمي اللذان اختطفا طائرة «أميركان إيرلاينز» التي اصطدمت ببرج البنتاغون.

ظلّ العولقي في الظل حتى ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ عندما أجرى معه صحافي يمني حديثاً لصحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، بعد المجزرة التي قام بها الرائد الأميركي من أصل فلسطيني نِضال حسن في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ في قاعدة «فورت هود» الأميركية في تكساس. وقد وصف العولقي نضال حسن بـ«البطل»، وكاد أن ينسب إلى نفسه تخطيط العملية عندما اعترف بأن حسن كان يتردد إليه في مسجده في فرجينيا وأنهما تراسلا في السنة الماضية (٢٠٠٨) عن طريق البريد الإليكتروني، وقال إنه كان يثق به و«أصبح مسلماً ورِعاً ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢». وذكر في حديثه إلى الصحيفة الذي مر من دون أن يلفت الانتباه إليه كثيراً، أن نضال حسن مسلم جدّي ومطّلع على الشريعة، وكثيراً ما كان يستند إلى «ما ورد في الشريعة من أجل أدِلّة تُجيز محاربة ما تقوم به أميركا». وكشف أنه تلقى رسالة من نضال حسن في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ ورد فيها: «أتحدث معك في مواضيع لا أتطرّق إليها أبداً مع أي شخص آخر».

وبرّر العولقي الهجوم الذي قام به حسن على زملائه من العسكريين الذين صرع منهم ١٣ بأنه شكل من أشكال الجهاد، لأن أميركا هي التي جاءت تقاتل في بلاد الإسلام. وقال إن «قتال الجيش الأميركي واجب إسلامي، وإن السبيل الوحيد أمام المسلم لتبرير الخدمة في الجيش الأميركي في نظر الإسلام هو العزم على السير على خطى نضال حسن».

## إخفاق أمني

تبيّن من المعلومات التي كشفت النقاب عنها الأجهزة الأميركية أن أولى بوادر القلق بشأن عبد المطلب كانت مجزّأة وغير متماسكة، وجاءت عبر أجهزة التنصّت التابعة لوكالة الأمن القومي الأميركية «نسا» التي درجت على مراقبة الأصوليين المشتبه فيهم في اليمن، بمن فيهم رجل الدين أنور العولقي.

وتفيد هذه المعلومات أن تقارير التنصّت بدأت منذ أواخر صيف العام





٢٠٠٩، تشير إلى أن «تنظيم القاعدة» في اليمن يحضّر شاباً نيجيرياً للقيام بعملية. وتبيّن من تفاصيل التحقيق في العملية أن عبد المطلب وصل في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ إلى غانا حيث أمضى أسبوعين اشترى خلالهما بطاقة سفر إلى الولايات المتحدة بقيمة ٢٨٣١ دولاراً نقداً، قبل أن يغادر في ٢٤ من الشهر نفسه إلى مطار لاغوس في نيجيريا حيث توقف لمدة ٢٧ دقيقة فقط، قبل أن يتوجّه عبر الخطوط الجوية الملكية الهولندية إلى أمستردام في طريقه إلى ديترويت، من دون أي حقائب سفر أو أمتعة أو حتى معطف على الرغم من برودة الطقس القارسة في ديترويت. ومع ذلك فإن سلوكه المريب هذا لم يُثر انتباه جهاز أمن مطار أمستردام.

وتدلّ المؤشرات كافّة على إخفاق الإجراءات الأمنية والاستخباراتية الأميركية في ملاحظة وإدماج كل المعلومات التي توافرت حول الشاب النيجيري في الفترة الأخيرة. فقد حذّر والد عبد المطلب مسؤولاً من الاستخبارات المركزية الأميركية من ميول نجله المتطرفة طالباً مساعدته في البحث عنه، ثم إن السفارة الأميركية في صنعاء وجّهت برقية إلى واشنطن في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ حول هذه القضية لكن جرى تجاهلها من جانب الاستخبارات ولم يتم حتى توزيعها، فيما اكتفت وزارة الخارجية الأميركية بوضعها في ملفّ عبد المطّلب، الذي كان قد مُنح تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة.

من المتعارف عليه أن معظم المعلومات الاستخباراتية الأميركية حول العالم تُجمع في قاعدة بيانات المركز القومي لمكافحة الإرهاب التابع لمديرية الاستخبارات القومية، التي برّرت موقفها بأنها لم تحصل على معلومات محدّدة من وكالة الاستخبارات (سي آي إيه)، لوضع اسم عبد المطّلب على لائحة منع السفر إلى الولايات المتحدة. وفي المقابل دافعت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون عن إجراءات وزارتها معتبرة أن وزارة الخارجية التزمت بكل متطلبات التعاون بين الهيئات الحكومية. لكن تشير المعلومات إلى أن برقية السفارة الأميركية في صنعاء لم تُبيِّن بوضوح خطورة عبد المطلب واكتفت بسيرة ذاتية

مختصرة عنه وسطر واحد عن أقوال والده، من دون شرح مفصّل عن ظروف اللقاء الذي جمعه بمسؤول الاستخبارات الأميركية في لاغوس.

واللافت في الأمر هو ما اتضح في سياق التحقيقات الأميركية من أن الاستخبارات البريطانية كانت قد زوّدت واشنطن قائمة بأسماء أفراد حاولوا الاتصال بشخصيات متطرّفة في لندن من بينها عبد المطّلب، الذي عاش في بريطانيا ثلاث سنوات. واعتبر التقرير البريطاني أن عبد المطّلب ازداد تطرّفاً بعد مغادرته لندن في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، ولهذا السبب لم يُمنح تأشيرة دخول ثانية إلى بريطانيا في أيار/ مايو ٢٠٠٩، عدا أن شهادة الجامعة التي أرفقَ طلبه بها كانت زائفة.

من بين المؤشّرات الأخرى قرينة التشابه في آليّة القيام بهذه العملية مما يطرح تساؤلات عن عدم مبادرة السلطات الأميركية إلى استباق حصول الأمر، وتكثيف الإجراءات الأمنية في فترة الأعياد على الأقل. فقد سبق للاستخبارات الأميركية أن حصلت على تقرير مفصّل عن محاولة الاغتيال التي تعرّض لها الصيف الماضي نائب وزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف، والتي توافرت فيها أوجه شبه كثيرة مع عملية عبد المطّلب. أضف إلى ذلك أنّ رجلاً صومالياً حاول في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ التوجّه في رحلة جوية من العاصمة مقديشو إلى دُبَي حاملاً موادّ كيميائية وسائلاً في حُقنة على طريقة عبد المطّلب.

في نهاية المطاف أقرّت الاستخبارات الأميركية بفشلها في التعاطي مع عبد المطلب، واعترف كل من مدير الاستخبارات القومية، دنيس بلير، ومدير المركز القومي لمكافحة الإرهاب، مايكل لايتر، بمسؤولية جهازيهما، وذلك في شهادتيهما خلال جلسة استماع في الكونغرس الأميركي في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠. وقال لايتر الذي تتولّى وكالته التنسيق بين مختلف أجهزة الاستخبارات الأميركية: «لم يكن يجدر أساساً أن يصعد فاروق عبد المطلب إلى متن الطائرة. لقد فشل نظام مكافحة الإرهاب. وقلت للرئيس أوباما إننا مصمّمون على القيام بعملنا بطريقة أفضل».





وأقرّ المسؤولان بوجود مؤشّرات كان ينبغي أن تلفت انتباه السلطات إلى عبد المطّلب، وأشارا إلى أن أجهزة الأمن كانت تملك معلومات استخباراتية استراتيجية تفيد أن المجموعة تخطط لشنّ هجوم، ورغم ذلك لم تعدّل مضمون قائمة المشتبه فيهم. وأضافا أن محلّلي أجهزة الاستخبارات لم يفهموا المعلومات المتفرّقة حول ما تبيَّن لاحقاً أنها عملية عبد المطّلب، ولم يدرجوه بالتالي على قائمة الإرهاب.

كان للعملية صداها الكبير على مستوى الرأي العام الأميركي، وتحوّلت إلى مادة للسخرية والتهكّم في برامج الليل الكوميدية الأميركية. ومن ذلك أنّ الفكاهي المشهور وأحد مقدمي البرامج التلفزيونية، جون ستيوارت رأى أنه حتى بعد حربين على الإرهاب لا يزال خط الدفاع الأميركي الأول هو ركّاب الطائرة الذين ثبّتوا عبد المطّلب على مدى عشرين دقيقة قبل الهبوط. وسخِر صاحب برنامج تلفزيوني آخر هو ديفيد ليترمان من نقل طاقم الطائرة لعبد المطّلب إلى الدرجة الأولى عند تثبيته، متسائلاً عما إذا كان هذا الأمر «يوجّه الرسالة الصحيحة» إلى «تنظيم القاعدة». كما تساءل عن الإشارات الأخطر لتوقّع حصول الحادث خلال فترة من الركود الاقتصادي: أهي امتلاك عبد المطلب سيولة نقدية لتسديد بطاقة السفر، أم كونه متوجّهاً إلى ديترويت حيث ترتفع معدّلات البطالة؟ وقال جاي لينو في برنامجه التلفزيوني إن برنامجه كان في عطلة عيد الميلاد «مثل وزارة الأمن القومي على ما يبدو» (غائبة)، واعتبر أن ما حدث مع عبد المطلب «عطل ملابس»، في إشارة إلى سقوط ملابس المغنية جانيت جاكسون في حفل رياضي شهير في العام ٢٠٠٤. وقارن لينو بين حرمان رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ السيناتور جون كيري من الحصول على تأشيرة دخول إلى طهران وبين عبد المطّلب الذي يجوب العالم مع كل الشبهات التي تدور حوله.

## ردود فعل

باستثناء اللهجة الاحتفالية في الإعلام الرسمي اليمني، خلّفت «العمليات

الاستباقية» نوعاً من المفاجأة والصدمة لدى الرأي العام اليمني، ولا سيّما أن المعلومات الرسمية حول أهداف العمليات وحصيلتها كانت متضاربة ومتناقضة وتتغير على مدى الساعة، عدا أن النتائج لم تكن متناسبة مع الضجيج العالي الذي اتّسمت به نبرة بعض المسؤولين، ولم يتكشّف للشارع اليمني ضعف الأداء الإعلامي وحسب، بل الارتباك السياسي والعسكري أيضاً حتى بدا الأمر وكأن صنعاء لا تعرف بالتحديد ماذا حصل وما هي الخطوات اللاحقة.

ولم تمرّ العمليات من دون ردود فعل مستنكرة أو مستهجنة، سواء من قِبل «الحِراك الجنوبي» في جنوب اليمن، وهو الحركة الاحتجاجية الشعبية الواسعة التي تدعو، بقيادة الرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض، إلى فك ارتباط الوحدة مع الشمال، أو من قبل حلفاء النظام بالأمس في الشمال مثل «حزب الإصلاح الإسلامي». وفي الجنوب وجّه البيض رسالة إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما، ومذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، عبّر فيهما عن احتجاجه على الغارات وسقوط ضحايا بين المدنيين. وقال البيض في الرسالة التي بعثها إلى الرئيس الأميركي: «نعيد التأكيد مرة أخرى على خُلوّ الجنوب في صورة تامة من عناصر تنظيم القاعدة، وأن لا صِلة للحِراك الجنوبي بهذا التنظيم الذي ندين أعماله ونستنكرها. ونلفت أنظار الدول المعنية بالأمر وبخاصة الولايات المتحدة، إلى أن الذي رعى تنظيم القاعدة هو نظام صنعاء، وهناك وقائع معروفة لدى أجهزتكم المختصة حول ضلوع نظام صنعاء في ذلك، ولعلّ ملفّ المدمرة الأميركية «يو إس إس كول»، أكبر دليل على ذلك، فالكل يعرف أن المتهمين بتفجيرها هم من داخل أجهزة أمن الرئاسة في صنعاء».

وجاء في مذكرة البيض إلى الأمين العام للأمم المتحدة: «لقد برّر حكام صنعاء شنّ الغارات بضرب تجمّعات من تنظيم القاعدة الإرهابي، ونؤكد لكم هنا على ثلاث حقائق:

الأولى هي أن هدف صنعاء من شنّ الغارات هو وسم الحِراك الجنوبي السلمي بالإرهاب لكي توفّر لنفسها الغطاء والمبرّرات من أجل القضاء عليه





بالطرق العسكرية، الأمر الذي سيقود إلى إشعال فتيل نزاع دموي ستكون عواقبه كارثية.

والثانية هي أن الحِراك الجنوبي عبارة عن حركة جماهيرية سلمية تدين العنف وترفض اللجوء إليه من أجل تحقيق أهدافها، بينما يمارس نظام صنعاء الإرهاب العلني من خلال توجيه شتى أنواع الأسلحة ضد المدنيين العُزَّل.

والثالثة هي خُلُوّ الجنوب في صورة تامّة من عناصر «تنظيم القاعدة» الإرهابي، وأن لا صِلة للحِراك الجنوبي بهذا التنظيم الذي ندين أعماله ونستنكرها».

وفي رسالة موجّهة إلى رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون عشية مؤتمر لندن حول اليمن، فصّل البيضُ الوضعَ تفصيلاً فقال: «إنكم تعلمون جيداً بأن بلادنا في جنوب اليمن لم تعرف الإرهاب على مدى تاريخها كله، وشعبها عُرِف بالتمدّن والتسامح والبُعد عن التطرّف، وما هو حاصل اليوم تصدير مكشوف لهذا المرض الضارّ من خارجها. ولا شك في أنكم تعرفون أن الإرهاب الأصولي لم يولد هنا بل في أماكن أخرى، وكان للنظام الحاكم في صنعاء الدور الأساسي في رعايته وتقديم الإمكانات والتسهيلات كافة له، لكي ينمو ويترعرع حتى وصل إلى هذه الدرجة من الخطورة التي بات فيها يهدد الاستقرار في بلادنا والأمن والسلام الدوليين.

لقد استخدم نظام صنعاء هذا السلاح الفتّاك ضدّنا في الجنوب، قبل أن يوجّهه ضد دول الجوار والمصالح الأجنبية، ومن ثم قام بتصديره إلى بلدان أخرى مثل شرق أفريقيا ومصر والجزائر والعراق. إن شعبنا في الجنوب يرفض إرهاب تنظيم القاعدة ويدينه ويستنكره، ولن يسمح له باختطاف قضيّته النبيلة أو باستخدام أرضه منطلقاً للأعمال الإرهابية، وهو في الوقت ذاته يخوض نضالاً سلمياً عادلاً ومشروعاً منذ عدة سنوات من أجل الحرية والاستقلال، بعد أن احتُلَّت أرضه ونُهِبت ثرواته من قِبل نظام صنعاء، الذي استولى بالحرب والقوة العسكرية على مشروع الوحدة الثنائية الطوعية التي قامت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠

الاستباقية» نوعاً من المفاجأة والصدمة لدى الرأي العام اليمني، ولا سيّما أن المعلومات الرسمية حول أهداف العمليات وحصيلتها كانت متضاربة ومتناقضة وتتغير على مدى الساعة، عدا أن النتائج لم تكن متناسبة مع الضجيج العالي الذي اتّسمت به نبرة بعض المسؤولين، ولم يتكشّف للشارع اليمني ضعف الأداء الإعلامي وحسب، بل الارتباك السياسي والعسكري أيضاً حتى بدا الأمر وكأن صنعاء لا تعرف بالتحديد ماذا حصل وما هي الخطوات اللاحقة.

ولم تمرّ العمليات من دون ردود فعل مستنكرة أو مستهجنة، سواء من قِبل «الحِراك الجنوبي» في جنوب اليمن، وهو الحركة الاحتجاجية الشعبية الواسعة التي تدعو، بقيادة الرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض، إلى فك ارتباط الوحدة مع الشمال، أو من قبل حلفاء النظام بالأمس في الشمال مثل «حزب الإصلاح الإسلامي». وفي الجنوب وجّه البيض رسالة إلى الرئيس الأميركي باراك أوباما، ومذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، عبّر فيهما عن احتجاجه على الغارات وسقوط ضحايا بين المدنيين. وقال البيض في الرسالة التي بعثها إلى الرئيس الأميركي: «نعيد التأكيد مرة أخرى على خُلوّ الجنوب في صورة تامة من عناصر تنظيم القاعدة، وأن لا صِلة للحِراك الجنوبي بهذا التنظيم الذي ندين أعماله ونستنكرها. ونلفت أنظار الدول المعنية بالأمر وبخاصة الولايات المتحدة، إلى أن الذي رعى تنظيم القاعدة هو نظام صنعاء، وهناك وقائع معروفة لدى أجهزتكم المختصة حول ضلوع نظام صنعاء في ذلك، ولعلّ ملفّ المدمرة الأميركية «يو إس إس كول»، أكبر دليل على ذلك، فالكل يعرف أن المتهمين بتفجيرها هم من داخل أجهزة أمن الرئاسة في صنعاء».

وجاء في مذكرة البيض إلى الأمين العام للأمم المتحدة: «لقد برّر حكام صنعاء شنَّ الغارات بضرب تجمّعات من تنظيم القاعدة الإرهابي، ونؤكد لكم هنا على ثلاث حقائق:

الأولى هي أن هدف صنعاء من شنّ الغارات هو وسم الحِراك الجنوبي السلمي بالإرهاب لكي توفّر لنفسها الغطاء والمبرّرات من أجل القضاء عليه





بالطرق العسكرية، الأمر الذي سيقود إلى إشعال فتيل نزاع دموي ستكون عواقبه كارثية.

والثانية هي أن الحِراك الجنوبي عبارة عن حركة جماهيرية سلمية تدين العنف وترفض اللجوء إليه من أجل تحقيق أهدافها، بينما يمارس نظام صنعاء الإرهاب العلني من خلال توجيه شتى أنواع الأسلحة ضد المدنيين العُزّل.

والثالثة هي خُلُوّ الجنوب في صورة تامّة من عناصر «تنظيم القاعدة» الإرهابي، وأن لا صِلة للحِراك الجنوبي بهذا التنظيم الذي ندين أعماله ونستنكرها».

وفي رسالة موجّهة إلى رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون عشية مؤتمر لندن حول اليمن، فصّل البيضُ الوضعَ تفصيلاً فقال: «إنكم تعلمون جيداً بأن بلادنا في جنوب اليمن لم تعرف الإرهاب على مدى تاريخها كله، وشعبها عُرِف بالتمدّن والتسامح والبُعد عن التطرّف، وما هو حاصل اليوم تصدير مكشوف لهذا المرض الضارّ من خارجها. ولا شك في أنكم تعرفون أن الإرهاب الأصولي لم يولد هنا بل في أماكن أخرى، وكان للنظام الحاكم في صنعاء الدور الأساسي في رعايته وتقديم الإمكانات والتسهيلات كافة له، لكي ينمو ويترعرع حتى وصل إلى هذه الدرجة من الخطورة التي بات فيها يهدد الاستقرار في بلادنا والأمن والسلام الدوليين.

لقد استخدم نظام صنعاء هذا السلاح الفتّاك ضدّنا في الجنوب، قبل أن يوجّهه ضد دول الجوار والمصالح الأجنبية، ومن ثم قام بتصديره إلى بلدان أخرى مثل شرق أفريقيا ومصر والجزائر والعراق. إن شعبنا في الجنوب يرفض إرهاب تنظيم القاعدة ويدينه ويستنكره، ولن يسمح له باختطاف قضيّته النبيلة أو باستخدام أرضه منطلقاً للأعمال الإرهابية، وهو في الوقت ذاته يخوض نضالاً سلمياً عادلاً ومشروعاً منذ عدة سنوات من أجل الحرية والاستقلال، بعد أن احتُلَّت أرضه ونُهِبت ثرواته من قِبل نظام صنعاء، الذي استولى بالحرب والقوة العسكرية على مشروع الوحدة الثنائية الطوعية التي قامت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠

بين دولتنا اليمن الديموقراطية الشعبية في الجنوب، ودولة الجمهورية العربية اليمنية في الشمال».

ودعا البيضُ مؤتمرَ لندن إلى: «تفهّم خلفيات الوضع في جنوب اليمن، وإلى التفريق بين نضال شعبنا من أجل حقه في تقرير مصيره واستعادة دولته المستقلة وعاصمتها عدن، وبين الإرهاب الذي يقوم به تنظيم القاعدة الذي يحاول أن يجد له موطئ قدم على أرضنا، بالاستفادة من الوضع المأزوم في الجنوب». وقال: «إن الخلط بين المسألتين ستكون له انعكاسات سلبية جداً، فهو سيؤدّي إلى خلق حالة ضد الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب، وسوف يسمح للإرهابيين بإيجاد التعاطف والتأييد».

أما حزب الإصلاح الإسلامي الحليف التاريخي للرئيس صالح فقد اعتبر في افتتاحية موقعه الرسمي «الصحوة نت»، أن الغارات عملية سياسية. وقال: «اللافت في الأمر هو حدوث هذه العملية الأمنية ضد عناصر القاعدة قبل بضعة أيام فقط على انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الذي دعا إليه مجلس الدفاع الوطني، وهو ما يعيد إلى الذهن صور تلك العمليات الأمنية التي جرت قبل موعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦ بأسبوع واحد فقط، والتي كان لها أبلغ الأثر في توجيه قناعة الرأي العام الداخلي والخارجي لمساندة مرشح السلطة (الرئيس صالح). واليوم تحتاج السلطة إلى المساندة نفسها، سواء من الداخل أو من الخارج، لدعم مشروع الحوار الوطني الذي تقوده وحدها بمعزل عن شركاء الحياة السياسية. لذا يصح القول إن العملية الأمنية التي جرت باستهداف القاعدة في أكثر من محافظة، وتحديداً في محافظة أَبْيَن، هي عملية سياسية في المقام الأول، هدفها حشد التأييد الخارجي بدرجة أساسية لفكرة الحوار الذي تتبنّاه السلطة وما سوف يصدر عنه. والسلطة بذلك تحاول قطع الطريق على مؤتمر التشاور الوطني لـ«أحزاب اللقاء المشترك» (المعارضة) الذي من المؤكد أنه سيخرج بتوصيات وقرارات لن تعجبها، وهي تأمل بتقديمها تلك العملية الأمنية كعربون وفاء وشراكة لأصدقائها الإقليميين والدوليين أن تحظى برعايتهم





وتأييدهم لمؤتمرها القادم وما سينبثق عنه واعتباره نهاية المطاف للحوار الوطني».

وأضاف الموقع «من هذا المنظور، فإننا لا نستطيع التماهي مع الأطروحات القائلة برضوخ الجانب اليمني للضغوط الأميركية المتزايدة وإذعانه لمطالبهم، إلاّ في سياق التفاهمات التي من المؤكد حدوثها بين الجانبين. وبعبارة أخرى، من غير المستبعد أن تكون تلك التفاهمات التي نحن بصددها قد أفضت إلى صيغة توافقية بين الطرفين، أُعطي بموجبها الجانب الأميركي دوراً أكبر(شبه تفويض) في ملف القاعدة، في مقابل دعم سياسي وعسكري أكبر من الجانب الأميركي للحكومة اليمنية».

ورأى حزب الاصلاح الإسلامي أن «السلطات اليمنية لا طاقة لها بمقاتلة جماعتين مسلّحتين في آن واحد (القاعدة وجماعة الحوثي)، ولا سيّما أنّ البلاد تمر بظروف اقتصادية في منتهى السوء، فمن غير المستبعد أن تحصل على الدعم اللازم والكافي(سياسياً وعسكرياً) للتفرغ لمهمّة إغلاق ملفّ صَعْدَة، في حين يتفرّغ الطرف الآخر (الأميركي) للتعامل بما يراه مناسباً في ملفّ القاعدة. ويبقى السؤال الأهمّ: هل يستطيع أي من الطرفين إغلاق الملفّ المعنيّ به بطريقة تُجنّب اليمنَ مزيداً من الخسائر، وتعمل بسرعة على مساعدته على كبح عوامل الانهيار؟».

وعلّق محمّد قحطان الوزير السابق والمسؤول في حزب الإصلاح الإسلامي على العمليات بقوله إن «تهديد القاعدة لليمن حقيقي ولكنه سوف يصبح أخطر بعد هذه العملية، إذ ستتمكن القاعدة الآن من تجنيد المزيد من الشباب الصغار من القبائل التي تعرّضت للضرب، ومن أنحاء أخرى في البلاد». وأضاف: «لا شك في أنّ هذا احتمال مخيف بالنسبة إلى بلد يقف على حافة الانهيار. فاقتصاد اليمن في حالة مُزرية، ويعاني سكانه الإهمال ونقص مشاريع التطوير، بينما يشكو ٥٠ في المئة من أطفاله أمراض سوء التغذية».

ومن الإشارات اللافتة التي لا تخلو من دلالة هامة أن «الأمانة العامة لحزب

المؤتمر الشعبي العام» الحاكم في اليمن قامت بتوجيه مذكرة لوم وتأنيب شديدة اللهجة إلى محافظ محافظة «أبْيَن» أحمد الميسري، وهو عضو في الأمانة العامة للحزب نيابةً عن محافظة أبْيَن، تتضمّن طلبه للمساءلة الحزبية، على خلفية تصريحاته لوسائل الإعلام بعد الغارة على «المعجلة». وكان الميسري قد صرّح بأنّه لا توجد علاقة بين «تنظيم القاعدة» و«الجهاديين» وبين الحِراك الجنوبي السلمي، وأن القصف الذي حصل في «المعجلة» حمل ضحيته المدنيون الأبرياء وليس أعضاء القاعدة، الأمر الذي دفع نائب رئيس مجلس النواب محمد علي الشدادي على تعليق جلسات المجلس حتى يتم التحقيق في حادثة سقوط المدنيين في القصف.

أما ردّ فعل « تنظيم القاعدة» فقد ركّز على إعطاء المعركة طابعاً جهادياً وتوسيع نطاقها. وتوعّد في بيان نشره على الإنترنت «بأخذ ثأر» قتلاه، منددّاً بـ«حرب صهيوصليبية حاقدة (...) تستهدف الإسلام والقضاء على أهله في فلسطين، والعراق، وأفغانستان، والصومال، والشيشان، ووزيرستان (باكستان) وغيرها من بلاد المسلمين». وحثّ «كل قبائل اليمن الأبيّة (...) وشعوب الجزيرة العربية لمواجهة الحملة الصليبية وعملائهم على جزيرة محمّد صلّى الله عليه وسلّم، وذلك بضرب قواعدهم العسكرية، وسفاراتهم الإستخبارية، وأساطيلهم الموجودة في مياه وأراضي الجزيرة العربية».

## جبهة ضدّ الإرهاب

حوّل تنظيم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» نفسه من تهديد محلي وإقليمي إلى ما تعتبره وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه)، أنشط أجنحة القاعدة خارج باكستان وأفغانستان، بطموحاته التي تجاوزت المحلّية والإقليمية إلى العالمية. كما حوَّلَت المشاكلُ الداخلية المتراكمة أفقرَ دولة في العالم العربي إلى قاعدة بديلة جذّابة لـ«تنظيم القاعدة» الذي يستمدّ قوّته المعنوية والمادية في كثير من الأحيان من مصادره الرئيسية في السعودية، عبر رجال





الدين المتطرفين ومنظمات التمويل التي تختبئ تحت أسماء الجمعيات الخيرية.

تشمل طموحات القاعدة استنساخ تجربة أفغانستان في اليمن لتحويله إلى قاعدة بديلة لها تنطلق منها باستراتيجياتها شرقاً وغرباً، وتهدف إلى زعزعة الاستقرار في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي عجزت عن تحقيقه سابقاً، من أجل هزّ الاستقرار في الخليج والشرق الأوسط، بالاستفادة من الوهن الأمني ومن آثار التجاهل الإقليمي والدولي لليمن، وباستغلال الأوضاع السياسية الآخذة في التفاقم في الجنوب والشمال.

مع تزايد الحديث عن «الملاذ الآمن» لـ«تنظيم القاعدة» المتمثل في اليمن، الذي وصفه مسؤول بريطاني بـ«أفغانستان مطِلّة على البحر»، يرتفع منسوب المخاوف الداخلية من حضور أجنبي لملاحقة عناصر التنظيم. وقد ولّدت «العمليات الاستباقية» نوعاً من الشعور العام في الشارع اليمني بأن الأرض اليمنية مرشحة لأن تصبح ساحة جديدة من ساحات «المنازلة» بين القاعدة وأعدائها، ولا سيّما منهم الأميركيين الذين يبدون العزم على رمي ثقلهم في ساحة المواجهة الجديدة. وفي هذا الصدد كشف تقرير صادر في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عن لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي أن واشنطن كثفت وجودها الاستخباري في اليمن، ورفعت من وتيرة هجماتها الجويّة ضد «تنظيم القاعدة» في شبه الجزيرة العربية، كما أنها ضغطت على الحكومة اليمنية كي تتخذ مقاربة أقسى.

ولا شك في أن كل من راقب ردود الفعل في اليمن لاحظ بأن هذه القضية باتت مصدر قلق لدى المواطن اليمني الذي يتخوف من أن تتحول بلاده إلى باكستان ثانية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. لذلك سارع نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن رشاد العليمي إلى طمأنة الشارع العام ومراعاته إلى حد التماهي معه، من خلال التأكيد أن أي تدخل أجنبي في اليمن لمحاربة القاعدة لن يساعد على القضاء على خطر التنظيم بقدر ما يساعد على تقويته في ظل مجتمع محافظ، ورأى في توجّهات الأميركيين والغرب عموماً «شرّاً لا بد من مواجهته».

وانبرى وزير الخارجية أبوبكر القربي للتعبير عن مخاوف بلاده، بشأن هذه القضية الحسّاسة بالنسبة إلى اليمنيين، وأكد هو أيضاً أن اليمن لا يقبل أي وجود أجنبي على أراضيه، وأن ما تطلبه صنعاء من الأميركيين والغرب عموماً يتمثل في تدريب القوات اليمنية وتوفير التجهيزات والقدرات القتالية والأسلحة المتطورة ووسائل النقل الحديثة، على أن يكون القرار الأول والأخير للحكومة اليمنية في التعامل مع العناصر الخارجة على القانون، سواء أكانت من القاعدة أم من أي حركات أخرى، في إشارة إلى حركة تمرّد الحوثيين في الشمال و الحراك الجنوبي.

وذهب الحكم اليمني أبعد من ذلك عندما نظّم في صورة غير مباشرة مؤتمراً لعلماء الدين في صنعاء حضره أكثر من ١٥٠ عالم دين. وقد خرج هؤلاء ببيان تلاه الشيخ عارف الصبري العضو في البرلمان، هددوا فيه بـ«الدعوة إلى الجهاد في حال حصول أي تدخل عسكري أجنبي في البلاد». وقالوا إنه «في حال إصرار أي جهة خارجية على العدوان وغزو البلاد أو التدخل العسكري فإن الإسلام يوجب على أبنائه جميعاً الجهاد لدفع العدوان». وشدد البيان على «الرفض الكامل لأي تدخل خارجي سياسي أو أمني أو عسكري في شؤون اليمن، ورفض أي وجود أو اتفاقية أو تعاون أمني أو عسكري مع أي طرف خارجي يخالف الشريعة الاسلامية». كما أكد «الرفض المطلق لإقامة أي قواعد عسكرية في الأراضي اليمنية أو مياهها الإقليمية».

والملاحظ هنا أن من بين الموقّعين على البيان الشيخ عبد المجيد الزنداني، وهو رجل دين يمني نافذ تتهمه واشنطن بدعم الإرهاب.

السؤال الذي طُرح بقوة حينذاك على الساحة اليمنية، هو ماذا تحمل الأيام القادمة، في ظل نتائج «مؤتمر لندن» الذي دعت إليه بريطانيا في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، خصوصاً وقد تم الإعلان عن عقده من دون مشاورات مسبقة، إقليمية أو دولية، وحتى من دون علم السلطات اليمنية التي فوجئت بإعلانه من قبل رئيس وزراء بريطانيا غوردن براون، عدا عن أن حصيلة المؤتمر





الذي دام ساعتين كانت تدويل القضية اليمنة بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية كافة، في الشمال والجنوب.

في غضون ذلك كانت وكالة الاستخبارات الأميركية تتابع بقلق تهديد القاعدة المتنامي في اليمن، الأمر الذي دفع الرئيس باراك أوباما إلى أن يضاعف المعونة المقدّمة للحكومة اليمنية بغية تكثيف العمل على اجتثاث القاعدة. وفي هذا السياق أكدت جملة من تصريحات المسؤولين السياسيين والعسكريين الأميركيين على أن التعاون العسكري والمخابراتي مع اليمن سوف ينمو كجزء من مراجعة الحكومة الأميركية لأولويات مكافحة الإرهاب التي تتركز الآن على أفغانستان وباكستان والعراق.

ولكن بعض تصريحات القادة العسكريين ذهبت أبعد من ذلك حيث أعلن رئيس القيادة الوسطى الجنرال دايفيد بترايوس في مقابلة مع شبكة «سي إن إن»: «نريد دائماً مشاركة عدد من الدول في التصدّي للمشكلة». واسترعى الانتباه بوجه خاص الخبر الذي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» في التاسع عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وجاء فيه أن الرئيس أوباما «أجاز للقوات الأميركية أن تقدم قوة نارية واستخبارات ودعماً من نوع آخر للحكومة اليمنية»، ورغم الإشارة إلى أن الموافقة الأميركية جاءت «بناء على طلب الحكومة اليمنية»، فمن الواضح هنا أن استعدادات التدخل الأميركي سابقة على محاولة تفجير طائرة أمستردام - ديترويت.

وقد ذكر دبلوماسيون غربيون أن أجهزة التحقيق الأميركية حصلت على معلومات تفيد بوجود ٣٠ انتحارياً من طراز النيجيري عمر الفاروق تسللوا إلى الغرب، الأمر الذي يفسّر القرار الذي اتّخذته لندن في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بإيقاف كل الرحلات الجوية القادمة من اليمن. وقد أحدثت هذه المعلومات التي لم يكشف عن تفاصيلها، زلزالاً في كل من واشنطن ولندن اللتين اعتبرتا أن حربهما على «تنظيم القاعدة» في باكستان وأفغانستان لا يمكن أن تحقق أهدافها ما لم تكن اليمن جبهة ثالثة في الحرب على الإرهاب.

يضاف إلى ذلك إقرار المسؤولين اليمنيين باختراق القاعدة لجهاز الأمن اليمني وتغلغلها في مؤسسة الجيش، فضلاً عن أن نفوذ السلطة المركزية لم يعد يتجاوز العاصمة صنعاء ومراكز المحافظات، في بيئة ذات تضاريس صعبة وانتشار كبير للسلاح سهّلت إلى حد كبير انتشار عناصر القاعدة في المنازل والقرى النائية على شكل خلايا منفصلة وإقامة معسكرات للتدريب، ما عزّز الشكوك في قدرة النظام اليمني على لعب دور فاعل في الحرب على الإرهاب.

على الجانب الآخر بدت خشية الحكم اليمني في محلّها، بعد أن تبيّن عزم الولايات المتحدة وبريطانيا ضرب القاعدة في الساحة اليمنية، وأن نتائج مؤتمر لندن على المدى القريب لن تتعدى أن تكون أداة للضغط على صنعاء من أجل قبول التدخل الأجنبي المباشر، وأن تصبح أدوات مطاردة القاعدة هي العصا الأجنبية.

ورأى معلقون أميركيون أن الإدارة الأميركية تواجه تحدّيات صعبة في اليمن مثل تلك التي في باكستان. ومع أن الحكومة اليمنية عبّرت عن موقف واضح مفاده أنها لا تريد قوات أميركية على أراضيها فإن خيار التدخل يظل وارداً في عالم «معقّد». وفي هذه المسألة يرى أوباما أن «العمل مع المجتمع الدولي في بلدان كاليمن والصومال يظل أكثر فاعلية».

ولكن على الرغم من التطمينات التي صدرت عن أوباما وأكد فيها عدم نيّة واشنطن إرسال قوات إلى اليمن ظلّت بعض الدوائر السياسية اليمنية غير مطمئنة، نظراً إلى حال الانقسام الحاصل في الإدارة الأميركية إزاء هذه القضية، والذي برز بوضوح في الدعوات التي تبنّتها بعض دوائر القرار في أميركا والتي تحضّ إدارة أوباما على تنفيذ عمليات بواسطة الطائرات من دون طيار لضرب خلايا القاعدة في اليمن. ويستند هؤلاء إلى ما اعتبروه ضعفاً لدى السلطات اليمنية في التصدّي لخطر هذا التنظيم من دون تدخّل خارجي.

في جميع الأحوال واجه أوباما خياراً صعباً، فقد يحظى قيام الولايات المتحدة بردّ قوي ومباشر على «مؤامرة» يوم عيد الميلاد، التي أعلن «تنظيم





قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» المسؤولية عنها، بتأييد كبير داخل الولايات المتحدة، إلا أنه ينطوي على مخاطرة بتقويض موقف الحكومة اليمنية ويزيد من حدّة التطرّف وردود الفعل الرافضة، خصوصاً أن الولايات المتحدة تتصرّف وكأنها لا ترى ماذا يحصل من حِراك سلميّ في الجنوب هدفه فكّ الارتباط عن صنعاء، ولكنه يرفض في الوقت نفسه الإرهاب والعنف.

ويعتقد خبراء فرنسيون أن اللهجة الأميركية كانت تحاول تمرير رسالة طمأنة إلى دول المنطقة. وجرى التوقف عند تشديد أوباما على أهمية هذه الرسالة، وعزم الولايات المتحدة على مواجهة أيديولوجية القاعدة والتركيز على أن أتباعها حفنة من «الإرهابيين»، مع الإشارة إلى أن أميركا لا ترغب في التحوّل إلى شرطي دولي يقف في مواجهة كل تهديد. إلا أن تصريحات الرئيس الأميركي تمتاز بأنها تتجه إلى ممارسة الضغط على الحكومة اليمنية، التي تجد نفسها أمام العديد من الاستحقاقات من أجل مواجهة القاعدة، وهو ما عبّر عنه الرئيس صالح في مقابلة مع تلفزيون أبو ظبي في العاشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

وفيما بدأت نُذر الحرب الشاملة ضد القاعدة تطاول اليمن، بعد أن ظل هذا البلد في منأى عن التدخل الأجنبي المباشر، حاولت الحكومة اليمنية حصر المسألة بطلب المزيد من المساعدة من الولايات المتحدة وأوروبا وأبدت حاجتها إلى المزيد من التدريب لوحدات مكافحة الإرهاب، والمزيد من العتاد العسكري ولا سيّما طائرات الهليكوبتر. ويذكر هنا أن الولايات المتحدة زوّدت اليمن في العام ٢٠٠٩ مساعدات علنية لمكافحة الإرهاب يبلغ حجمها نحو ٦٧ مليون دولار، وهو رقم لا يشمل البرامج السرّية التي تديرها القوات الأميركية الخاصة ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. وقد اقترحت وزارة الدفاع الأميركية توسيع برنامج المساعدة العلنية في العام المالي ٢٠١٠، ولكن مسؤولين دفاعيين رفضوا تقديم أرقام حول التفاصيل. إلا أن أوساط وزارة الدفاع قالت إنها ستنفق أكثر من ٧٠ مليون دولار في الأشهر الـ١٨ المقبلة، وستستخدم فرقاً من القوات الخاصة لتدريب وتجهيز الجيش اليمني والقوات

التابعة لوزارة الداخلية وحرس الحدود، موضحة أن ذلك يشكل ضعف المساعدات العسكرية السابقة.

والمعروف أن الولايات المتحدة قامت في العام الماضي بزيادة مساعداتها الخارجية لليمن بمقدار ثلاثة أضعاف عن المستويات التي كانت عليها في العام ٢٠٠٨، وأنها تخطط لإنفاق حوالى ٦٣ مليون دولار هذا العام.

لكن هذا المبلغ يُعتبر، بكل الحسابات، متواضعاً، بالنسبة إلى بلد شكَّل فجأة تهديداً مركزياً على الساحة السياسية الخارجية، فهو يعادل تقريباً المبلغ الذي تمنحه الولايات المتحدة لصربيا. ولعلّ ذلك يعكس مدى الصعوبة التي تواجهها الحكومة الأميركية في توسيع مواردها بعيداً عن الحربين اللتين تخوضهما في العراق وأفغانستان.

## محاذير وعقبات

مهما كان حجم المساعدة الأميركية المرتقبة، وشكل التدخل الخارجي في الحرب القادمة ضد القاعدة، فإن المسؤولين الأمنيين الأميركيين يجمعون على أن اليمن أصبح موضع اهتمام أكبر من قِبل الولايات المتحدة، ولا سيما بعد محاولة الشاب النيجيري تفجير الطائرة الأميركية المتوجهة من أمستردام إلى ديترويت، واعترافه بأنه تدرّب على يدي خبير في صنع القنابل من «تنظيم القاعدة» في اليمن.

وقد سارعت المؤسسة العسكرية الأميركية والسلطة المدنية في الإدارة الأميركية إلى التحرّك في اليمن، بعد أن اتهم الرئيس أوباما «القاعدة» بأنها المسؤولة عن محاولة تفجير الطائرة. وتفيد المؤشرات بأن المؤسّسة العسكرية الأميركية ترى أن الشراكة الدولية في عملية تقويض القاعدة في اليمن ستساعد كثيراً على نجاح استراتيجية إجهاض قدرات القاعدة وحلفائها في باكستان وأفغانستان والصومال. أي أن تطوّرات الأحداث في اليمن قد تكون «فرصة» لتطويق نوعي للقاعدة، ولإجهاض خططها نحو اليمن، وبما يتعدّى اليمن.





لكن إذا تركّز الدعم الأميركي للنظام في صنعاء على المقاربة الأمنية فقط، فإن الولايات المتحدة مرشحة لأن تخسر حتماً في الجنوب والشمال معاً، وليس من المؤكد أنها سوف تربح الحرب ضد القاعدة لأن الوضع اليمني برمّته موضوع اليوم في الميزان. ويرى بعض الخبراء في الشأن اليمني أنه يجب وضع سياسة أميركية تقود عملية التمييز بين القاعدة، وقوى سياسية أخرى تعارض الحكم الراهن، ويمكن الاستفادة منها من أجل تطويق القاعدة. وهذا ما طرحه الزعيم الجنوبي علي سالم البيض في رسالة وجهها في الخامس من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ إلى رؤساء الولايات المتحدة وفرنسا والصين وروسيا ورئيس الوزراء البريطاني ورئيس الاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة، وضمّ فيها صوت الجنوب إلى «الحملة الدولية ضد الإرهاب، والوقوف بحزم ضد إرهاب تنظيم القاعدة». وقال في الرسالة، إن «تفهّم المجتمع الدولي لقضيتنا الجنوبية والاعتراف بها هو مفتاح الاستقرار وتجفيف منابع الإرهاب». وأضاف: «إننا في الوقت الذي نجدد فيه إدانتنا واستنكارنا ورفضنا لإرهاب تنظيم القاعدة ندعو المجتمع الدولي إلى التفريق بين النضال الوطني العادل لشعب الجنوب من أجل تقرير مصيره وبين الأعمال التخريبية التي تقوم بها زمرة منحرفة. كانت حتى الأمس القريب متحالفة مع نظام صنعاء ضدنا وضد دول الجوار وتستهدف المصالح الغربية. وبالتالي نطالب بقوة بعدم زج قضيتنا في الحرب على الإرهاب»، ودعا «المجتمع الدولي لاتباع صوت العقل في معالجة المشاكل في بلادنا، فالمقاربة الأمنية لا تكفي وحدها لتجفيف منابع الإرهاب. إن المقدمة الفعلية لذلك تبدأ بالوقوف أمام المشاكل السياسية التي حوّلت بعض مناطق بلادنا إلى بؤر للإرهاب، وأولها الحكم الفردي في صنعاء، واستئثاره بمقدّرات وثروات البلاد، وتهميش وعزل الأطراف كافة، وبالخصوص ممثلي الجنوب الشرعيين الذين وقّعوا معه اتفاقية الوحدة الطوعية بين دولتين في أيار/ مايو سنة ١٩٩٠».

وبعيداً عن المساعدات العسكرية والاستخباراتية التي قدّمتها، وستقدمها واشنطن إلى صنعاء في المرحلة المقبلة، فإن الولايات المتحدة تدرك أنها إزاء

وضع معقّد جداً. وقد عكست هذا الجو صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، في عددها الصادر في التاسع من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عندما نقلت عن دبلوماسيين سابقين وخبراء في الخارجية الأميركية قولهم إن إدارة أوباما بصدد وضع خطة متماسكة للتعامل مع الفساد والفقر المتفشّيين في اليمن، واللذين وينظر إليهما على أنهما يشكلان السبب الرئيسي وراء جذب الإرهابيين إلى البلاد، بحسب قولهم. وتكشف الصحيفة النقاب عن أن الجهود الدبلوماسية والتنموية التي تبذلها واشنطن هناك تواجه بعض الإعاقات نتيجة لقلة الموارد، ونقص الخبرة الداخلية، وكذلك التاريخ الحافل مع قائد يمني (الرئيس صالح) في منتهى التردّد بشأن المساعدات الأميركية.

وقد اعترف مسؤولون في وزارة الخارجية الأميركية بأن الولايات المتحدة تمتلك موارد محدودة بالنسبة إلى اليمن، ولذا فإن التركيز المكثف على هذا البلد يستدعي أن تسلك مساراً واقعياً في ما يتعلّق بما يمكنها أن تفعله هناك، نظراً إلى قائمة المشكلات الطويلة التي تشتمل على نقص المياه، وتضاؤل احتياطي النفط، والحركات الانفصالية في الجنوب، والتمرّد الرئيسي في الشمال، وتزايد أعداد الشباب العاطل عن العمل. وترى الصحيفة الأميركية «نيويورك تايمز» أن الرئيس اليمني قد يكون العقبة الأكبر في طريق المساعدات التي تُمنح لليمن. ففي الوقت الذي يقول فيه المسؤولون الأميركيون إنه مصمّم على ما يبدو على استئصال عناصر «تنظيم القاعدة»، يظهر أنّ عزيمته قد أصيبت بالوهن مع مرور الوقت، بناء على حساباته بشأن ما إذا كان المتطرفون الإسلاميون يشكّلون تهديداً له أم أن بإمكانه الاستفادة منهم. كما يشعر الرئيس اليمني بالقلق من أن يُنظر إليه على أنه وطيد الصلة بالولايات المتحدة. وقد انعكس ذلك في التصريح الذي صدر عن الرئيس صالح في العاشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وأبدى فيه استعداده لمحاورة «تنظيم القاعدة» إذا ما تخلّى عن السلاح. وقال في حديث إلى قناة أبو ظبي الفضائية: «إذا تخلّوا عن السلاح فنحن على استعداد للتفاهم معهم».





ولا ريب في أن واشنطن لم تنظر إلى هذا التصريح بارتياح، فهو في نظرها دليل ضعف وليس علامة قوة، كما أن صالح يعبّر من خلاله عن تردّد، لازمه منذ أكثر من عقد من الزمن، في خوض غمار حرب مفتوحة للقضاء على «تنظيم القاعدة». والسبب العميق الذي يقف وراء هذا الكلام هو أن صالح يشعر في قرارة نفسه بأن خطر القاعدة على نظامه هو الأقل بين الأخطار التي تهدّده اليوم، وهي تعاظم قوة الحِراك الجنوبي الذي صار ممسكاً بزمام الشارع في جنوب اليمن بعد أن نفّذ سلسلة من العصيانات المدنية الناجحة، وجماعة الحوثي في صعدة الذين لم تكسر شوكتهم الحملة العسكرية الضارية التي استمرت منذ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وشاركت فيها القوات السعودية، وأدّت إلى استنزاف جيش صالح، وإضعاف هيبة حكمه، وضعضعة اقتصاده الضعيف أصلاً.

وبين استعداد صالح للتحاور مع القاعدة، وفقاً لشروطه، وتطمينات أوباما بعدم إرسال قوات أجنبية، ظل الوضع اليمني مرشحاً للتطور، مع عدم قدرة الحكم على تأكيد سيطرته على الموقف في عموم البلاد، ولاسيما أن الوضع مرشح لمزيد من التأزّم في الجنوب والشمال رغم اتفاق الدوحة مع الجماعة الحوثية في آب/أغسطس الماضي.

وترى أوساط المعارضة في اليمن أن المدخل الناجع لكي يكون للحرب ضد القاعدة جدواها هو إقناع الحكومة اليمنية بالعمل على إنجاز تسوية سياسية نهائية، تشمل إيجاد حلّ مُقنِع للوضع في الجنوب، والتوجه نحو إزالة آثار الحرب في صعدة، وعقد حوار مع أحزاب المعارضة، بهدف إعادة الإمساك بالأمور قبل فوات الأوان على الجميع.

على صعيد الجنوب، من المؤكد أن الحِراك الجنوبي سوف يعاني من الوضع الجديد بسبب اختلاط الأوراق، ولكنه قادر على أن يلتقط أنفاسه ويستعيد توازنه بسرعة، لأن ما راكمه من إنجازات على الأرض في العام الماضي لا يمكن أن يتبدد بقصف الطائرات والصواريخ الأميركية، فالناس هناك يشعرون بأنهم ضحايا لمصادرة مزدوجة، فمن جهة يمنعهم النظام الحاكم من استعادة حقوقهم الضائعة

في دولة الوحدة وتقرير مصيرهم بأنفسهم، ومن جهة أخرى تحاول جماعات القاعدة اختطاف قضيتهم وتهميشها من أجل أهدافها الخاصة.

من هنا فإن من مصلحة الإدارة الأميركية والدول المشاركة في الحرب على الإرهاب أن تنظر إلى الوضع في الجنوب من زاوية مختلفة، وتولي الاعتبارات السياسية الأهمية التي تستحقها، وإلا فإن الموقف سوف يخرج عن السيطرة، ويتحول إلى «تورا بورا» جديدة. ومن مصلحة واشنطن وحلفائها أن يقدّروا جيداً من هي الأطراف الفاعلة في الجنوب، والقادرة على تنظيفه من القاعدة.

أما على صعيد الوضع في الشمال، فإن الملفّات المفتوحة لا تقل خطراً. فهناك استحقاقات مطروحة على عدة جبهات، وقد يساعد الدعم الأميركي للنظام على تأجيل بعضها ولكن فاتورتها يجب أن تُدفع في نهاية المطاف. ثم إن الدعم الأميركي قد يظل محصوراً في هذه الفترة فقط في ملفّ الإرهاب، وتُعوِزه الدينامية الكافية لكي ينسحب على بقية الملفات في المدى القريب، كما أنه قابل للتأثر بالموقف الداخلي في الولايات المتحدة وبالتطوّرات الميدانية في العراق وأفغانستان وبالعلاقة مع إيران، وبنتائج العمليات ضد القاعدة في اليمن ومدى جِدّية الحكم في صنعاء لخوضها حتى النهاية.

في جميع الأحوال، تشير التقديرات إلى أن الأميركيين ليسوا في المدى المنظور في وارد فتح جبهة جديدة واسعة في اليمن، وسوف يكتفون بحرب ذات طابع تِقْني ودعم لوجستي وتدريب وتزويد بمعدّات، وهذا لا يعفي الحكم في صنعاء من الوقوف أمام الزوايا الحادّة التي تواجهه. ومع ذلك دار في شهر آب/أغسطس الماضي جدل واسع حول وصول قوات أميركية وبريطانية من العراق وباكستان للمرابطة في اليمن، في إطار محاربة القاعدة.

كان قرار إغلاق سفارات الدول العظمى في صنعاء في الأسبوع الأول من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مؤشراً في غير مصلحة النظام ومع أن تلك السفارات عادت وفتحت أبوابها بعد أسبوع، فقد شكّل قرار إغلاقها علامة قوية على أن تلك الدول تحسب التطورات بعقل بارد بعيداً عن العواطف، وهي في





حال تعرّض الوضع للاهتزاز لن تتوانى في مراجعة التزاماتها تجاه الحكم اليمني، والتصرف وفق المنطق الذي يحمي مصالحها، وستتعامل حُكماً مع الأطراف التي تحفظ لها هذه المصالح.

وثمة إجماع في أوساط العارفين باليمن على أنه لا مجال على الإطلاق لانتصار عسكري في هذا المنعطف، وأن الواقع على الأرض يتطلب الاستفادة من الدروس السابقة في محاربة الإرهاب. ويستدعي ذلك التمييز بين الأرض الخصبة لتنظيم القاعدة وبين القضايا الملحّة، ويفرض التدقيق في آفاق الملفّات الموضوعة على طاولة السلطة وأهمّها: التوريث، وتسليم الزنداني للأميركيين، والوضع السياسي والاقتصادي المأزوم، في الجنوب والشمال على السواء.

## ١ ـ التوريث

تتحدث الأوساط السياسية في صنعاء بصراحة منذ عدة أشهر عن قضيتين تدوران حول احتدام الصراع في القصر الجمهوري، وتتعلقان بالتوريث على وجه التحديد. وهناك من يجزم بأن اليمن دخل هذا الاستحقاق، ودقّت ساعة تهميش دور الرئيس علي عبد الله صالح الذي حكم بقوة منذ عام ١٩٧٨، واستطاع أن ينجو كالثعلب الصحراوي من كل الفخاخ التي نُصبت له معتمداً على السير بمهارة فوق حبال التناقضات، لكن كثيراً من هذه الحبال تقطعت، أو باتت قصيرة اليوم، وتغيّرت المعطيات مع بروز تحدّيات داخلية صعبة، وظهور أجيال جديدة من السياسيين والعسكريين ورجال الأعمال والقبائل، تريد فرصتها في الحكم والقيادة والثروة.

وقد أكد زعيم قبلي شمالي كبير في لقاء أجريته معه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، (أتحفّظ عن التصريح بالاسم لأسباب أمنية) صحة معلومات تناقلتها بعض مواقع الإنترنيت ومُفادها أن باب الصراع بات مفتوحاً داخل الأسرة الحاكمة في صنعاء بين الأب علي عبدالله صالح، والأخ غير الشقيق اللواء علي محسن الأحمر، ونجل الرئيس أحمد علي عبدالله صالح، وابن أخيه يحيى محمد

عبدالله صالح. ويرى الشيخ القبلي الذي يعرف دهاليز الحكم في صنعاء أن المرحلة الحاسمة من التوريث، والصراع بين الحرس القديم والجديد، قد أزفت. وقال إن الحرس الجديد تمكن بمساعدة الأب الرئيس في المرحلة الأولى من تقليم أظفار عدد من القيادات العسكرية التي رافقته في حكمه. ومن هؤلاء الأخ غير الشقيق اللواء علي محسن الأحمر الذي احترقت كمية كبيرة من أوراقه بسبب الحرب في صعدة، التي أضعفت قواته العسكرية، من خلال أقوى لواء ومحور، وأدّت بالتالي إلى ضعضعة موقفه، الأمر الذي يسهّل على المتربصين به تجريده تدريجاً من أوراق قوته التقليدية، ومن ثم إخراجه من اللعبة حين يأتي أوان تحديد المسؤولية عن فشل الحرب على صعدة، فمن المرجّح أن يُلقى على عاتقه القسط الأكبر من الإخفاق، ولا سيما أنه يُعتَبر المتعهد الرئيسي لتلك الحرب، الذي يقف وراء إشعالها، وعدم حسمها لمصلحة صنعاء.

وتقول المعلومات إن الحرس الجديد بدأ يعدّ نفسه للانتقال إلى المرحلة الحاسمة، التي ستشمل ترتيباتها تحجيم الرئيس نفسه، من خلال سحب القرار السياسي الحاسم حيال عدة قضايا من يده، ومنها حرب صعدة والملف الجنوبي ومحاربة الإرهاب. وهناك من يؤكد اليوم أن الابن هو القائد الفعلي للحرس الجمهوري والحرس الخاص والقوات المسلحة، وأن ابن عمّه العقيد يحيى محمد عبدالله صالح يتولى رئاسة أركان الأمن المركزي (الأمن الداخلي)، وكان قد جرى تكليفه من قبل الرئيس، بتوصية من الولايات المتحدة مهمة القضاء على «تنظيم القاعدة» والتخلص منها في اليمن.

وعلى العموم تتداول الأوساط في صنعاء أسماء أربع شخصيات تتنافس على موقع الرئاسة هم:

الأول: نجل الرئيس أحمد علي عبد الله صالح، الذي يمهّد له والده الطريق إلى الكرسي، سواء عبر الشؤون المحلية أو الدولية. فالرئيس صالح لا يتمنّى أن يجلس على كرسيّ الحكم في اليمن من بعده إلا نجله البكر أحمد، رغم أنه لا يبدو على قدر كبير من الحِنكة، التي يمتاز بها أبوه، ويقول عارفوه إنه لا يجيد





فنون اللعبة التي رسمها له والده، مما أتعب الأب في المراهنات مع كبار قادة الدولة المدنية والعسكرية.

الثاني: حميد الأحمر، نجل شيخ مشايخ «حاشد» كبرى قبائل اليمن، والرجل الذي كان يشكّل قبل رحيله الذراع اليمنى للرئيس صالح طوال فترة حكمه، وعرّابه في العلاقات مع المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج مثل الكويت. وقد كانت وفاته في نهاية عام ٢٠٠٧ إيذاناً بضعف صالح الذي اعتمد عليه في كثير من المنعطفات، وبرز دوره جلياً في الوقوف إلى جانبه في حرب ١٩٩٤ ضد الجنوب، فهو الرجل الذي كان يمسك بورقتي القبائل والإسلاميين الذين يدورون في فلك الإخوان المسلمين، كما لعب دوراً أساسياً في مصالحة صالح مع السعودية التي خاصمته بسبب وقوفه إلى جانب صدّام حسين في غزو الكويت. وكان ثمن تلك المصالحة توقيعه اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين، التي تُعدّ في المقاييس كافة مجحفة في حق اليمن، وتنازل فيها صالح عن مساحات شاسعة من أراضي الجنوب الغنية ولا سيّما في الربع الخالي. وهي أراض سلّمتها بريطانيا لليمن الجنوبي على خارطة الاستقلال، لكن السعودية قضمتها تدريجاً، وخصوصاً في الوديعة وشرورة.

يقف خلف نجل الشيخ الأحمر بعض مشايخ «حاشد»، وهو يتمتع بشعبية واسعة في عمران (قرب صنعاء)، وفي صنعاء التي يعتبرها محطة الوصول إلى القصر الجمهوري. وقد برز في السنة الماضية من خلال جملة من الأحاديث الصحافية التلفزيونية. واللافت أنه تحدث بجرأة شديدة وبصراحة عن ضرورة مغادرة الرئيس صالح للحكم، واعتبره سبب كل مشاكل اليمن. ويحاول الأحمر أن ينسج شبكة من التحالفات الداخلية، تمتد من القبائل المتضرّرة من النظام، وصولاً إلى بعض الشخصيات الجنوبية مثل الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد، كما أنه ينشط من خلال تجمّع أحزاب المعارضة المعروف باسم «اللقاء المشترك»، وقد شارك على نحو واضح في فعالياته، وساهم في العام الماضي في إعداد وثيقة تُعرف باسم «وثيقة الإنقاذ».

الثالث: يحيى محمد عبد الله صالح ابن شقيق الرئيس وقائد الأمن المركزي، الذي يعتبر أن حظوظ وصوله إلى القصر الجمهوري أقوى، بسبب ضعف شخصية ابن عمه أحمد علي عبد الله صالح. ويقف خلف يحيى قيادات في الأمن المركزي، وأخواه طارق وعمّار، وهو يوهم عمّه بأنه يملك القبضة الحديدية على محافظة عدن، ويتخذها الورقة الرابحة للفوز بكرسيّ الرئاسة.

الرابع: محسن علي الأحمر، الذي يوصف بأنه يعمل بصمت. ولكنّ من يُمهّد له الطريق للوصول إلى القصر الجمهوري هو والده محمد علي محسن الأحمر قائد المنطقة الجنوبية الغربية، وهو ابن أخي الأخ غير الشقيق للرئيس صالح، المدعو علي محسن الأحمر قائد الفرقة المدرّعة الأولى، والذي يُعتبر الرئيس الخفيّ لليمن، وهو يهيمن على محافظتي حضرموت والمهرة في الجنوب، ويتخذ منهما ورقة ضغط للإمساك بزمام الحكم في اليمن، ويَعتبر أنه أقوى شخصية في قبيلة «حاشد»، وصاحب القرارت الصعبة وتنفيذها في اليمن.

والقضية الثانية هي قطع طريق التوريث كلّياً من قِبل الرئيس صالح على أخيه غير الشقيق اللواء علي محسن الأحمر، الرجل المسؤول لفترة طويلة عن التنظيمات الجهادية، والذي يتولّى قيادة الفرقة المدرّعة الأولى المتمركزة في صنعاء والتي تعد أقوى فرق الجيش اليمني.

ومع أنه لم يطرح نفسه في مزاد التوريث علانية فقد ظهرت خلافات بينه وبين صالح، وتجلّت العلامة الأولى الدالّة على ذلك في النصف الأول من العام ٢٠٠٩ من خلال سلسلة من التنقلات وقرارات العزل لقادة المناطق العسكرية الحسّاسة المحسوبين على الأحمر. وقد طاولت قرارات العزل قائد المنطقة الوسطى الظاهري الشدادي، الذي جرى تفسير قرار عزله بأنه جاء نتيجة علاقته الوثيقة والمتينة مع اللواء الأحمر، ثم أتت الضربة الثانية على نفوذه عندما كُلّف نجل شقيق الرئيس القيام بأعمال قائد المنطقة الجنوبية العسكرية خلفاً للواء مهدي مقولة. وقد أكّد لي مصدر عسكري جنوبي التقيته أن تكليف طارق محمد عبد





الله صالح قائد الحرس الخاص للرئيس قيادة المنطقة بدلاً من مهدي مقولة موجّه ضد الأحمر شخصياً.

وجاءت خطوه استبدال قيادة المنطقة الجنوبية، بعد زيارة مفاجئة قام بها اللواء علي محسن إلى عدن. والظاهر أن القيادة العليا في صنعاء فسّرت الموضوع بأن علي محسن يعدّ العدّة للانقضاض على الحكم، علماً بأن مهدي مقولة يعتبر من الموالين له. وهذا ليس بالاستبدال الأول للقيادات العسكرية الموالية لعلي محسن، فقد تمّ من قبل استبدال اللواء الشمجي، والعميد الركن حيدر السنحاني قائد اللواء ٣٩، والعميد الركن نائب قائد الطيران الحربي.

وقال المصدر الجنوبي إن هذه القرارات تندرج في الإستراتيجية الجديدة التي تسعى إلى التأكيد على خطة «توريث الحكم»، فهي ترمي إلى إضعاف أو إقالة كل الأجنحة العسكرية المساندة لعلي محسن، وذلك للحد من نفوذه وتجريده من كل الأوراق، وتحييد أو إبعاد القوى التي اعتمد عليها في السابق، وتفريغ كل مراكز القوى التي اكتسب اللواء مكانته منها، ويستند إليها، من مضمونها الفعلي، وبالتالي إنهاء ما يمثله من دور، علماً بأنه يُعتبر بمثابة «الدولة الكبرى داخل دولة صغرى»، كما يصفه بعض المطلعين على دهاليز الحكم في صنعاء.

والواقع أن تقليص نفوذ اللواء علي محسن ليس بالموضوع الجديد، فقد بدأت الخطة منذ تفجّر الخلاف بينه وبين قائد الحرس الجمهوري حول قضايا كثيرة من بينها أحقّية من يتولّى حراسة الإذاعة والتلفزيون. وتتداول المجالس في صنعاء تكهّنات تتحدث عن اتجاه لتحميل اللواء علي محسن نتائج حرب صعدة الكارثية، وأن يدفع هو وأنصاره ثمن الفاتورة القاسية والباهظة للأداء السيّئ للجيش، والتي تتحملها بالدرجة الأولى السلطة السياسية الحاكمة بمفردها بعد أن تأكد بشكل حتمي فشلها الذريع في حسم حرب صعدة. ولكن أوساط الجماعة الحوثية تؤكد أن اللواء علي محسن هو صاحب قرارات الحروب على صعدة ومفجّرها في الآن ذاته، وقد لجأ إلى استخدام عناصر من «تنظيم القاعدة» اصطفوا إلى جانبه على نحو طائفي، تحت ذريعة أن الجماعة الحوثية شيعية

وتعمل على إعادة الإمامة الزيدية. ويؤكد هؤلاء أنه تلقى دعماً كبيراً من السعودية لإشعال الحرب، وقد غضّت المملكة الطرْف عن تجنيده للقاعدة في الحرب الأخيرة بحجة منع الحوثيين من إقامة إمارة شيعية تابعة لإيران على حدود السعودية.

وحدّد المصدر الجنوبي أبرز نقاط خطة توريث الحكم على النحو الآتي:

أولاً: إضعاف كل مراكز القوى التي يعتمد عليها اللواء علي محسن، وذلك إما بعزلهم وإما بإقالتهم وإما بتغيير مراكزهم، وبالجملة تشتيت مواقعهم التي أكسبتهم القوة في الفترات السابقة.

ثانياً: محاولة التخلص من اللواء علي محسن بأي طريقة كانت، سواء بإبعاده من اليمن كأنْ يُعيَّن ملحقاً عسكرياً في الخارج، كما حدث مع علي صالح الأحمر بعد عزله من الحرس الجمهوري لمصلحة نجل الرئيس، أو عبر التحالف مع الخصوم، كالاتفاق بين الرئيس صالح وعبد الملك الحوثي، وتحميل اللواء علي محسن مسؤولية الحرب.

ثالثاً: إخراج الفرقة المدرّعة الأولى من العاصمة صنعاء، وذلك لإبعادها عن حراسة الإذاعة والتلفزيون، فهذه الفرقة تبدو أخطر من اللواء علي محسن نفسه.

يراد من تحقيق هذه الخطة توريث الحكم بشكل نهائي إلى أحمد علي صالح نجل الرئيس، وضمان إقصاء كل شركاء الحكم من الساحة السياسية، خصوصاً مَن هم مِن أفراد الأسرة الحاكمة، وكذلك كل من يعلم بأدقّ أسرار الحكم.

ورغم كثرة التكنهات والتسريبات في صنعاء هناك من يرجّح أن المعركة حُسمت لمصلحة من يُسمّى بالحرس الجديد أو النخبة الجديدة على حساب الحرس القديم، ولكن بنهاية توافقية على ما يبدو، تظهر النصر للطرفين، وأن جيلاً بأسره سيقعد ولكن بما يحفظ ماء الوجه، ويصون ما تبقى منه من جدوى، وما يمكن تحصيله من فوائد في خدمة وتعزيز نظام الفرد وحكم الأسرة.





## ٢ ـ تسليم الزنداني للأميركيين

من المرجّح في سياق الحملة الجديدة على الإرهاب أن يعود الشيخ عبد المجيد الزنداني إلى الأضواء، فهو عمود أساسي في تكوين التنظيمات الجهادية، وأب روحي لزعيم القاعدة أُسامة بن لادِن، كما أنه كان «دينامو» اجتماع العلماء الذين أصدروا بياناً يهددون فيه بـ«إعلان الجهاد» إذا قررت الأطراف الخارجية التدخل مباشرة في ضرب القاعدة.

ويرى ديبلوماسي يمني سابق أن السلطة ستقوم في الفترة المقبلة بتلميع الزنداني لعدة أسباب: الأول هو من أجل استخدام ورقة علماء الدين كأداة ضغط على الولايات المتحدة، لكي تتساهل في مطالبتها الرئيس صالح بشنّ حرب شاملة ضد القاعدة. والثاني إحياء دور الزنداني في حرب عام ١٩٩٤ ضد الجنوب عندما قاد الجهاديين. ويرى الديبلوماسي أنه في حال تطوّر الوضع في الجنوب نحو الانفصال فإن صالح ينوي تجييش الجهاديين وإسلاميي حزب الإصلاح إلى جانبه. أما السبب الثالث فهو ضمان تأييد إسلاميي حزب الإصلاح حيال الاستحقاقات المقبلة وخصوصاً التوريث. والقادر على توجيه هؤلاء هو الزنداني الذي يمسك بورقتهم وبوسعه استمالتهم إلى جانب صالح، والحيلولة دون مساندتهم طموحات حميد الأحمر.

وقد سبق للولايات المتحدة أن دخلت في نزاع مع السلطات اليمنية بشأن الزنداني على خلفية نشاطاته الجهادية ودعاواه المتطرّفة، والدور الذي تلعبه«جامعة الإيمان» الدينية التي يملكها ويديرها ويوجه تعليمها وطالبت واشنطن صنعاء رسمياً بتسليم الزنداني، لكن الرئيس صالح رفض الأمر معتبراً أن الزنداني خط أحمر، رغم أنه وضعه على الرف بعد قراره إغلاق المعاهد الدينية، قبل هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، و«جامعة الإيمان» بعدها مباشرة. وتبقى في نظر الأميركيين قضيتان مفتوحتان ضد الزنداني، الأولى وضعه على لائحة الشخصيات الإرهابية من قبل مجلس الأمن ومطالبة الولايات المتحدة بتسليمه، والثانية «جامعة الإيمان».

## قضية التسليم

أعلنت وزارة الخزانة الأميركية في شباط/ فبراير ٢٠٠٤ أنها أضافت اسم الزنداني إلى قائمة مموّلي الإرهاب، وهو ما يُلزِم البنوك الأميركية بتجميد أي أموال له تعثر عليها، مشيرة إلى أن «الزنداني له تاريخ طويل من العمل مع أسامة بن لادن، ولا سيما أنه كان أحد زعمائه الروحيين، وبهذه الصفة القيادية استطاع أن يدعم كثيراً من قضايا الإرهاب».

وكان الزنداني قد لعب دوراً مهماً في اليمن حيث شغل مراكز مختلفة منها وزارة التعليم، وكان متعصّباً في مركزه حتى وقع الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وإذ ذاك أصبح رجل الاستقطاب الأول في اليمن الذي يقوم بتجنيد «المجاهدين» وإرسالهم إلى المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول، وما لبث أن التقى أُسامة بن لادِن في أفغانستان وأصبح مستشاره. وبعد عودته من أفغانستان تزعم الزنداني الجناح المتطرف في «حزب الإصلاح الإسلامي»، فيما واصل عمله مستشاراً لما يُسمّى «الأفغان العرب»، واشتهر بالأشرطة الدينية الحماسية اللاهبة التي كان من بين مواضيعها تحميل الرئيس الأميركي السابق جورج بوش واليهود عامةً مسؤولية هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وبرز الشيخ عبد المجيد الزنداني في واجهة الأحداث في اليمن خلال السنوات الأولى للوحدة، واتُّهِم بتوجيه التنظيمات الجهادية، بالتعاون مع الحكم، للقيام بحملة اغتيالات ضد الكوادر الجنوبية. وعندما اندلعت الحرب ضد الجنوب في عام ١٩٩٤، كان متوقعاً ألا يكون للزنداني فيها شأن كبير، إلاّ أنه حشد جماعته من الجهاديين و«الأفغان العرب» للقتال بجانب الشمال، علاوة على أنهم أخذوا يلقون خطبهم الإسلامية ذات الصبغة الوهّابية على الجيش الشمالي.

في عام ٢٠٠٤ أصرّت واشنطن على تسليمها الزنداني. وذكرت صحيفة «يو إس إيه توداي» الأميركية أن الرئيس السابق جورج بوش طالب الرئيس علي عبدالله صالح بتسليم الشيخ عبد المجيد الزنداني للاشتباه في علاقته بالإرهاب،





مشيرة إلى أن مسؤولين أميركيين اتهموا الزنداني بتجنيد المقاتلين لمعسكرات تدريب تابعة للقاعدة، وبالمساعدة على شراء الأسلحة لهم.

وظلت القضية تتفاعل بين مَدّ وجَزْر لمدة عامين من دون أن تسفر عن نتائج ملموسة. وفي عام ٢٠٠٦ طلبت الولايات المتحدة إلى الشرطة الدولية «الأنتربول» إدراج اسم الزنداني ضمن لائحة تضمّ ٣٥ مطلوباً من الشرطة الدولية، وعلى الفور أعلنت «الأنتربول» أنها وجّهت مذكرة إلى السلطات الأمنية اليمنية تطالب فيها بتسلّم الزنداني وفق الأعراف الدولية المنظّمة لعملها.

وقد علّق الشيخ الزنداني في حينه على طلب تسليمه عبر «الأنتربول» بالقول: «هذا من ضمن الاعتداءات عليّ وتقييد حرية حركتي وملاحقتي عن طريق الأنتربول، وهذا شاهد آخر معناه أني لا أستطيع أن أسافر إلى أي دولة. أما في بلادي فالدستور يمنع تسليم أي مواطن يمني لأي دولة أجنبية، والمعنى أني في إقامة إجبارية في اليمن، وممنوع من الخروج إلى خارج اليمن، وهذا ما التزمت به منذ سنتين».

وقد اتخذ الرئيس علي عبدالله صالح جانب الدفاع عن الزنداني، وأكد غير مرّة أنه لايعتبره إرهابياً، ونفى تورطه في أي عمليات إرهابية أو اعتباره داعماً لها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وطالب صالح أميركا ومجلس الأمن بـ«تقديم أي وثائق تدينه، وستتم محاكمته في حال وجود تلك الوثائق أمام القضاء اليمني، لأن الدستور اليمني يمنع تسليم المواطنين إلى أي جهة أخرى، أو محاكمتهم أمام أي قضاء غير يمني».

وعمل الرئيس صالح لرعاية اتفاق بين الزنداني والأميركيين. وقال الزنداني في تصريحات صحافية إنه تم الاتفاق في اللقاء الذي جمعه بالسفير الأميركي توماس كرايجسكي، بحضور الرئيس علي عبد الله صالح، مطلع آذار / مارس ٢٠٠٦، على أن يقدّم رسالة للخارجية اليمنية التي ترفعها بدورها لمجلس الأمن. مشيراً إلى أن السفير الأميركي وعد بتعاون حكومة بلاده لرفع اسمه عن قائمة الإرهاب. وأضاف أن الرئيس صالح جدّد خلال اللقاء مطالبته الحكومة الأميركية

برفع اسمه عن قائمة مموّلي الإرهاب في العالم، وخاطب السفير قائلاً: «معلوماتنا عن الشيخ الزنداني أنه رجل متّزن، وهذه الممارسات لا يمارسها إلا الصغار». وقال «أنا أضمن الزنداني وأنتم آخذون عنه صورة غير صحيحة».

بعد أيام قليلة من اللقاء الثلاثي نفى الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية آدم إيرلي طلب اعتقال الشيخ الزنداني، موضحاً أن الطلب الأميركي اقتصر على حثّ صنعاء على تنفيذ قرار الأمم المتحدة المتعلق بمنع سفر الزنداني وتجميد أرصدته وأمواله، ولم يتضمّن وضعه رهن الاعتقال.

وقال إيرلي: «لن أقول لكم ما إذا كان الرئيس بوش قد بعث برسالة إلى صالح، أو لم يبعث، فهذا ليس من صميم عملي، ولكن ما أستطيع أن أقوله لكم هو أننا قد أوضحنا في غير مناسبة وبشكل جليّ للحكومة اليمنية، عن طريق مسؤولين على أرفع مستوى، أن عبد المجيد الزنداني يجب أن يخضع لما اتخذته الأمم المتحدة بشأنه، وأن اليمن كعضو في منظمة الأمم المتحدة عليه التزامات تتطلب منه اتخاذ خطوات لتطبيق القرار المتعلق بالزنداني. وهذا يعني منعه من السفر واتخاذ إجراء بشأن ممتلكاته، وهذان هما الإجراءان الأساسيان اللذان ينص عليهما قرار مجلس الأمن الدولي. أما الاعتقال فلم ينص عليه القرار الدولي ولم نطالب به».

وتابع المسؤول الأميركي قائلاً «وبالنسبة إلينا هنا في الولايات المتحدة من غير الواضح لنا لماذا لم تَقُم الحكومة اليمنية بتطبيق القرار الصادر عن مجلس الأمن». ورداً على سؤال صحافي عن سبب عدم دعوة الولايات المتحدة لاعتقال الزنداني إذا كانت تعتبره داعماً أو مموّلاً للإرهاب، قال إيرلي: «لقد ركّزنا في طلبنا على ضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي بشأن الزنداني، ولا ينصّ القرار على اعتقاله بل على اتخاذ خطوات أخرى سبق ذكرها. وإذا كان الزنداني قد خالف القوانين اليمنية فالأمر عائد للسلطات اليمنية لاعتقاله من عدمه، فلا علاقة لنا بذلك».

وفي أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٧، كشفت صحف أميركية أن واشنطن جدّدت





مطالبتها الرئيس علي عبد الله صالح بتسليمها الشيخ الزنداني بالتهمة ذاتها وهي تفريخ الإرهاب وتمويل «تنظيم القاعدة»، وبصفته الأب الروحي لزعيم تنظيم القاعدة بن لادن. وقد احتجّت السلطات الأميركية لدى الحكومة اليمنية حين رافق الزنداني الرئيس علي عبدالله صالح إلى المؤتمر الإسلامي بمكة المكرّمة.

وفي مطلع أيار/مايو ٢٠٠٧ زار صنعاء رئيس «لجنة القاعدة وطالبان» في مجلس الأمن التي أنشئت بموجب القرار ١٢٦٧/١٩٩٩، والذي يعتبر الشيخ الزنداني ضمن لائحتها، وذلك للتحقق من استجابة السلطات اليمنية لقرار اللجنة بتجميد ممتلكات الزنداني ومنعه من السفر. وقد التقى رئيس اللجنة خلال تلك الزيارة كلاً من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور رشاد العليمي، ووزير الخارجية والمغتربين الدكتور أبوبكر القربي، الذي جدّد مطالبة اليمن بلائحة الاتهام الأميركية ضد الزنداني، مذكراً بالاتفاق الذي جرى مع السفير الأميركي توماس كرايجسكي، برعاية الرئيس علي عبدالله صالح، على أن يتقدم الشيخ الزنداني بطلب رسمي إلى السلطات الأميركية، عبر الخارجية اليمنية، لرفع اسمه عن تلك اللائحة.

كذلك تقدّم الزنداني بطلب إلى لجنة مجلس الأمن للعقوبات على القاعدة وطالبان، مرفقة برسالة من وزارة الخارجية اليمنية بشأن رفع اسمه عن قائمة مجلس الأمن للأفراد والكيانات التي لها صلة بالإرهاب. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧ أفاد سفير اليمن لدى الأمم المتحدة عبد الله الصايدي أن «اللجنة لم تصل بعد إلى قرار، وطلبنا منها تقديم حيثيات عن الاتهامات الموجّهة إلى الشيخ الزنداني».

## جامعة الإيمان

قام الزنداني بتأسيس «جامعة الإيمان» في عام ١٩٩٤، واعتُبرت مكافأة له من قِبل الرئيس صالح لدوره في قيادة «الجهاديين» في الحرب ضد الجنوب في ذلك العام. وقال الرئيس: «لقد منحت جامعة الإيمان بعد حرب صيف ١٩٩٤

هذه القطعة من الأرض وسلّمتها للأخ عبد المجيد الزنداني . . . وأن يسهم الجهد الشعبي إلى جانب الجهد الرسمي . . . وها هي ثمرة من ثمار إنجاز هذه الجامعة تنشئة هؤلاء الطلاب».

تضمّ الجامعة أكثر من خمسة آلاف طالب وطالبة، ويقضي كل طالب سبع سنوات حتى يحصل على شهادة يُمنح بموجبها درجة شيخ، ولا يُسمح له بالتخصص إلا بعد الحصول على هذه الشهادة.

تُعدّ جامعة الإيمان واحدة من القضايا التي أثارت الشبهات من حول الزنداني، وتساهل الحكم اليمني مع الارهاب، وذلك لدورها في نشر الفكر الديني الجهادي والتحريضي والسلفي. ورغم أن الزنداني ينفي عن جامعته صفة الإرهاب ويعتبرها «دار علم» فإن الأوساط الدولية بقيت تنظر إليها بشك، ولا سيما بعد الاتهامات الأميركية التي ظهرت إثر القبض على أحد الرعايا الأميركيين في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١ في أفغانستان ويدعى جون والكر ليند (الطالباني الأميركي) الذي قيل إنه على صلة بجامعة الإيمان.

وتركّز الاهتمام على الجامعة أكثر فأكثر بعد اغتيال جار الله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي في ٢٨ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٢ برصاص شخص يُدعى علي جار الله، وذلك في صنعاء، وفي وضح النهار ولدى محاولة المغدور دخول قاعة المؤتمر العام لحزب الإصلاح الإسلامي، الذي كان مدعوًّا لحضور أعماله. وبعد ثلاثة أيام جرى اغتيال ثلاثة أطباء أميركيين في مستشفى طبي، تديره جمعية خيرية أميركية في منطقة جبلة على بعد ١٤٠ كلم من صنعاء، على يد عابد عبد الرازق كامل. وقد تبيّن أن القاتلين نسّقا في ما بينهما، وهما من متخرّجي جامعة الإيمان، وكانا من تلاميذ حلقات الزنداني في حزب الإصلاح الإسلامي.

وفي غمرة التركيز المحلي والدولي على ما يُسمّى بتجفيف منابع التطرّف والإرهاب، تناول الجدل استكشاف طبيعة مناهج الجامعة، والبحث عن هويّات منتسبيها، وتتبُّع أنشطتهم، والأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها. وسجّل





الغرب على اليمن أن التعليم الديني يكاد يتحول إلى مُعضِلة كبيرة تتجاوز أبعادها كل ما أُثير حول جامعة الإيمان، لكثرة عدد الجماعات السلفية وبعض الجماعات المذهبية.

ولم يقتصر الأمر على الخارج إذ إنّ الأوساط الأكاديمية اليمنية الرسمية لم تمنح الجامعة شهادة حسن سلوك. وقد صرّح الدكتور صالح باصرة وزير التعليم العالي حينذاك، قائلاً إنها: «جامعة دينية، ولكن نشأت بطريقة لا أعرف كيف. . . إنها يجب أن تخضع لنظام العمل الأكاديمي أولاً. وإذا أردت أن تكوّن جامعة إسلامية؟ ممتاز جداً أن تكوّن جامعة إسلامية، لكن بشروط: أول شيء أن تأخذ وتستفيد من تجربة جامعة الأزهر، وأن تستفيد من جامعة القرويين في المغرب، وأن تستفيد من جامعة الزيتونة في تونس، وأن يكون عندها جمع بين العلوم الدينية والعلوم الإنسانية». وأضاف: «نحن محتاجون إلى دُعاة، لكن دعاة يقدّمون الدين الإسلامي على حقيقته وبصورته الصحيحة، وليس بالصورة التي تسيء للإسلام وتجعلنا قوة متطرفة في العالم، وتجعل الغرب يحمّلنا ما ليس موجوداً في الإسلام. نحن نريد جامعة دينية، لكن جامعة دينية تقدّم الدين برؤيته الصحيحة، وليس فقط جامعة دينية تلقن. . . جامعة دينية تدرّب الناس على البحث وعلى التفكير، الإسلام إسلام الاجتهاد وليس إسلاماً نصّياً».

رغم ذلك استمرت الجامعة في تعليم الطلبة، حارسها والمدافع العنيد عنها هو الرئيس علي عبد الله صالح، راعي الاتفاق الذي لم يُفْضِ إلى نتيجة بين الزنداني والأميركيين.

وردّ الزنداني على الاتهامات الأميركية قائلاً: « السفير الأميركي السابق أدموند هال قالها بصراحة. قال اتهاماتنا للشيخ الزنداني المقصود منها وقف الدعم الخارجي عنه بكل وضوح. وقال المقصود هو إيقاف الدعم عن جامعة الإيمان. لماذا؟ الذي نعرفه هو أن أميركا متجهة إلى محاربة تعليم الإسلام، سواء في المدارس أم في الجامعات، سواء في المؤسسات الرسمية أم الأهلية، لماذا؟ نحن لا ندري إلا جواباً واحداً وهو ما أعلنوه من حرب صليبية على الإسلام».

بعد الهجوم على المدمّرة الأميركية كول في خليج عدن في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ زادت الضغوط الأميركية على الحكومة اليمنية، فكان عليها أن تُظهر أقصى قدر من التعاون ليس في مكافحة الإرهاب فحسب، بل في تجفيف ما يُسمّى بمنابعه أيضاً. وأصبحت جامعة الإيمان هدفاً مباشراً للسلطات الأمنية اليمنية التي قامت بترحيل جميع الطلبة الأجانب فأخضعت الجامعة لجملة من الإجراءات حتى كادت تغلقها وبعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تقلّص الدعم الذي كانت تتلقاه الجامعة ممّن يوصفون بفاعلي الخير، من دون أن يُكشف عنهم، ومُنع الطلبة الأجانب من الالتحاق بها مباشرة بصفاتهم الشخصية. أما الزنداني فقد وجد نفسه محاصراً داخل اليمن، تجنب السفر إلى الخارج خشية أن يقع في قبضة الاستخبارات الأميركية، كما حدث لرجل الدين اليمني محمد علي المؤيّد الذي اعتُقل في ألمانيا عام ٢٠٠٣، وسُلِّم للسلطات الأميركية التي حكمت عليه بالسجن في أميركا لمدة ٧٥ عاماً، ثم أفرجت عنه في عام ٢٠٠٩ لأسباب صحية.

في آذار/ مارس ٢٠٠٦ بدأت بعض سحب ما وصِف بالكابوس الأميركي تنقشع عن سماء جامعة الإيمان، وذلك بعد اللقاء الذي جمع بين السفير الأميركي بصنعاء توماس كراجيكسي وعبد المجيد الزنداني، برعاية الرئيس صالح، وجرى فيه نوع من المكاشفة بين الجانبين، وخفّفت نتائجه من حدة القلق والريبة، وشجّعت الزنداني على قبول مقترح من الرئيس صالح بفتح جامعة الإيمان أمام المتوجّسين ولا سيما منهم الأميركيين. لكن الجامعة عادت إلى عهدها القديم، الأمر الذي أبقاها هدفاً دائماً بسبب خطورة مناهجها وتطرّفها.

وعلى الرغم من كل الشبهات والتهم التي وجّهت إلى جامعة الإيمان وإلى الزنداني قبل هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر وبعدها، اختار الرئيس علي عبد الله صالح ساحة هذه الجامعة منطلقاً لحملته في الانتخابات الرئاسية نهاية آب/ أغسطس ٢٠٠٦، مؤكداً رعايته ودعمه للجامعة ومنتسبيها. وقال: «ليس صحيحاً (ما يقوله) من يشكك في جامعة الإيمان، ويحاول إلصاق التهم بجامعة الإيمان،





هذا غير صحيح... هذا كلام زيف ودعايات، وبعض قوى موتورة مأزومة مهزومة». وأضاف: «الشيخ الفاضل عبد المجيد الزنداني هو قُطب من أقطاب الثورة، ونحن نعتمد عليه، نعتمد عليه كأستاذ وكرئيس جامعة، وسنعمل ونأخذ بيده إلى بناء هذه الجامعة البناء العلمي الصحيح، ونقدم المساعدات من خلال وزارة التعليم العالي في أي مناهج أو أي خبرات، ما عندنا مانع لكي نضيّع على المتقوّلين والمزايدين أن جامعة الإيمان وكر من أوكار الإرهاب وهذا كذب».

ويرى الباحث الفرنسي في الشؤون اليمنية لوران بونفوا، في حديث إلى صحيفة «لوموند» الفرنسية في الرابع من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، أن التعليم الديني في اليمن هو أحد أسباب ظهور «تنظيم القاعدة». ويقول: «طوّر تنظيم القاعدة من مهنيّته بفضل التجربة العراقية وبفضل المناضلين الذين طردتهم المملكة العربية السعودية في حملة محاربة الإرهاب التي كشفت عن فاعليتها. كما أن التنظيم يستفيد من الانفتاح النسبي على الأجانب الذين حضر بعضهم من أجل تعلّم اللغة العربية والإسلام في مختلف المعاهد في هذا البلد، والتي يُنظَر إليها باعتبارها أكثرَ أصالة من مدارس الخليج. أضف إلى ذلك أن الدولة اليمنية هي من الضعف بحيث باتت غير قادرة على مراقبة هؤلاء الأفراد مراقبةً فعّالة، ومن بينهم الطالباني الأميركي جون والكر ليند، وأخيراً النيجيري عمر فاروق عبد المطّلب، منفذ الاعتداء الفاشل على طائرة ديترويت».

## ٣ ـ الوضع الاقتصادي والسياسي المأزوم

وصف تقرير صادر في نهاية عام ٢٠٠٩ عن «معهد دراسات الشرق الأوسط» في واشنطن نظامَ الحكم في اليمن بأنه أقرب إلى «حكم الإمامة» (الحكم الذي ساد قبل عام ١٩٦٢)، ورأى أنّه تحوّل إلى نوع خاص من حكم القِلّة، مشدداً على ضرورة إنجاز إصلاحات عاجلة كي يصبح المجتمع اليمني قابلاً للحيوية مرة أخرى. وذهب التقرير الذي تناول الوضع في اليمن وعلاجه، إلى أنّ نظام الرئيس علي عبدالله صالح يفتقر إلى الإرادة والقدرة لتبنّي الإصلاحات السياسية

والاقتصادية الرئيسية التي يحتاج إليها اليمن لإيقاف التدهور الحاصل على مختلف الصعد. ودلّل التقرير على ذلك بأن النظام فشل في خلق فرص عمل كافية وتوفير موارد تتناغم مع النمو المتسارع في تعداد السكان، إلى جانب المستويات المخيفة التي وصلت إليها البطالة والفقر وسوء التغذية والتي ارتفعت إلى نسب أعلى مما كانت عليه قبل عقد من الزمن. وقال التقرير الذي كتبه البروفسور روبرت باروز المتخصص في الشؤون اليمنية إن الحياة أصبحت بالنسبة إلى غالبية اليمنيين صراعاً من أجل الحصول على المال الكافي لشراء ضروريات الحياة ليس إلاّ، كما أن الشعور باليأس وفقدان الأمل في تزايد مستمر. وأشار إلى أن النظام تحول إلى نوع خاص من حُكم القِلّة، وحُكم اللصوص، فأصبحت الحكومة تُحكم من قِبل اللصوص، ومن أجل اللصوص، وبات أصحاب المناصب الحكومية قادرين على إثراء أنفسهم على حساب التنمية، واستخدموا نفوذهم في الدولة ومراكزهم المدرّة للأرباح وسياسةً لابتزاز الأموال، مقابل تقديم الخدمات أو منح الرخص، وبذلك تزداد خسارة الدولة وتتأخر التنمية، ويصبح أصدقاء المتقلدين لمناصب حكومية رئيسية وأقاربهم أثرياء.

وبعد «العمليات الاستباقية» أبدى عدد من الخبراء الأميركيين اهتماماً خاصاً بالوضع اليمني، والتقى بعض هؤلاء حول قناعة مُفادها أن الرئيس صالح متأهّب على أقل تقدير الآن لمحاولة الدخول في مواجهة ضد «تنظيم القاعدة»، خصوصاً بعد أن بات هذا التنظيم يهدده بصورة متزايدة. ولكنه يحتاج إلى المساعدة العسكرية من أجل ذلك. ويقولون إن الرئيس صالح سوف يحصل عمّا قريب على قدر كبير من تلك المساعدة من الولايات المتحدة. لكن دعم موقف الرئيس اليمني يتطلب ما هو أكثر من ذلك، فهو يحتاج إلى المساعدة التنموية أيضاً، ويريد أن يحصل على المساعدة بغية تذليل العقبات التي تعترض سبيل بلاده للالتحاق بمنظمة التجارة العالمية التي ستمنحه الدعم الملموس والرمزي.

وفي جميع الأحوال لا تبدو الحلول سريعة. فالنقطة المحورية والأكثر أهمية في ما يتعلق بمساعي التعاون الأميركية - اليمنية، بحسب خبراء أميركيين هي أنه





على الرغم من هذا كله فإن فهم أميركا لتعقيدات السياسة اليمنية يُعدّ فهمّا محدودًا بكل تأكيد، ما يعني أن واشنطن بحاجة إلى توجيه بشأن ما يجب القيام به وكيف لها أن تفعله بصورة صحيحة. ويُجمع هؤلاء على أن الولايات المتحدة تريد مساعدة استخباراتية من المملكة العربية السعودية لتحديد التهديدات الإرهابية، كما تحتاج إلى أن تقوم المملكة وغيرها من الحلفاء الخليجيين باحتضان الرئيس اليمني إظهاراً للتأييد العربي الشقيق. ويقول مسؤولون أميركيون وسعوديون إنهم يتحدثون على نطاق واسع عن كيفية القيام بمثل هذه الأمور.

ومع ذلك نقلت صحيفة «لوس أنجليس تايمز» في مطلع عام ٢٠١٠ عن مسؤول سعودي بارز قوله: « لكن لا تتوقعوا المعجزات. فإن كنت ترغب في حل مشاكل اليمن فأنت مطالب بانتهاج استراتيجية طويلة الأمد».

وهنا تتداخل الجوانب الأمنية والاقتصادية والسياسية، بحسب وجهات النظر الأميركية ويرى جون ألترمان المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأميركية، والذي يدير الآن برنامج الشرق الأوسط في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» أن «اليمن، شأنه شأن هايتي، مدجّج بالبنادق». وذلك في إشارة إلى أنه دولة فقيرة تتسم بالانفلات الأمني، وضعف الحكومة المركزية، ومراكز القوى المتنافسة هي التي تشكل المحور الأكثر خطورة.

ويقول الباحث الفرنسي لوران بونفوا: «إننا نرى بأنه يتوجب أن يُؤخَذ بالحسبان تنوّع الأزمات التي خلقت بؤرة مناسبة لتطور المجموعات المسلّحة، ويتوجب المساعدة على التنمية طويلة الأمد. إن الإرهاب ليس المشكلة الرئيسية، فالصراع في الشمال تسبب وحده في مقتل ١٠ آلاف شخص. كما أن مسألة ندرة المياه، والبطالة، والنمو الديموغرافي الأكثر ارتفاعاً في العالم، مشكلات تفترض دون شك مضاعفة الدعم الدولي، ولكن هذا الدعم يجب ألا يظل مرتبطاً بهدف أمني، بل عليه أن يأخذ بالحسبان التحدّيات كافة التي يواجهها اليمن».

ومن ناحية أخرى، يُصنّف نظام الرئيس صالح كنظام عسكري يمكن أن

يُستهدف في أي وقت، إذ لا يمكنه أن يستخدم ورقة القاعدة والجهاديين للضغط على الجهات الدولية من أجل التغاضي عن المشاكل في الجنوب والشمال، ولا عن غياب الديمقراطية وفساد الإدارة في اليمن الذي يشكو تفاقم الغلاء وزيادة معدّلات الفقر والبطالة، وانتشار المد الأصولي الإسلامي المسلّح.

وهناك نقطة محورية في غالبية التحاليل التي كتبتها الصحف الأميركية بعد «العمليات الاستباقية»، وهي أن إدارة الرئيس أوباما فوجئت باكتشاف صعود «تنظيم القاعدة» من جديد في اليمن، عقب محاولة تفجير طائرة أمستردام ديترويت، وأن هذه الإدارة باتت على قناعة بأن تنظيم «قاعدة الجهاد في شبه جزيرة العرب» مرتبط مباشرة بالمجموعة «النواة» في باكستان، وهو الآن من الفروع «الأكثر فتكاً»، كما قال جون برينان منسّق مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض.

هناك من يقول إن الأعمال العسكرية المتزايدة في مناطق الحدود الباكستانية الأفغانية، في ما يُعرف بمناطق القبائل الحدودية، هي التي ساهمت إلى حد كبير في إقالة الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف من منصبه، رغم تحالفه الكبير مع أميركا ضد الإرهاب. ويرى بعض الخبراء وجود تشابه بين الحالة اليمنية والحالة الباكستانية، لكن الرئيس صالح لا يريد أن يقلّد مشرف، ولذا أخذ على عاتقه ضرب القاعدة بقوة حفاظاً على كرسيّه، لكنه لن يستطيع أن يقضي عليها بسهولة، خصوصاً أن حكمه يواجه جملة من الاستحقاقات الهامة والملحّة.

من المؤكد اليوم أن صالح يمثل لإدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما المشكلة نفسها التي تواجهها في أفغانستان وباكستان، فهو منفتح على الدعم الأميركي ولكن عدم فعاليته والفساد المستشري في مؤسّسات حكومته قد يحدّان من فُرص حصوله على الدعم. ونقلت صحيفة «نيويورك تايمز» في الخامس من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عن مصادر في الإدارة الأميركية قولها إن رغبة صالح في مكافحة القاعدة هي أيضاً أمر مشكوك فيه «لأنه لا يعتبرها عدوّه الرئيسي». ونسبت إلى دبلوماسيين أميركيين القول بأنّ الرئيس اليمني لم يبدأ بأخذ خطر





القاعدة على محمل الجدّ إلاّ في العام الماضي، حين أخبره الأميركيون بأن أفراد عائلته مستهدفون من التنظيم. وأشارت الصحيفة إلى أن سلطة الدولة اليمنية غائبة في المناطق التي يتسع فيها نفوذ «تنظيم القاعدة»، ورجال الشرطة والجيش يتحصنون داخل ثكناتهم في المدن الرئيسية. ورأت أنّ مدى نجاح تعامل الولايات المتحدة مع طموحات الرئيس صالح وعائلته سيحدد بدرجة كبيرة نجاح أو فشل المعركة ضد القاعدة. وفيما نقلت الصحيفة عن المحلل اليمني مراد ظافر تأكيده عزم صالح «توريث» ابنه الرئاسة، ذكرت أن تحدّيات عديدة تواجهه في سياق هذه العملية من قبل حليفه السابق علي محسن المعروف بكونه «محافظاً»، والذي يقود القوات المسلحة اليمنية في حربها على الحوثيين في شمالي البلاد. وأشارت الصحيفة إلى أن محسن تلقى انتقادات عديدة لممارساته في الحرب على الحوثيين حيث «أعاد إشعال الجبهة عبر احتلال وتدمير مساجدهم وأماكنهم المقدسة، واستبدالها بما يتلاءم واتجاهاته المذهبية المحافظة».

تتلخّص تحدّيات اليمن الرئيسية في ثلاث مشكلات يتعيّن حلُّها وهي: المشكلة الاقتصادية، وهنا يقف الفساد عائقاً أساسياً؛ ومشكلة الجنوب التي قفزت إلى أعلى درجة في سلّم الأولويات، حيث يبدو الثمن باهظاً في ظل تعاظم المد الجنوبي المطالب بفك الارتباط عن الشمال، والعودة إلى الوضع السابق على الوحدة عام ١٩٩٠. ومشكلة التمرّد الحوثي في الشمال حيث يتعيّن إيجاد مخرج للوضع في صَعْدَة، الذي ازداد تعقيداً بسبب الحرب الأخيرة التي لم تقض على التمرّد بل زادته قوة، وبات الحوثيون يسيطرون اليوم على رقعة جغرافية شاسعة تقع بين اليمن والسعودية وتتجاوز مساحتها مساحة لبنان.

ويرى خبراء في الشأن اليمني ضرورة أن يدرك المجتمع الدولي ودول الإقليم أن نجاح اليمن في تجاوز التحديات التي تواجهه سينعكس على أمن المنطقة واستقرارها. ثم إن أي مخاطر قد تهدد استقرار اليمن سوف تمتدّ تأثيراتها لتشمل أمن المنطقة والعالم بحكم الموقع الجيوستراتيجي لليمن. ولعل حرب صعدة ودخول السعودية على خطها دليل واقعي على صحة هذه

الأطروحات. إلا أنه يتعيّن على الحكم اليمني قبل كل شيء أن يحلّ القضيتين الرئيستين في أقصى الشمال وفي الجنوب، إذ من دون التوصّل إلى حلول سياسية طويلة الأمد لن يكون للحرب على الإرهاب الفعالية المرجوّة. وهنا قد يضطر الأميركيون إلى تغيير سياساتهم مثلما حصل في مناطق أخرى كالصومال والباكستان حيث بدأت الإدارة الأميركية بقيادة أوباما تتعامل بشكل مختلف مع الإسلاميين المعتدلين، أو الذين يقبلون إجراء علاقات مع أميركا. وفي هذا السياق باركت واشنطن تعيين الرئيس السابق للمحاكم الإسلامية الصومالية شيخ شريف أحمد رئيساً للصومال، وهو ما يوحي بأن الولايات المتحدة بدأت تتعامل مع الحركات الإسلامية المعتدلة التي تثبت وجودها أمام شعوبها وتتواءم مع المصالح الأميركية.

في هذه الأثناء تبدو الأوراق مخلوطة وغير واضحة على صعيد قوة «تنظيم القاعدة» في اليمن، في ظل التساهل مع العائدين من أفغانستان والعراق وغوانتانامو، كما أنه مع مرور الزمن صار التنظيم يستمد زخمه من المتسللين السعوديين. وقد برز سعيد الشهري، وهو معتقل سعودي سابق في غوانتانامو سلّمته الولايات المتحدة إلى بلاده في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ كأحد أبرز قادة «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» وهو الأمر الذي نبّه أوساطاً برلمانية أميركية إلى مخاطر انضمام العائدين الآخرين من غوانتانامو إلى القاعدة، واستدعى وقف برنامج الرئيس أوباما للإفراج عن الأفراد المتجهين إلى دول غير مستقرة مثل اليمن، الذي ينتمي إليه زُهاء ٩٤ من أصل حوالى ٢٤١ معتقلاً ما زالوا في غوانتانامو حتى الآن.

وفي كل الأحوال سوف يشهد اليمن في المرحلة المقبلة تكرار سيناريو حرب واشنطن على الإرهاب عبر تدفُّق الأموال والدعم الأمني والعسكري، لإطلاق حملة على «تنظيم القاعدة» تقودها سلطة مركزية مأزومة على المستويات كافة، يكاد نفوذها الفعلي ينحصر في العاصمة صنعاء، ويقتصر جدول أعمالها على حماية مصالح العائلة الحاكمة، حسبما تؤكد «نيويورك تايمز»، التي أشارت إلى





العلاقة بين القبائل اليمنية الممتدة سطوتها على معظم أنحاء البلاد، و«تنظيم القاعدة» الذي يعادي السلطة وحلفاءها الغربيين. ونقلت الصحيفة الأميركية عن مسؤولين يمنيين ومحللين ودبلوماسيين غربيين قولهم إن الرئيس اليمني كان يمضي في السنتين الماضيتين وقتاً أقلّ في تلبية مطالب القبائل المتعاطفة مع أيديولوجيا «تنظيم القاعدة»، والمناطق اليمنية، من الوقت الذي استغرقه في تعزيز نفوذ عائلته. ولاحظ دبلوماسي غربي أن انخفاض الموارد النفطية اليمنية يعني أن الرئيس صالح لم تعد لديه موارد لبسط سلطته، ما أسهم في تراجع سلطة الحكومة المركزية وانحسارها في العاصمة صنعاء.

## الـ«سي آي إيه» تستجوب الفضلي

في الأسبوع الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٩ أعلن مسؤول في أجهزة مكافحة الإرهاب الأميركية لوكالة الصحافة الفرنسية أن هذه الأجهزة لديها «مخاوف جِدّية» من تنامي نشاط «تنظيم القاعدة» في اليمن. وقال المسؤول إن «المعلومات الواردة خلال الأشهر الأخيرة تدلّ على أن تنظيم القاعدة يولي هذا البلد مزيداً من الأهمية». وأوضح أن «متطرفين سعوديين اجتازوا الحدود وانضمّوا إلى خلِيّة القاعدة في اليمن». وأكد أن «أحد الأسباب المحتملة لهذا الأمر يكمن في أن السعودية تطارد بقوة أعضاء القاعدة الناشطين». ورأى أن «الحكومة اليمنية اتخذت إجراءات مهمة لمكافحة وجود القاعدة على أراضيها وحققت نجاحات، إلا أن قدرتها تبقى أقل من قدرات باقي حكومات المنطقة».

وكان الأدميرال مايكل مولن رئيس أركان الجيوش الأميركية قد أعرب في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ عن «قلقه» من ظهور محتمل لملاجئ للإرهابيين في كل من اليمن والصومال. وفي هذه الفترة أكدت أجهزة مكافحة الإرهاب الأميركية أن السعودي سعيد علي الشهري، الذي أُطلق سراحه من غوانتانامو وتابع برنامجاً لإعادة التأهيل في بلاده، أصبح أحد قادة القاعدة في اليمن. وجاءت هذه المخاوف بعد أن شهد اليمن في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

سلسلة من العمليات تبنّاها، أو نسبت إلى، «تنظيم القاعدة» في اليمن. وكان هذا التنظيم قد تبنّى هجوماً استهدف في ١٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٨ مبنى السفارة الأميركية في صنعاء وأسفر عن ١٩ قتيلاً، هم سبعة مهاجمين و١٢ شخصاً، بينهم حرّاس يمنيون، ومدنيون، أحدهم أميركي.

وما يعكس أهمية المعلومات الأميركية أن بداية عام ٢٠٠٩ شهدت ولادة «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب»، وهي عبارة عن توحيد فرعَيْ «تنظيم القاعدة» في كل من اليمن والسعودية. وقد جاء هذا التوحيد بقرار مركزي من القيادة العليا في الخارج، وعُقد فيه لواء الإمارة لسكرتير بن لادن السابق، اليمني ناصر الوحيشي، الملقب بـ«أبو بصير».

بعد ذلك نشطت عناصر من الاستخبارات الأميركية طوال عام ٢٠٠٩ في جنوب اليمن لجمع معلومات عن نشاط التنظيم الجديد الذي كان يستعد على ما يبدو لتنفيذ عمليات عسكرية جديدة ضد مصالح أجنبية. وكان التنظيم قد شرع في ضرب أهداف حكومية رسمية في اليمن. ومن ذلك الهجوم على موكب مدير أمن حضرموت أحمد سالم العامري، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، الذي سقط خلاله ثلاثة ضباط كبار من أمن المنطقة وسبعة من مساعديهم. وقد اعتُبرت هذه العملية ضربة قاصمة للنظام، لأن المهاجمين نفّذوا عمليتهم في عزّ الظهيرة، ولاذوا بالفرار، ولم توقفهم أجهزة الأمن أو الجيش المنتشر في المنطقة بكثافة.

إزاء التطورات المتسارعة بشقّيها السياسي والأمني لم توفر الأجهزة الأميركية في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٩ منطقة في الجنوب إلا تحركت فيها لرصد نشاط «تنظيم القاعدة»، والتعرّف إلى مدى قوتها، وتحرّكاتها، وأهدافها في المستقبل، ومراكز وجودها، ومن بين الشخصيات التي كشفت الاتصال بها أحد قادة الجهاد في السابق المدعو طارق الفضلي، المقيم في محافظة أَبْيَن التي يُشتبه أن القاعدة تتحرك فيها بحرية وتجري تدريبات، وهي المنطقة التي استهدفتها الغارة على قرية المعجلة.





والسؤال هو: لماذا الفضليّ دون سواه؟

والجواب هو لأن الرجل يشكّل مخزن أسرار، فقد ارتبط اسمه بـ«تنظيم القاعدة» وزعيمه أُسامة بن لادِن منذ مشاركته في «الجهاد الأفغاني» ضد الاتحاد السوفياتي في ثمانينيات القرن المنصرم، ثم إنه صهر اللواء علي محسن الأحمر ثاني شخصية في النظام، والأخ غير الشقيق للرئيس علي عبد الله صالح الذي يعمل على وراثته. فضلاً عن أن اللواء محسن هو الذي تولّى ملفّ الجهاديين لفترة طويلة، وقام بتجنيدهم في حرب الاغتيالات السياسية التي طاولت كوادر جنوبية في الأعوام الثلاثة الأولى للوحدة.

لكن النقطة الرئيسية، بحسب مصادر جنوبية، في طلب مقابلة عناصر الاستخبارات الأميركية للفضلي هي تقصّي «تنظيم القاعدة» في الحاضر والماضي، ومعرفة ما إذا كانت هناك تقاطعات بينه وبين الحراك الجنوبي الذي يرفع شعار النضال السلمي.

ويكتسب هذا التقصّي الأميركي مبرّره من كون الفضلي قد أصبح منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ أحد القيادات البارزة في الحراك الجنوبي، الذي يضمّ في إطاره تكوينات مختلفة بقيادة الزعيم الجنوبي علي سالم البيض تطالب بانفصال الجنوب عن الشمال، بعد قرابة عشرين عاماً على إعلان الوحدة اليمنية التي قامت في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠.

وبالرجوع إلى تاريخ الفضلي نجد أنه نجل السلطان ناصر بن عبد الله الفضلي آخر سلاطين «السلطنة الفضلية» في أَبْيَن، التي ألغيت مع بقية السلطنات في عام ١٩٦٧ بعد جلاء الاستعمار البريطاني نهائياً عن جنوب اليمن. وهو من مواليد مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في ستّينيات القرن المنصرم. وكان قد قطع دراسته المتوسطة والتحق بـ«المعسكر الجنوبي» في شمال المملكة العربية السعودية في ما يعرف بقوة السلام الخاصة «تبوك» وخدم كجندي نحو ثلاث سنوات، ثم غادر إلى أفغانستان للالتحاق بمعسكر المجاهدين العرب ضد الاحتلال السوفياتي، وعاد بعد ذلك إلى المملكة ومنها إلى اليمن الشمالي سابقاً.

وقد سجنته المخابرات في اليمن الشمالي لمدة ثلاث سنوات، وأُطلق سراحه بعد الوحدة في عام ١٩٩٠. وأعيد سجنه لاحقاً بتهمة محاولة اغتيال أحد قياديين في الحزب الاشتراكي في الجنوب هما علي صالح عبّاد (مقبل) وأنيس حسن يحيى في عام ١٩٩٣، وتم نقله إلى سجن صنعاء، ثم أُطلق سراحه ليقيم في إحدى مضافات الرئاسة. وفي نهاية عام ١٩٩٢ اتُّهم بمعِيّة جمال النهدي بمهاجمة القوات الأميركية، التي اتخذت من عدن نقطة «ترانزيت» في إطار عملية «إعادة الأمل» في الصومال، ولكن تم تهريبهما لاحقاً من السجن في عدن إلى مدينة «عتَق» في شَبْوَة، ثم إلى مَأْرِب، وبعد ذلك إلى صنعاء. واتهم في حينه مسؤولون جنوبيون اللواء علي محسن الأحمر، ومسؤول جهاز الأمن السياسي غالب القمش، بتسهيل عملية التهريب والانتقال إلى صنعاء.

برز الفضلي مجدّداً عند نشوب حرب صيف ١٩٩٤ التي شارك فيها ضد الجنوب. وقد جرى تجنيده من قبل الحكم في صنعاء بطريقة ذكية مستغلاً نزوعه إلى الثأر من الحزب الاشتراكي الذي سلبه مجد السلطنة. وهو الأمر الذي داعب خياله ودفعه للمشاركة في الحرب بشراسة على رأس القوى الجهادية، التي كان يتولى توجيهها اللواء علي محسن الأحمر، ويشرف عليها ويقودها الشيخ عبد المجيد الزنداني، وهو من الشخصيات الوهّابية التي لعبت دوراً رئيسياً في الجهاد الأفغاني، من خلال تجنيد المجاهدين اليمنيين والعرب، وخصوصاً المصريين، الذين فتح لهم معسكرات تدريب في شمال اليمن، بالتعاون مع الحكم اليمني، وبتمويل من المملكة العربية السعودية، وبالتنسيق مع الولايات المتحدة.

كان الفضلي يطمع في الحصول على مكافأة كبيرة جرّاء مشاركته في حرب عام ١٩٩٤، لكن الحكم في صنعاء فضّل عدم وضعه في الواجهة بذريعة سُمعته الجهادية، لكنه لم يتخلّ عنه مثل آخرين، ومنحه منصباً سياسياً رمزياً عندما انتخبه حزب «المؤتمر الشعبي العام» الحاكم (حزب الرئيس) في صنعاء عضواً في «اللجنة العامة» (الهيئة القيادية العليا)، وبقي في هذا الموقع حتى أُسقط في المؤتمر السابع للحزب في عام ٢٠٠٥، ليعيّن عضواً في مجلس الشورى، الغرفة





الثانية للبرلمان، وهو مجلس رسمي استشاري غير منتخب، يعيّنه رئيس الجمهورية بناء على حسابات سياسية وقبلية واقتصادية، ولا صلاحيات فعلية له، وتُعدّ التعيينات فيه بمثابة ترضيات ومرتّبات مالية ونفوذ معنوي فقط.

وفي وقت لاحق اتهم الفضلي قيادات الحزب الحاكم بتعمّد إسقاطه وقال إن هذا «دَيْدَنُ المؤتمر الشعبي العام في كل الانتخابات رئاسية أو نيابية أو محلية، فهم يعرفون كيف يتعاملون بطرقهم الخاصة لإسقاط من لا يروقهم، وترجيح كفّة من يريدون». وأشار إلى أنه لم ينضمّ إلى الحزب الحاكم برغبة منه لكن تحت إلحاح البعض. وقال «لم يعبّر يوماً عن قناعتي الحقيقية أو توجّهاتي (...) وبعد إسقاطي وجدت الفرصة المناسبة لاعتزال العمل السياسي».

يُحسَب الشيخ طارق الفضلي على الجهاديين في أَبْيَن، وتمت مساءلته غير مرة نظراً إلى ماضيه في الجهاد ضد السوفيات. ولكونه التحق بالحزب الحاكم لم يُستهدف في حملة حزيران/يونيو ٢٠٠٣، التي طاولت جماعة جهادية تنتمي إلى جيش «عدن أَبْيَن الإسلامي»، الذي كان يتخذ من منطقة «جبل حطاط» في مديرية «سرار» بمحافظة أَبْيَن معقلاً له. وفي الثامن والعشرين من آذار/مارس ٢٠٠٩ كلّف الرئيس علي عبد الله صالح وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد قيادة حملة عسكرية لتعقّب عدد من الجهاديين في مدينة «جعار» ثاني كبرى مُدن محافظة أَبْيَن، وهو ما اعتبره البعض توجّهاً ضد الفضلي وأتباعه من غير الجهاديين، من خلال الوقيعة مع «قبائل يافع» التي ينتمي إليها وزير الدفاع، لكن أحداً لم يتصوّر ذلك بحكم قُرب الفضلي من النظام. بعدها بأيام فقط أعلن الفضلي انفصاله عن الحكم في صنعاء، وانتقل إلى مسقط رأسه أَبْيَن حيث أعلن انضمامه إلى الحِراك الجنوبي وهو ما قطع الشك باليقين وأكد أن هناك خلافات فعلية بينه وبين النظام اليمني.

وقد استغلّ مصدر حكومي ماضي الفضلي وخرج ببلاغ صحافي ساق له فيه اتهامات كبيرة من بينها «إن الفضلي النهّاب الأول للأرض والثروة، عبر ما قام به

من استيلاء غير مشروع على مساحات شاسعة من أراضي الدولة في محافظة أَبْيَن وغيرها، وأعطى نفسه حق تملكها والتصرّف فيها بطرق غير مشروعة وبوثائق مزوّرة، وأصبح نتيجة لذلك أحد الأثرياء والملاّك الكبار للأراضي». وقال المصدر الحكومي في بيانه إن «الفضلي عاد إلى الوطن بعد إعادة تحقيق الوحدة في ٢٢ من أيار/مايو ١٩٩٠، والتي أعادت له كرامته وحافظت على حياته، بعد أن كان يعيش في المنافي شريداً مطروداً، يعاني شظف العيش ومهانة التشرّد سواء في بعض المدن الخليجية، أو في جبال أفغانستان، حيث كان يمارس الإرهاب والقتل إلى جانب معلّمه وقائده أُسامة بن لادِن».

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى نقطة هامة تتعلق باستيعاب الجماعات الجهادية من قبل الحكم في صنعاء حيث اتُّبِعت سياسة رسمية تقوم على ثلاث قواعد:

القاعدة الأولى هي التجنيد والتوظيف ضد الخصوم. وهذا ما حصل منذ عام ١٩٨٨، عبر تفاهمات لتوجيه هؤلاء ضد الحكم الاشتراكي في الجنوب. وقد أعطى هذا التوجه ثماره خلال «الفترة الانتقالية» من الوحدة، وبرز جلياً من خلال حرب الاغتيالات السياسية التي طاولت كوادر اشتراكية وقامت بها عناصر جهادية بتوجيه خفِيّ من قبل اللواء علي محسن الأحمر، وكان هدفها ترهيب الاشتراكيين وإخراجهم من معادلة الوحدة، كما أنها ظهرت في صورة واضحة أثناء مشاركة الجهاديين الكثيفة والفعّالة في حرب عام ١٩٩٤ ضد الجنوب، بقيادة الفضلي، ومشاركة أتباعه، الذين شكّلوا رأس قوة الهجوم.

والقاعدة الثانية هي قطع هؤلاء عن ماضيهم وإدماجهم في آلة الحكم، من خلال منحهم مناصب عسكرية وسياسية وحزبية. ومثال ذلك الفضلي وشخصيات أخرى من بينها شريكه المتهم بالهجمات ضد القوات الأميركية في مطار عدن جمال النهدي، الذي عيّن عضواً في «اللجنة الدائمة» (اللجنة المركزية) للحزب الحاكم في صنعاء.

أما القاعدة الثالثة فهي منح بعض هؤلاء فرصة للتوبة عن ماضيهم، وتعلّق





هذا الأمر خصوصاً بجماعات القاعدة العائدة من أفغانستان ومعتقل غوانتانامو.

وفي الحالات الثلاث تأكد عدم فعالية النهج الرسمي في صورة مُرضية، بدليل أن منفّذي عملية تفجير المدمِّرة الأميركية كول في خليج عدن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وكذلك الولادة الجديدة للقاعدة بقيادة ناصر الوحيشي «أبو بصير» تمّتا على أيدي بعض هؤلاء «التائبين». ولم يشذّ عن هذا الخط إلا بعض الشخصيات مثل النهدي والفضلي، الذي كانت لديه طموحات تتعدّى العمل من خلال الوسائل الجهادية، ولذا وقف على مسافة من الجهاديين منذ أن أصبح صهراً للنظام (زوج شقيقته للواء علي محسن الأحمر)، وقيادياً في جهاز الحزب الحاكم.

## الفضلي وبن لادن

يقول مختصون في الشؤون الأمنية في اليمن إن «الفضلي كان يحظى بدعم مالي ومعنوي مباشر من أُسامة بن لادِن في مطلع تسعينيات القرن المنصرم بهدف القضاء على الحزب الاشتراكي. وكان يتزعم الجهاديين الجنوبيين خصوصاً في منطقة أَبْيَن كونه أحد أبناء السلاطين الذين قضى عليهم الحزب الاشتراكي. لكنه تخلّى عن مشروع بن لادن في عام ١٩٩٤، وأثبت أنه شخص براغماتي وليس أيديولوجياً، لأنه أدار ظهره بعد ذلك للرئيس علي عبد الله صالح، الذي وضعه في منصب أمني، وانضم إلى حراك الجنوب». ويضيف هؤلاء: «كان الفضلي على خط تعاون مع النظام في تفجيرات فندق عدن نهاية عام ١٩٩٢ وذلك ضد الأميركيين، حين اتخذوا من اليمن مقراً لعمليات إعادة الأمل في الصومال. وقد حشد قبائل جنوبية وشمالية مسلحة في عدن لإرهاب الأميركيين».

ورغم أن الفضلي انشقّ عن النظام وقرّر الانضمام إلى الحِراك الجنوبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ فقد ظلت شُبهات ماضيه القديم تطارده بقوة، الأمر الذي دفع بعض الأوساط لتحذير قيادات الحراك الجنوبي منه. وجرى الحديث عن «السجلّ الحافل الذي يحمله الرجل وأتباعه في أذهان القوى الخارجية، حيث

ارتبطت أسماؤهم بعمليات جرت منذ عام ١٩٩٢ ولم تبرأ ساحتهم منها، ومن بينها تفجيرات فنادق عدن، واستهداف مواطنين يمنيين وأميركيين في ذلك العام، ثم الاتهامات الموجّهة إليهم بالاشتراك في حوادث اغتيالات عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، بما فيها محاولة اغتيال أمين عام الحزب الاشتراكي السابق علي صالح عبّاد (مُقْبِل)، وغيرها من الحوادث التي تُوّجت بحرب ١٩٩٤».

ودعا هؤلاء الحِراكَ الجنوبي إلى أن يتريّث في قبول الفضلي في صفوفه، بسبب علاقة الصداقة القديمة التي لا ينكرها الفضلي بزعيم القاعدة أسامة بن لادن، وعلاقته الحالية (مصاهرة) بالقيادي في السلطة اللواء علي محسن الأحمر. ووضع البعض شرطاً أساسياً لقبوله في الحِراك الجنوبي هو تخلّيه رسمياً عن «تنظيم القاعدة»، وشجب أعمال الإرهاب التي يقوم بها أسامة بن لادن، وإعادة جميع الأراضي التي حصل عليها بغير حق منذ عام ١٩٩٤ باستثناء ممتلكات سلطنة الفضلي، والاعتذار لأبناء الجنوب عن الأعمال السابقة ومشاركته في حرب ١٩٩٤ ضد الجنوب، والامتناع عن تأسيس أي هيئة أو كيان جديد قد يؤدّي إلى شق الصف الجنوبي.

لكن أوساطاً أخرى اعتبرت أن انضمام الفضلي إلى الحِراك في الجنوب يشكل «دفعة قوية للتيار المطالب بالاستقلال، وبُعداً شعبياً وسياسياً يُكسِب الحراكَ الجنوبي قوة باتت تشكّل قلقاً كبيراً للنظام اليمني وخطراً على الوحدة اليمنية». وذلك من منطلق أن الشيخ الفضلي «يتمتع بمكانة مشيخية اجتماعية وتأريخية كممثل شرعي للسلطنة الفضلية، التي ظلت إلى ما قبل استقلال اليمن عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٦٧». ويرى أصحاب هذه النظرة أن «الشيخ الفضلي، بحكم مشاركته في الجهاد الأفغاني ضد السوفيات في ثمانينيات القرن المنصرم، لم ينتمِ تنظيمياً إلى الفكر الجهادي، بقدر ما كان يأمل أن يستغلّ الحملة العالمية ضد الشيوعية وقتها، انتقاماً من حليفها في جنوب اليمن الحزب الاشتراكي، وهو ما كان مخططاً له ومتفقاً عليه مع أسامة بن لادن بدافع الثأر من الاشتراكيين أكثر من كونه دافعاً عقائدياً جهادياً، وهو ما جعله يقوم بدور كبير





ضد الحزب الاشتراكي في حرب صيف ١٩٩٤». وكان بن لادن قد رفع حينذاك شعاراً تردّد صداه بين المجاهدين بقيادة الشيخ عبد المجيد الزنداني: «لا نَجَوْتُ إن نجا الحزب الاشتراكي».

على أنّ الفضلي يؤكد أن القسط الأكبر من هذه المعلومات غير صحيح، وهو من تسريب أجهزة صنعاء التي حقدت عليه بسبب انضمامه إلى الحِراك الجنوبي وقيامه بكشف بعض أوراق النظام اليمني، وخصوصاً في ما يتعلق بإرهاب الجهاديين في التسعينيات من القرن الماضي. وقال حول ماضيه الجهادي، في عدة شهادات منشورة في الصحف ومواقع الأنترنيت: «الآن نعيش في أرضنا وليست لنا هناك في أفغانستان أية ارتباطات. من يوجّه لنا أي تهمة بالإرهاب أو غيره فليتقدم رسمياً بهذه التهمة أمام المجتمع الدولي والعالم أجمع، وأنا مستعد للمثول، وإذا ثبت عليّ أي شيء أنا أتحمل مسؤوليتي، أما إذا لم يثبت شيء فليتحمل المسؤولية من أطلق ذلك الاتهام». وأوضح أن اتهامه بالإرهاب «يصدر عن مطبخ السلطة، التي تحاول أن تخدع وتغشّ العالم بهذه الأكذوبة وتعطيه معلومات مضلّلة، والغرض من ذلك معروف وهو قمع من يريدون وابتزاز من يريدون». ولما سُئل هل يقصد أن الحكومة تقف وراء تلك العمليات؟ قال: «جزء كبير منها، نعم». ورداً على سؤال حول علاقته ببن لادن، فترة وجوده في أفغانستان: «أنا وأسامة وغيرنا من الإخوة، ولم يكن في ذلك الوقت أسامة معروفاً كما هو الحال الآن، كنا مع قلب الدين حكمتيار، الذي كان يطمئن إليه كثير من العرب للدخول في جبهاتهم. كنت في غرب كابل في منطقة معروفة هي ميدان ورده، واستشهد هناك إخوة كانوا معي في تلك المنطقة، ولم ألتق بن لادن إلا في معركة جلال آباد الأخيرة عام ١٩٨٩ تقريباً لفترات بسيطة ومتقطعة، ولم يكن هناك أي شيء مما هو حاصل الآن. علاقتي به كانت كالعلاقة مع الموجودين كافة في الساحة عادية جداً وليس فيها أي تمييز».

وحول اتهامه من قبل الحزب الاشتراكي بتنفيذ عمليات إرهابية في عدن

مطلع التسعينيات ضد «مارينز» أميركيين كانوا عائدين من الصومال وإلى جانبه جمال النهدي قال: «أنا كنت موجوداً في منطقة المراقشة بسبب مضايقات سلطات الحزب الاشتراكي حينها، وما كان يعرف بأمن الدولة، ولم أكن قادراً على العيش في زنجبار لأن حقوقي كانت ما زالت مؤمّمة، ولذلك عشت وسط القبائل. والذين قاموا بعملية عدن تحدثوا عن أنفسهم، وهم معروفون، وهم موجودون، ومثلهم من تحدث عن محاولة اغتيال علي صالح عبّاد (مقبل)، الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي اليمني، ولم تكن لي أية علاقة بالأمر سوى أننا كنا جميعاً في أفغانستان. وتعرف أن أفغانستان جمعت أناساً من مشارق الأرض ومغاربها. ووجهت إليّ التهم، ولثقتي ببراءتي وثقت بالوجيه (الوجوه أو العهود) التي كان يعطيها نظام صنعاء، وأبديت استعدادي للمثول للتحقيق وإذا ثبت عليّ أي شيء فأنا أتحمّل المسؤولية. وفعلاً بحسن النيّة هذه ذهبت إلى صنعاء ولكن للأسف لم تبيضّ الوجوه وإنما اسودّت كما هي سوداء دائماً. وأتذكر أن رئيس النيابة حينها (لا يحضرني اسمه) أصدر أمراً بإطلاق سراحي لأنه لم يثبت عليّ أي شيء، لكن جهاز المخابرات قال لرئيس النيابة إنني سجين سياسي متحفَّظ عليّ ولم يطلقوا سراحي إلا عندما تفجّرت الأوضاع في نيسان/أبريل ١٩٩٤ في الساعة الثانية والنصف فجراً للخروج والقتال ضد الحزب الاشتراكي، ولم يثبتوا عليّ أي شيء، ولا يستطيعون أن يثبتوا أي شيء».

## لقاء مع الـ«سي آي إيه» في عدن

تفيد مصادر مطّلعة في الحِراك في جنوب اليمن أن الأجهزة الأميركية كانت على دراية بهذه المعطيات، وعلى معرفة بتحوّلات الفضلي، وبُعده فعلياً عن «الجهاديين»، وعن «تنظيم القاعدة»، لذلك بادرت إلى الاتصال به في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وذلك للمرة الثانية خلال أقل من عام. وأرسلت عناصر الـ«سي آي إيه» العاملة في اليمن وسيطاً إلى الشيخ الفضلي تطلب لقاءه في مكان ما في





عدن، وقد لعب دور الوساطة صحافي جنوبي معروف. وكان عنوان اللقاء الذي حدّدته العناصر الاستخبارية الأميركية هو معرفة علاقة الحراك الجنوبي بـ«تنظيم القاعدة»، وذلك بعد أن أعلن الفضلي انضمامه إلى الحراك الجنوبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وكان دافع الأميركيين من وراء ذلك هو تصريح أدلى به في منتصف أيار/مايو ٢٠٠٩ زعيم «تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» ناصر الوحيشي (أبو بصير) وأعلن فيه تأييده لأهل الجنوب. وعبّر الوحيشي في تسجيل صوتي منسوب إليه بُثّ على شبكة الأنترنت عن تعاطفه مع سكان محافظات الجنوب وتأييدهم في «محاولتهم رفع الظلم ومناهضة الظالم والدفاع عن النفس». وقال إن ما يقوم به سكان الجنوب ليس دعوة للانفصال بقدر ما هو دعوة لرفع الظلم والقهر. ورأى أنّ «ما يحدث في لَحْج والضالِع وأَبْيَن وحَضْرَموت وغيرها من المحافظات الجنوبية لا يقرّه عقل ولا يرضاه إنسان ويتحتّم علينا نحوهم المناصرة والتأييد والمناصحة والأخذ على أيديهم».

والخطير في الأمر من جانب الأميركيين هو محاولة الوحيشي الدخول على خط الحراك الجنوبي، رغم أن المعلومات متضاربة حول مسقط رأسه في المناطق الجنوبية وثمة روايات تقول إنه ينحدر من أسرة شمالية تعود جذورها إلى محافظة البيضاء الشمالية، ولكنه لجأ إلى الجنوب بعد هروبه من السجن المركزي في صنعاء في شباط/فبراير ٢٠٠٦، وبقي متخفّياً حتى ظهر للعلن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ليعلن مع نائبه السعودي سعيد الشهري الفارّ من السعودية عن اتحاد تنظيمَي القاعدة في اليمن والسعودية تحت اسم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب».

ورغم إدانة الزعيم الجنوبي علي سالم البيض لتصريحات الوحيشي، ورفض أي علاقة بينه وبين الحراك الجنوبي، كان هدف الأجهزة الأميركية المعلن هو تقصّي حدود العلاقة والتداخل بين الحراك الجنوبي و«تنظيم القاعدة». لكن الهدف غير المعلن هو معرفة قوة «تنظيم القاعدة» في الجنوب بعد تصريح الوحيشي، وعلى أثر تسرّب معلومات عن عمليات نوعية تُعِدّ لها القاعدة،

وخصوصاً بعد سلسلة من العمليات التي نفّذها التنظيم في صَنْعاء ومَأرِب وحضْرَمَوت عام ٢٠٠٨.

لم يرتح الفضلي للنيّات الأميركية، رغم رغبته الشديدة في توضيح موقفه من «تنظيم القاعدة» ونفي الصلة بين الحراك الجنوبي والقاعدة، فقرر أن يوفد شخصيات قبلية مقرّبة منه تنقل رأيه للأجهزة الأميركية. وقد حصل اللقاء في منزل الصحافي الوسيط في عدن، وأبلغ موفدو الفضلي الأميركيين بالنقاط التالية:

أولاً) لم تكن للفضلي صلة شخصية بـ«تنظيم القاعدة»، ولم ينتمِ إليه، أو يشارك في نشاطاته، لا في اليمن ولا في أفغانستان. وكانت مشاركته في حرب ١٩٩٤ ضد الجنوب مع المجموعات الجهادية، تحت إمرة الشيخ الزنداني الذي قادها شخصياً. ثم إنه لم يغادر اليمن منذ عودته عام ١٩٩٠، على عكس الكثير من المجاهدين القدامى، الذين ظلوا يتنقلون بين اليمن وأفغانستان حيث ارتبطوا بـ«تنظيم القاعدة»، الذي أعلن عن نفسه رسمياً مع الهجوم على المدمّرة الأميركية كول في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

ثانياً) إن خيوط «تنظيم القاعدة» الخاص بالعائدين من أفغانستان كانت في يد اللواء علي محسن الأحمر، الأخ غير الشقيق للرئيس صالح، والذي صاهر الفضلي وتزوّج شقيقته. وكشف الفضلي دور الأحمر في تجنيد الجهاديين، الذين دخلوا في حلف مع نظام الرئيس صالح قبل الوحدة يعود إلى عام ١٩٨٨ وكان أحد رعاة هذا التنظيم الشيخ عبد المجيد الزنداني. وقد قام ذلك الحلف على العمل لإسقاط نظام الجنوب. وكان منطلق الفضلي وجماعته الجهاديين هو محاربة النظام الاشتراكي «الكافر»، ولكن من الناحية الفعلية كان بعض هؤلاء يريدون الانتقام من حكم الجنوب لأنه أمّم ممتلكاتهم ودفعهم للهجرة نحو الشمال وبعض بلدان الخليج.

ثالثاً) لا صِلة للحراك الجنوبي بـ«تنظيم القاعدة»، وهؤلاء يريدون ركوب الموجة لكي يوحوا بأنهم على وفاق مع السكان في الجنوب، في حين أن أهل





الجنوب، على خلاف بعض قبائل مأرب، يكرهون التنظيمات الجهادية، وما زالوا يتذكرون دورها البشع في حرب اجتياح الجنوب عام ١٩٩٤. ثم إن الممارسات اللاحقة لهذه الفئات وتدخّلها في حياة الناس جعلت الجنوبيين «المتمدّنين» في غالبيتهم ينفرون منها، وظلوا ينظرون إليها كأدوات في يد الحكم الذي استخدمها في حرب الاغتيالات السياسية ضد كوادر الحزب الاشتراكي.

# الفصل الثاني

## الجهاد وبدايات الجهاد المسلّح في اليمن

تعود البدايات الأولى لاستهداف الجهاد المسلّح لليمن إلى عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ حيث كُشِف النقاب خلال الحرب على الجنوب في عام ١٩٩٤ عن خطة كان أُسامة بن لادِن يعتزم إطلاقها وتنفيذها في جنوب اليمن (قبل الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠) ضد النظام السابق في جنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية آنذاك). وكانت هذه الخطة التي تعود تحديداً إلى عام ١٩٨٩ تتضمّن القيام بأعمال «جهادية» عسكرية، وتشكيل حركة أو تنظيم جهادي (القاعدة لاحقاً)، ومحاولة إسقاط ذلك النظام باعتباره «نظاماً شيوعياً ومعادياً للإسلام»، بحسب توصيف الأوساط الأصولية.

ولعلّ من المفارقات العجيبة أن يكون المفكر جار الله عُمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني هو أول من كشف عن خطة بن لادن ضد النظام في جنوب اليمن، وأن يكون ضحية للإرهاب والتطرّف الأصولي، فيتمّ اغتياله يوم ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ على يد عضو في الجناح الجهادي المحسوب على «حزب الإصلاح الإسلامي». وكان هذا الحزب الشريك الثاني في الحكم للرئيس صالح حتى أعوام قليلة مضت، قبل أن يُقصيه صالح من السلطة، ويتحوّل إلى المعارضة ليسير في ركب تجمّع أحزاب المعارضة المعروف بـ«اللقاء المشترك»، وهو التكتل الذي يضمّ أيضاً بقايا الحزب الاشتراكي بعد حرب ١٩٩٤ والناصريين.

على أن قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ أبطل مفعول هذه الخطة التي تحوّلت إلى وجهة أخرى هي العمل على نقل جزء من ثقل بن لادن الجهادي من أفغانستان وباكستان إلى اليمن، ليكون قريباً من الخليج والشرق الأوسط حيث المصالح الدولية الحسّاسة والصراع العربي الإسرائيلي.

بدأ بن لادن باستقطاب الشباب اليمنيين من خلال مكتب خدمات المجاهدين الذي أسّسه عام ١٩٧٩ واستمر حتى عام ١٩٨٩، وكان يتخذ من مدينة بيشاور الباكستانية مقراً له، حيث كان يتم استقبال المجاهدين العرب والمسلمين من جميع أنحاء العالم واستيعابهم للمشاركة في قتال القوات السوفياتية في أفغانستان ودعم المجاهدين الأفغان.

وبعد هزيمة السوفيات وسيطرة الفصائل الأفغانية على كابول انتقل بن لادن إلى داخل الأراضي الأفغانية وانتقل معه أنصاره من اليمنيين الذين أصبحوا يسيطرون على مكتب خدمات المجاهدين الذي صار هدفه جمع شتات المجاهدين العرب والمسلمين من الجنسيات كافة، وبخاصة الذين شاركوا في الحرب الأفغانية، ليعاد ضمّهم إلى معسكرات تدريب جديدة داخل الأراضي الأفغانية وخارجها.

وكان هدف بن لادن من تجميع المجاهدين العرب «تأسيس قوة رادعة للغرب الذي يكره الإسلام ويحاربه»، ولهذا كان يحرص على إعداد هؤلاء المجاهدين عقائدياً وفكرياً وتربوياً وعسكرياً لكي يكونوا نواة لدولة إسلامية عالمية تحكم بشريعة الإسلام. وقد شكل بن لادِن من هؤلاء المجاهدين، وخصوصاً اليمنيين، نواة لتنظيم جديد أطلق عليه اسم «تنظيم القاعدة». وساعده في ذلك الطبيب المصري أيمن الظواهري، الذي كان يعيب على المسلمين سكوتهم، وعلى الإسلاميين المعاصرين نهجهم التقليدي، ولهذا أصبح ساعد بن لادن الأيمن.

بدأ «تنظيم القاعدة» ينشط في العديد من الدول العربية والإسلامية. وكان





لتنقلات بن لادن خارج أفغانستان عقب نهاية الحرب ضد السوفيات الأثر الكبير في تكوين امتدادات لـ«تنظيم القاعدة» في أكثر من بلد إسلامي وعربي، وخصوصاً في اليمن الذي خصّه بأول عملية رسمية للتنظيم. وقد لعب ثراء بن لادن المادي الدور الكبير في دعم مشاريع التنظيم الميدانية. وفي مطلع التسعينيات قام بإنشاء معسكرات في السودان تجمّع فيها عدد كبير من المجاهدين، وخصوصاً من اليمن ومصر، ومنها انطلقت محاولة الاغتيال الفاشلة ضد الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥ والتي كان بعض منفّذيها يحملون جوازات سفر يمنية.

ولِدت البؤرة الأولى لتنظيمات «الجهاد» اليمنية في رحِم الحرب ضد الوجود السوفياتي في أفغانستان، حيث ارتبط الكثير من الشباب اليمنيين بالتنظيمات الجهادية، التي عُرفت في ما بعد بـ«الأفغان العرب»، وتزعمها بن لادن في صورة أساسية. وكان عدد المتطوعين للجهاد من اليمنيين يأتي في المرتبة الثانية بعد المصريين في فترة القتال ضد السوفيات، وفي الفترة الثانية ما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١ التي شهدت ولادة طالبان وتسلّمها الحكم في أفغانستان. وقد سهّل لهم التدفّق إلى هناك في الفترتين وجود بن لادن في استقبالهم من خلال مكتب خدمات المجاهدين، وكونه من أصل يمني، وعلى صلة مستمرة بشيوخ الجهاد في اليمن، وعلى رأسهم الزنداني. وجاء في تقرير لجنة ١١ أيلول/سبتمبر الصادر عن «معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى» عام ٢٠٠٤ أن خالد بن الشيخ (خالد الشيخ محمّد) أحد قادة القاعدة، الذي اعتُقِل في باكستان أوائل شهر آذار/مارس ٢٠٠٣ ونُقِل إلى الولايات المتحدة قدّرعدد المتدربين اليمنيين في معسكرات القاعدة في أفغانستان عام ١٩٩٩ بِخُمس عدد المتطوعين.

وكان لليمنيين من الأفغان العرب معسكرات خاصة أقامها بن لادن في بيشاور (باكستان) بعد أن شعر بتعاظم نفوذ المصريين في حركة الجهاد ضد الاتحاد السوفياتي. ولذا صار لليمنيين وزنهم، ولعبوا دوراً خاصاً ميّزهم عن الآخرين، وكان يزورهم الشيخ عبد المجيد الزنداني بانتظام، لكي يبقى على صلة

دائمة بهم، وليسهل عليه تأطيرهم لاحقاً، مستفيداً على نحو خاص من العلاقة الفكرية والروحية، الحميمة والوثيقة، التي تربطه ببن لادن.

بعد نهاية الحرب وهزيمة السوفيات عادت أعداد كبيرة من هؤلاء إلى اليمن بتوجيه من بن لادن الذي كان مشروعه الأساسي إسقاط الحكم في الجنوب. وهنا بدأت محاولات ما يمكن اعتباره تأسيس تشكيلات أو تنظيمات «الجهاد»، وبناء خلايا وتكوين ارتباطات لعناصر يمنية كنواة للقاعدة التي أعلنت عن نفسها بعد عقد تقريباً. وقد جرى التركيز على اليمن في صورة خاصة انطلاقاً من مقولة بن لادن «إنها إحدى أفضل الدول العربية والإسلامية في ما يتعلق بالإخلاص للتقاليد والعقيدة... طبيعتها جبلية، وشعبها قبلي عسكري، ما يسمح للمرء أن يتنفس هواء لا ذُلَّ فيه».

لكن هذا لا يعني أن كل أولئك الشبّان المسلمين الذين شاركوا في القتال ضد القوات السوفياتية في أفغانستان وعادوا إلى اليمن كان لهم ارتباط بما يوصف بالنشاط الإرهابي، أو انخرطوا في إطار الجماعات والخلايا «الجهادية»، أو يصنّفون على أساس أنهم عناصر ذات ارتباط فكري بالقاعدة في اليمن، إذ إن معظم هؤلاء الشباب قد عادوا إلى حياتهم العادية والطبيعية على أثر مغادرتهم لأفغانستان.

لم يشذّ عن هذه القاعدة سوى أولئك المسيّسين والمؤهّلين فكرياً الذين ظلوا على صلة بتلك التنظيمات التي بقي بن لادن ضابط إيقاعها الأساسي وحظي في أوساطها بتقدير كبير. هؤلاء هم الذين شكلوا في ما بعد التنظيمات الجهادية، وأوجدوا البؤرة الأولى لـ«تنظيم القاعدة» في اليمن. وقد وضعت هذه المجموعات نُصب أعينها التجربة الاشتراكية في جنوب اليمن، وذلك بتوجيه مباشر من بن لادن، وأستاذه الروحي عبد المجيد الزنداني، الذي عارض قيام الوحدة في عام ١٩٩٠ من منطلق أن الجنوبيين «كفّار» تتوجب «إعادة أسلمتهم» بالقوة، وعارض الاستفتاء على دستور دولة الوحدة بعد سنة على قيامها.

وفي الحقيقة كان هؤلاء ينوون تكرار تجربة الجهاد الأفغاني ضد النظام في





جنوب اليمن على أساس أنه معاد للإسلام والمسلمين. وهذا التفكير لم يأتِ من فراغ لأن بن لادن زرع هذه الفكرة في رؤوسهم فهو صاحب الشعار الشهير «لا نَجَوْتُ إن نجا الحزب الاشتراكي». وقال في إحدى مقابلاته الصحافية إنه اتفق مع الحكم في الشمال على تمكين جماعاته من العودة إلى اليمن الشمالي من أجل بدء الجهاد ضد الجنوب، وبعد تحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠ أخذ نشاط الجهاديين منحى آخر.

وإذا كانت ظاهرة «الأفغان العرب» قد أثارت قلق الأنظمة في البلدان التي ينحدر منها أولئك المقاتلون فإنه من الممكن الحديث عن خصوصية يمنية، تمثلت في عودة طبيعية للعناصر المقاتلة يكتنِفهم رضى رسمي نقلهم إلى مصاف «الرموز» والأبطال، ما جعلهم يتكتلون للاستفادة من خبراتهم ودمجهم في القطاع العسكري، في حين كانت الحال السياسية في اليمن تعيش أكثر لحظاتها حرجاً بسبب النزاع بين طرفي الوحدة. وكان من شأن ذلك أن تحوّل هؤلاء الحانقون على «شيوعيي» الأمس إلى ورقة في يد الشمال يمكن التلويح بها للضغط على الجنوبيين.

وأدّت تطورات الوضع السياسي، وبداية ظهور الخلافات والمماحكات والمكايدات السياسية بين شريكي الوحدة، إلى ظهور ما كان كامناً في عقول ونفوس أعداد من أولئك العائدين من أفغانستان، وبخاصة تجاه الجنوبيين من قادة وكوادر الحزب الاشتراكي الذي تعرض لحرب تصفيات سياسية مدروسة، وعمليات اغتيال طاولت نحو مئة من كوادره الحكومية والحزبية والعسكرية وقد نفذ الذين قاموا بالاغتيالات من ثغرات كثيرة في نظام دولة الوحدة، لكنهم استغلّوا عاملين رئيسيين: الأول هو السماح لهم بالنشاط العلني من دون أية رقابة، ولذا عاد بعضهم إلى مناطقهم في الجنوب حيث أخذوا ينشطون وينظمون أنفسهم، ومن هؤلاء الشيخ طارق الفضلي في محافظة أَبْيَن الجنوبية الذي استقطب الكثير من الشباب ووجههم في الاتجاه الجهادي. والثاني هو احتضانهم من قِبل الحكم في صنعاء وكان الزنداني المظلّة الشرعية لهم، في حين أن الذي

تولّى العمل كضابط إيقاع لنشاطهم هو الأخ غير الشقيق للرئيس صالح اللواء علي محسن الأحمر، الذي استمالهم واخترقهم، وصار يوجّههم من حيث يدرون ولا يدرون.

شهدت الأعوام ما بين ١٩٩٠ و١٩٩٣ عودة الغالبية من اليمنيين الذين ذهبوا إلى أفغانستان. وكانت عودة بعضهم، كما ذكرنا، مخططة وعلى صِلة بين لادن، وما سبق إعلانه من تنظيمات «جهادية» للأفغان العرب، ومن أجل تشكيل فروع ظاهرها أنها مستقلة، ولكن ترتبط تنظيمياً ببن لادن، وتعمل على بناء نفسها بشكل سرّي ومنظم. وكانت الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٢ مؤاتية لمثل هذا البناء في مناطق نائية، وفي مراكز تقع في سلاسل جبلية وعرة، اتخذ البعض منها أماكن للتجمع والتدريب والبناء التنظيمي. وبدأت هذه الجماعات تفصح عن نفسها أواخر العام ١٩٩٢ من خلال القيام بعدة تفجيرات استهدفت فنادق في عدن وبعض المنشآت في أَبْيَن، وهو العام الذي تفاقمت فيه الخلافات بين شريكي الوحدة والسلطة آنذاك.

من تلك النشاطات المعروفة مهاجمة فندق «غولد مور» الساحلي في عدن عشية رأس السنة الميلادية ١٩٩٢ وضرب وحدات من قوات «المارينز» الأميركية التي اتخذت من مطار عدن محطة في عملية «إعادة الأمل» في الصومال. وقد تم القبض على المشتبه فيهم من قِبل الأمن الجنوبي وأودعوا سجن «المنصورة» في عدن، ولكن الأجهزة الشمالية قامت بتهريبهم إلى صنعاء.

وفي عام ١٩٩٣ اتسعت شقّة الخلاف بين الشريكين في الوحدة واعتكف الرئيس الجنوبي علي سالم البيض في عدن، وكان موضوع الإرهاب إحدى القضايا التي دفعته لترك صنعاء، عندما رأى جماعته يسقطون بالرصاص في الشوارع، في حين أن الحكم يرفض القبض على الإرهابيين، أو يلقي القبض عليهم لأيام معدودة ثم يُطلق سراحهم ليبدأوا من جديد. واتخذ النصف الثاني من ذلك العام طابع النزاع السياسي، وبدأ نوع مما يمكن وصفه بالاصطفاف من قِبل القوى السياسية والأحزاب مع هذا الطرف أو ذاك. وكان من مساوئ تلك





الأوضاع وتصاعد تداعياتها أن أوجدت مناخات ملائمة لمثل تلك «التنظيمات الجهادية»، والخلايا والعناصر المرتبطة بها، مما أتاح لها هامشاً واسعاً للنشاط والحركة. وساعد على ذلك وجود عناصر من جنسيات عربية، وخصوصاً مصرية وجزائرية وتونسية، ذات صلة بتنظيمات مماثلة في بلدانها، وتمتلك قدراً من الخبرات التنظيمية والتخطيطية والتدريب على السلاح. وكان من شأن ذلك أن اتخذت تلك العناصر والتنظيمات من بعض المحافظات الجنوبية مسرحاً لتوسيع دائرة نشاطها.

واشتمل نشاطها في ذلك العام على القيام بتفجيرات واغتيالات سياسية والاصطدام بقوى الأمن الجنوبية، كما حدث في محافظة لحج على سبيل المثال. ثم إن هذه التنظيمات شرعت في الإفصاح عن نفسها والتعبير علانية عن أفكارها ومواقفها على اعتبار أنها تحارب الأفكار والاتجاهات والميول الاشتراكية، ومن ثم الأحزاب والقوى التي تصفها بالاشتراكية والشيوعية وعدوّة الإسلام والمسلمين والوحدة اليمنية.

وكانت حصيلة هذه الفترة من الاغتيالات السياسية كبيرة، ونورد هنا أبرزها:

- حسن علي الحريبي أحد قاده حزب «التجمّع الوحدوي اليمني» المعارض. تم اغتياله في صنعاء عام ١٩٩٢، وجرح في العملية الكاتب عمر الجاوي أحد قادة الحزب.
- أمين نعمان عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي. تم اغتياله في محافظة إب عام ١٩٩٢.
- محمد لطف مسعود عضو الحزب الاشتراكي. تم اغتياله في تَعِز في آذار/ مارس ١٩٩٢.
- انفجار قنبلة في منزل سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة في صنعاء عام ١٩٩٢.
- هاشم العطّاس شقيق رئيس الوزراء في حينه حيدر أبو بكر العطّاس. تم اغتياله في حضرموت في حزيران/ يونيو ١٩٩٢.

- مقتل اثنين من حرّاس منزل رئيس مجلس النواب ياسين سعيد نعمان، من جرّاء انفجار قنبلة ألقيت على منزله عام ١٩٩٢.
- مقتل أحد أعضاء الحزب الاشتراكي عندما أغارت الشرطة على مكتبه في رداع عام ١٩٩٢.
- العقيد ماجد مرشد عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي. تم اغتياله في صنعاء عام ١٩٩٣.
- عبد الواسع سلام وزير العدل وعضو اللجنة المركزية للاشتراكي. أصيب إصابات خطرة، لكنه نجا من محاولة اغتيال في صنعاء عام ١٩٩٣.
- أنيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. تعرّض لمحاولة اغتيال عام ١٩٩٣ في عدن، إلا أنه لم يُصب.
- الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس البرلمان في حينه. تعرّض لمحاولة اغتيال في صنعاء عام ١٩٩٣ بإطلاق قذيفة «بازوكا» على غرفة نومه في منزله لكنه نجا.
- علي صالح عَبّاد (مُقبل) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. أصيب في محاولة لاغتياله في محافظة أَبْيَن عام ١٩٩٣.
- ابن شقيقة علي سالم البيض. تم اغتياله في عدن، ونجاة اثنين من أولاد البيض في عام ١٩٩٣.
- مصلح الشهواني عضو الحزب الاشتراكي. تم اغتياله في صنعاء عام ١٩٩٣.
- إلقاء قنبلة على منزل عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة أبناء اليمن ١٩٩٣، ولم يصب أحد بأذى.
- مقتل سبعة من مناصري الحزب الاشتراكي في دائرة انتخابية في صَعْدة، بإطلاق نار من قبل أنصار صادق عبدالله الأحمر في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣.
- إطلاق نار من ثكنات للجيش على منزل عدنان علي سالم البيض في عام ١٩٩٣. ولم يُصب بأذى.





- الشرطة العسكرية تمنع سيارة رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطّاس ومرافقيه من المرور في نقطة عسكرية على مداخل صنعاء في عام ١٩٩٣، ولم يسمح له بالمرور إلا بعد توسط الشيخ مجاهد أبو شوارب وغيره.
- اغتيال خمسة أفراد من القوات المسلحة الجنوبية في لحج عام ١٩٩٤، اثنان منهم برتبة رائد في ظروف غامضة.
- عبد الكريم صالح الجهمي عضو الحزب الاشتراكي. تم اغتياله خارج منزله في صنعاء عام ١٩٩٤.
- مقتل سبعة أعضاء في الحزب الاشتراكي في مدينة إب عام ١٩٩٤.
- حيدر عبدالله غالب عضو الحزب الاشتراكي. تم اغتياله طعناً بالسكاكين بالقرب من جامعة صنعاء عام ١٩٩٤.
- أحمد خالد سيف مسؤول الحزب الاشتراكي في منطقة النجدة في محافظة تعِز. تم اغتياله رمياً بالرصاص عام ١٩٩٤.

وكان أن فُتح ملفّ الاغتيالات على مصراعيه عام ١٩٩٤ ليصبح القضية الرئيسية في الخلاف بين شريكي الوحدة. وقد اشترط البيض لعودته عن الاعتكاف في عدن أن يكون البند الأول في «وثيقة العهد والاتفاق» هو النص على «تسليم المتهمين في حوادث الاغتيالات وتقديمهم إلى المحاكمة». وكان الطرف الجنوبي يتهم شريكه الشمالي في الوحدة بممارسة الإرهاب، واستخدام التنظيمات الجهادية في التنفيذ، ولذا تم تحضير ملفّ كامل عن العمليات الإرهابية، وجرى وضعه بتصرف الدول الكبرى. كما قُدِّم هذا الملفّ إلى مصر التي كانت تشكو من تحوّل شمال اليمن إلى قاعدة للجهاديين المصريين العائدين من أفغانستان، وقد تم إلقاء القبض على بعض هؤلاء في مصر وقدّموا معلومات عن معسكرات الجهاديين المصريين في اليمن. والدليل على ذلك هو أنه بسبب ضغوط داخلية وخارجية، قامت السلطات اليمنية عام ١٩٩٧ بترحيل ما يزيد عن ١٥ ألف شخص، ممن ينتمون إلى مزيج من التيارات الإسلامية في اليمن، من غير اليمنيين. وقد لقي هذا الاجراء مباركة غربية، في حين أثار سخطاً شديداً لدى

المجموعات الجهادية في الداخل والخارج بسبب الآمال العريضة التي كانت تعوّل عليها، وحرصها على جعل اليمن ملاذاً آمناً وساحة استراتيجية لبناء قواعد لها.

وقد أفادت مصادر في وزارة التربية والتعليم اليمنية بأن عشرة ممن تم ترحيلهم خلال السنوات الخمس الأخيرة دخلوا إلى اليمن ضمن بعثات تعليمية للتدريس في المدارس والمعاهد الدينية اليمنية، وقد تم اكتشاف ثلاث حالات تزوير لوثائق تشمل المؤهلات الجامعية والأكاديمية، إحداها لمصري قدِم إلى اليمن بصفته مدرساً مُعاراً، قبيل أن يتم اكتشاف تزويره لوثيقة المؤهل الجامعي، وأنه مطلوب للأجهزة الأمنية في بلاده على ذمّة قضايا تتصل بالإرهاب.

وكان من اللافت أثناء توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٤ في الأردن، التي كانت آخر محاولة لإصلاح مسار الوحدة، أن الرئيس علي عبد الله صالح قال أمام راعي الاتفاق الملك حسين إنه لن يقوم بتنفيذ البند الأول الذي ينصّ على تسليم المتهمين بالاغتيالات، الأمر الذي أفشل تطبيق الاتفاقية، وقاد إلى الحرب التي شنّها على الجنوب في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤.

فتح اشتعال نيران الحرب الباب على مصراعيه أمام تلك التنظيمات والعناصر لإيجاد مكان لها والظهور علناً، من خلال القتال إلى جانب قوات الشمال ضد الجنوب ومن ثم دخول عدن يوم السابع من تموز/ يوليو ١٩٩٤. وقد أتاح لهم ذلك إيجاد موطئ قدم لهم والإفادة من غنائم الحرب كمشاركين في الانتصار، فاتخذوا مواقع لهم في عدن والمحافظات المجاورة لها. ويقول «الشريف العلوي»، وهو اسم مستعار لأحد المقرّبين من بن لادن في شهادة له منشورة على الأنترنيت عن تلك الحرب: «وقد حاول علي عبد الله صالح ونجح في ضرب الطرفين ببعضهما، وتقوية نفوذه، ثم تقوّى بالإسلاميين على الاشتراكيين الجنوبيين. وقام بعض الجهاديين في تلك الفترة باغتيال بعض رؤوس الاشتراكيين الذين خططوا للانقلاب على الوحدة. ولكن علي عبد الله صالح والإسلاميين زحفوا على عدن فيما عُرف بحرب الوحدة، وقضوا على محاولاتهم وفرضوا الوحدة بالقوة».





ويضيف «كان الشيخ أسامة قد أمر أنصاره وأتباعه في اليمن من الجهاديين الذين عادوا من أفغانستان بالدخول في المعركة إلى جانب جيش اليمن الشمالي، كما فعل الإسلاميون كافة في الشمال، على اعتبار أن ذلك سيؤدي إلى كسب مرحلة بإطاحة الشيوعية».

على أن شهر العسل ما لبث أن انتهى بين الحكم وتلك الجماعات بسبب ما قامت به من تصرفات وممارسات أثارت حفيظة السكان في عدن، ومن محاولاتها وضع نفسها موضع الند للقوات الحكومية في المدينة والاستيلاء على كميات من الأسلحة والذخائر، والتمركز في مواقع تخص تلك القوات. وقد استفزّت تلك التصرّفات القوات الحكومية فحاولت السيطرة على الوضع سلماً إلا أنها اصطدمت بتلك الجماعات، فكانت معركة شوارع في عدن بين الطرفين استمرّت نهاراً كاملاً، وذلك بعد أقل من شهر على توقف العمليات العسكرية للحرب. ذُكر يومها أن بعض أنصار تلك الجماعات في محافظة أَبْيَن حاولوا التحرك إلى عدن لمساندتها، إلا أن القوات الحكومية قطعت طريق أَبْيَن ـ عدن بآليات ومدرّعات وأنذرتهم بالإبادة إن هم استمروا. وهكذا انكفأت تلك الجماعات التي كانت تعمل باسم «الجهاد»، وعادت مجدداً للكمون والنشاط شبه السرّي، مع تنبّه السلطات لخطرها ومتابعتها ووضعها نصب أعينها، وبهذا انتهى فصل آخر من نشاط تلك الجماعات. وقد جرت استمالة بعض قادتها، مثلما يذكر «الشريف العلوي» في شهادته المشار إليها آنفاً، حيث يقول: «وأما أكثر قيادات الشباب الجهاديين الذين جنّدهم الشيخ أسامة ودرّبهم في أفغانستان فقد استمالهم علي عبد الله صالح بأن أعطاهم رتباً في الجيش اليمني وأدخل من أراد السلك العسكري، والوظائف المدنية، فركبوا السيارات وتولّوا المناصب، وبلغ بأبرزهم أمثال «الفضلي» و«النهدي» أن يعملا في سلك الاستخبارات والحرس الجمهوري كأقرب المقرّبين من علي عبد الله صالح».

إذا كان الكثير من المعلومات والأسرار والحقائق تتكشف عند وقوع حادثة ما فإن البعض منها يبقى غير معروف، أو طي الكتمان، لأسباب تتعلق بالتداخل بين

التنظيمات الجهادية وأجهزة الأمن، خصوصاً بعد حرب ١٩٩٤. وهذا الأمر ينطبق على ما كشفه الرئيس اليمني منذ عدة أعوام حين أوضح علاقة زعيم «تنظيم القاعدة» أسامة بن لادن بتفجيرات عدن عشية رأس السنة الميلادية ١٩٩٢، والتي استهدفت فنادق في المدينة.

فقد ذكر صالح أن بن لادن كانت له علاقة مباشرة بالتخطيط لتلك التفجيرات كان وقتها في السودان، وأن الحكومة اليمنية أبلغت الحكومة السودانية بذلك، وطلبت إليها تسليمه للتحقيق معه في ما يُنسب اليه، وقام صالح بإبلاغ الرئيس السوداني عمر البشير بالموضوع، وسلّمه طلباً بهذا الشأن حمله وفد برئاسة رئيس المجلس الاستشاري الحالي عبد العزيز عبد الغني. وبعد ذلك تكشفت علاقة بن لادن بحادثة تفجير المدمرة الأميركية «يو. إس. إس كول» في خليج عدن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وهذا ما يرد واضحاً في شهادة الشريف العلوي حيث يقول: «قامت خلية من القاعدة بالهجوم الاستشهادي [الاستشهاديان إبراهيم الثور وحسّان الحضرمي] على المدمّرة الأميركية كول التي كانت تتزوّد بالوقود في الموانئ اليمنية. وصعّد هذا المواجهة مع الاستخبارات اليمنية التي دخلت في حرب مكافحة الإرهاب إلى جانب أميركا، واعتُقل الكثير من الجهاديين ومن بينهم بعض أنصار بن لادن. واشتدت الحرب ضراوة، واضطرّت حكومة علي عبد الله صالح إلى الإفراج عن بعض أتباع بن لادن، في ما قيل إنه جاء بعد رسالة تهديد منه إلى صالح، وتذكيره بأن معركة القاعدة ليست مع الحكومة اليمنية، وبإمكانها أن تجعلها كذلك».

ويبدو أن الأحداث والوقائع التي شهدها العام ١٩٩٤، ولا سيما تلك التي أعقبت انتهاء الحرب، قد طرحت على تلك الجماعات مراجعة استراتيجيتها، ورسم سياسة أخرى لعملها ونشاطها تقوم على الابتعاد عن السلطة. وقد كان ذلك بتوجيه من بن لادن الذي شعر بأن السلطة جنّدته هو وجماعته في الحرب، ولكنها ليست مستعدة أن تشاركهم في نتائجها أو تمنحهم دوراً أساسياً، ولا سيما أنهم كانوا يطالبون بإقامة حكم إسلامي وتغيير الدستور ليكون وفق الشريعة. إلا





أن الصلة بين السلطة اليمنية وهذه الجماعات لم تنقطع وإنما سارت في اتجاهين: الأول هو الاستيعاب من قِبل أجهزة النظام، وذلك كرصيد جاهز للاستخدام وقت الحاجة. والثاني هو الشد والجذب. ومثال ذلك «أبو حسن المحضار» الذي أسّس لاحقاً «جيش عدن أَبْيَن الإسلامي». ورغم هذا وذاك فإن هذه الجماعات أرادت استثمار رصيد مشاركتها السلطة في الحرب ضد الجنوب من أجل إيجاد موطئ قدم لها، مع الاحتفاظ بالهدف الأساسي في إقامة سلطتها. ومن هنا لم تحدد موقفاً نهائياً تجاه السلطة، بل بقيت تتذبذب بين المهادنة والنقد، مع استخدام كافة الأساليب والوسائل المتاحة أمامها، وعلى هذا الأساس مضت في عملها ونشاطها بعد تلك الفترة وحتى الآن.

وشهدت الأعوام من ١٩٩٥ إلى ما قبل انتهاء ١٩٩٨ نشاطاً محموماً لتلك الجماعات كان في غالبه يشبه فترة بناء واستعداد وتحضير وتكديس للوسائل والتمويل ورسم الخطط لمستقبل النشاط المقبل، وذلك بالتنسيق مع بن لادن من خلال وسطاء كانوا يتنقلون بين اليمن وأفغانستان. وقد اتّسم هذا النشاط بالعلنية ما دام هؤلاء لا يهددون السلطة مباشرة، ولديهم مظلة من جانب بعض رموزها النافذين، مثل علي محسن الأحمر والزنداني.

ومع ذلك لم تتميز تلك الأعوام بفترة استراحة واستقرار، بل شهدت أحداثاً اتسمت بالتخريب والتفجيرات، ومحاولات الاغتيالات السياسية، وإن لم تكن تلك الجماعات وحدها وراء تلك الأعمال، بل كانت وراء العديد منها جهات أخرى اتهمت بعلاقتها بالأجهزة الرسمية وجهات «خارجية معادية». وخلال تلك الفترة قامت الأجهزة الأمنية باعتقال العديد من الشبكات التي كانت وراء تلك الأعمال، وعقدت لها محاكمات وصدرت أحكام بحق بعضها.

وقد قامت تلك الجماعات من تنظيمات «الجهاد» بإنشاء معسكرات خلال تلك الأعوام وجدت فيها إلى جانب العناصر من أصول يمنية عناصر من جنسيات عربية مختلفة. وهدفت تلك المعسكرات التي تركزت بشكل أساسي في «جبال المراقشة» و«جبل حطاط» بمحافظة أبين و«الجبل الأبيض» بمحافظة «شَبْوَة» في

الجنوب، وفي محافظتي «صعدة» و«ذمار» في الشمال، إلى تجميع العناصر التابعة لها والتدريب والتخطيط والاستعداد والتحضير للنشاط في المرحلة القادمة.

ظلت تلك المجموعات منذ عودتها من أفغانستان حتى منتصف عام ١٩٩٨ تتحرك وتمارس نشاطها تحت بصر السلطات، دون الإعلان عن أي تجمّع أو تنظيم تعمل تحت ظله أو اسمه. حتى كان النصف الثاني من العام ١٩٩٨ الذي يمكن اعتباره مرحلة جديدة، وفاتحة فصل آخر من نشاط تلك الجماعات تمثل بالإعلان عن تشكيل ما سُمّي بـ«جيش عدن أَبْيَن الإسلامي»، تيمّناً بالحديث الشريف الذي رُوِي عن رسول الله (ص) أنه يقول فيه «يخرج من عدن أَبْيَن اثنا عشر ألفاً هم خير من بيني وبينهم».

يُعدّ هذا أول تنظيم من هذه الصبغة يعلن عن نفسه في اليمن، من خلال منشور سرّي وُزّع على نطاق محدود، وسُمّي «البيان الأول»، وحمل توقيع «أمير الجهاد» وزعيم التنظيم «أبو الحسن المحضار»، أحد العائدين من أفغانستان والقريب من بن لادن.

تضمّن ذلك «البيان الأول» الإعلان عن تنظيم للمجاهدين تحت تسمية «جيش عدن أَبْيَن الإسلامي»، وهدفه «إقامة شرع الله في الأرض، ونظام يقوم على تلك الشريعة»، ومحاربة ما وصفه بالفساد و«النظام غير الإسلامي في اليمن»، وأنه «تشكل من شباب مجاهدين يؤمنون بالله ورسوله والجهاد في سبيل تطبيق شرع الله في الأرض».

كما وزّع ذلك التنظيم بياناً ثانياً وعلى نطاق محدود وسرّي أيضاً، دعا فيه كل من يشاطره أهدافه للانضمام إليه، بمن في ذلك أفراد القوات المسلحة والأمن. وقال إن من يحاول الوقوف في وجهه منهم سيُعتبر عدواً ويجب قتاله، وحرّض على إسقاط النظام القائم. وقد حمل هذا البيان أيضاً توقيع زعيمه «أبو الحسن المحضار»، وبلغت البيانات ـ المنشورات ـ التي صدرت عنه ستة إلى سبعة بيانات حتى اختفائه.

ويقول بعض من عرفوا زعيم هذا التنظيم من اليمنيين إنه كان قد التقى بن





لادن من أجل إقناعه بإشعال شرارة الجهاد في اليمن ولكنه لم يتوصل معه إلى اتفاق حول كيفية ذلك وتوقيته. ثم طاف في أواسط التسعينيات على بعض البارزين من علماء «الصحوة» في السعودية لتحريضهم على دعمه في مشروع للجهاد في اليمن، ولكن أحداً لم يجبه إلى ذلك، حتى أنه ذهب إلى كبار المشرفين على تدريس العقيدة ورئاسة أقسامها في الجامعات السعودية.

كانت عملية اختطاف ١٦ سائحاً أوروبياً في محافظة أَبْيَن شرق عدن يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، التي نفّذها أعضاء في ذلك التنظيم، وقادها شخصياً زعيمه «أبو الحسن المحضار»، بمثابة إثبات لإعلان قيام ذلك التنظيم وممارسة نشاطه الفعلي على أرض الواقع، وللتدليل أيضاً على قوته ووجوده وقدرته على الحركة والفعل والنشاط.

وباعتبار أن عملية الاختطاف تلك تحمل أهدافاً وأبعاداً سياسية أثارت الرأي العام الخارجي، وتختلف تماماً عن عمليات اختطاف الأجانب الشائعة في اليمن وذات الأبعاد المطلبية والصفة القبلية، فقد تعامل معها النظام باستخدام القوة والسلاح تحت ذريعة تحرير الرهائن الأجانب، ما أدّى إلى اشتباك القوة العسكرية التي أُرسلت لهذا الغرض مع منفذي الاختطاف. وانتهت العملية بمقتل أربعة من السيّاح وأحد الأفراد المشاركين في تنفيذ العملية، وهو من جنسية عربية (جزائري)، واعتقال زعيم «جيش عدن أَبْيَن الإسلامي» وقائد عملية الاختطاف «أبو الحسن المحضار»، وعدد من أتباعه وفرار آخرين.

وقد تمت محاكمة «أبو الحسن المحضار» وعدد من أعضاء تنظيمه في محافظة أَبْيَن، التي كانت مسرحاً لعملية الاختطاف تلك، والتي لقيت أصداء داخلية وخارجية كبيرة ومثيرة، وحُكم على المحضار بالإعدام. وعقب مصادقة محكمة استئناف المحافظة والمحكمة العليا في اليمن ومصادقة رئيس الجمهورية نُفّذ فيه الحكم. وحُكم على عدد ممن شاركوا في العملية، وأحدهم تونسي، بالسجن لمدد راوحت بين ٥ أعوام و ٢٠ عاماً، وبينهم عدد من الذين صدرت الأحكام بحقهم غيابياً باعتبارهم فارّين.

هذا التطور في عمل تلك الجماعات في اليمن تزامن مع تطور آخر في إطار النشاط الجهادي الموجّه إلى اليمن، والذي تتصل خيوطه بوسطاء مرتبطين بالخارج وبلندن تحديداً. فقد أعلنت الأجهزة الأمنية في عدن يوم ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ عن اعتقال مجموعة مكوّنة من ستة أشخاص، إضافة إلى اعتقال أجهزة الأمن في محافظة شَبْوَة أربعة آخرين ضمن تلك المجموعة وجميعهم (العشرة) من الجنسيتين البريطانية والفرنسية. وقالت الرواية الرسمية إنه ضُبطت بحوزتهم كمّية كبيرة من الأجهزة والأدوات والوسائل التي كان يُراد بها تنفيذ أعمال تخريبية.

وفي هذا الصدد أوضح رئيس الوزراء اليمني حينذاك عبد الكريم الإرياني في تقريره إلى البرلمان أن المدعوّ «أبو حمزة المصري» (رئيس مكتب أنصار الشريعة في لندن، ووالد أحد أفراد تلك المجموعة) قام بإرسالهم إلى المدعوّ «أبو الحسن المحضار»، وذلك للقيام بأعمال تخريبية ومنها عملية اختطاف الـ١٦ سائحاً أوروبياً، وقدّم لهم الدعم المالي والمادي، وأن نتائج التحقيقات مع تلك المجموعة أوضحت تورّط «أبو حمزة المصري» وتواصله مع العناصر المذكورة وتحريضه لها للقيام بالأعمال الإرهابية والتخريبية، وفي إطار ما يُسمّى «جيش عدن أَبْيَن الإسلامي».

وقد تمت في عدن محاكمة تلك المجموعة المكوّنة من عشرة أشخاص، ممن يَحملون الجنسية البريطانية والفرنسية، وبضمنهم نجل «أبو حمزة المصري» (كامل)، وأدينوا جميعاً، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن راوحت بين سبعة أعوام والاكتفاء بمدة السجن الاحتياطي التي لم تتجاوز العام لبعضهم. وقد أُطلق سراح ابن «أبو حمزة المصري» بعد انقضاء فترة عقوبته، وغادر عائداً إلى لندن في عام ٢٠٠٢.

كان عام ٢٠٠٠ عاصفاً في تاريخ النشاط المسلّح للجماعات الجهادية في اليمن، وفي التحوّل الذي شهده الحراك الدراماتيكي لهذا النشاط الذي لم يقتصر على اليمن ولكن شمل تأثيره العالم وفي المقدمة منه الولايات المتحدة





الأميركية، وذلك من خلال حادثة تفجير المدمّرة الأميركية «يو. إس. إس. كول» في ميناء عدن الدولي يوم ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، وما نجم عنه من دمار في المدمِّرة، وسقوط ١٧ قتيلاً وإصابة ٣٩ فرداً من طاقمها المؤلّف من مشاة البحرية (المارينز).

كانت تلك العملية هي الأولى من الناحية الرسمية لـ«تنظيم القاعدة» ككل، ولذا شكلت نقطة البداية في حرب مديدة، كما آذنت بدخول اليمن والعالم في نفق عميق صعب الخروج منه حتى يومنا هذا، وعنوانه الرسمي إرهاب «تنظيم القاعدة» الذي ضرب بوضوح ومباشرة في اليمن وغيره، بعد أن كان يتوارى وراء تنظيمات جهادية أخرى، شكلت بالنسبة إليه كشاف الطريق والمختبر والخزّان الأساسي من الأنصار، الذين ما عادوا يجدون إطاراً يحتويهم.

في ذلك التاريخ دخلت القاعدة القاموس الدولي، وبدأت الولايات المتحدة تفتح عيونها جيداً على اليمن وما يمثله من مخاطر، ولذا شرعت في وضع أُسُس تعاون أمني بعيد المدى مع الجانب اليمني، يختلف عما كان عليه الأمر في السابق. ولكن التنسيق بشأن ملفّ المدمّرة كول لم يكن مثالياً، أو على الأقل ليس كما أرادت الرغبة الأميركية، إذ تبيّن أنه معقّد وشائك ومتداخل، وتضرب جذوره بعيداً في داخل الأجهزة الأمنية اليمنية. فقد تكشّف أن بعض المنفّذين كانوا على صلة بتلك الأجهزة، كما هو الأمر مع مسؤول التنظيم في اليمن والمنفذ الرئيسي قائد سالم طلب ثنيان الحارثي «أبو علي الحارثي»، ومساعده جمال البدوي، الذي رفضت اليمن تسليمه للولايات المتحدة حتى اليوم.

## الفصل الثالث

# المدمّرة كول: مغارة علي بابا

خلال زيارة الرئيس اليمني إلى واشنطن في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، تأكدت الأخبار التي كانت تتحدث عن خلافات في التحقيق حول تفجير المدمّرة كول في خليج عدن في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر. وقفزت إلى السطح الرواية التي كانت تقول إن اليمن أخفى معلومات عن الجانب الأميركي في ما يختص بالتحقيق، ولهذا رفض مشاركة الأميركيين في التحقيق مباشرة، أو تسليم أي من المتهمين لهم. واللافت للانتباه هو أن الاتفاق الأمني الذي وقّعه صالح خلال تلك الزيارة نصّ على «إتاحة المجال للولايات المتحدة أن توسّع مشاركتها، في التحقيقات المتعلقة بالهجوم الانتحاري على المدمّرة كول»، وجاء فيه أنه«سيسمح لسلطات التحقيق الأميركية بأن تعيد استجواب بعض المشتبه في تورطهم في هجوم كول».

وفي العودة إلى تداعيات هذا الملفّ، فقد اعتقلت السلطات اليمنية عدداً من المشتبه فيهم بتسهيل مهمة المهاجمين، وقال المسؤولون اليمنيون غير مرة إن محاكمة المتورطين أُجّلت بناء على رغبة الولايات المتحدة التي تسعى لتوسيع نطاق التحقيق. علماً بأن واشنطن اشتبهت منذ البداية في وقوف «تنظيم القاعدة» الذي يتزعّمه بن لادن وراء الهجوم، ولكن السلطات اليمنية لم تسمح للمحققين الأميركيين باستجواب المتهمين، إلا عن طريق أسئلة مكتوبة تُسلّم لمحققين يمنيين. ورفض صالح في غير حديث صحافي تسليم المتهمين، وقال إن الدستور

اليمني يحظر تسليم المتهمين لجهات أجنبية، وتعلل أيضاً ببحث السلطات اليمنية عن محمد عمر الحرازي المتهم الأساسي في حادث كول. وأكد الرئيس اليمني أن الحرازي هو العقل المدبّر للعملية والمموِّل لها، وهو من أعطى أوامر التنفيذ إلى الشخصين الآخرين، لكنه لم يستبعد وجود جهات خفّية وراء هذا الحادث. ولم يوجّه صالح في البداية أي اتهامات مباشرة إلى بن لادن في عملية التفجير وإن لم يستبعد تورّطه في الأمر. وقال: «لا يمكننا الجزم أن بن لادن ضالع في الحادث، لكننا ما زلنا نقول إن إسرائيل أو وكالة مخابرات محلية، أو جهة تحاول تخريب العلاقات اليمنية الأميركية، قد تكون وراء الحادث».

وسط عدم تجاوب اليمن كلّياً مع الطلبات الأميركية للمشاركة في التحقيق، نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠١ معلومات مثيرة عن العملية، كشف فيها مسؤولون أميركيون ويمنيون أن أحد الانتحاريَّين اللذين نفّذا الهجوم على المدمّرة الأميركية كول كانت السلطات اليمنية قد اعتقلته بتهمة التآمر على خطف أميركيين يعملون في اليمن، ثم أفرجت عنه قبل ١٧ شهراً من تنفيذ الهجوم، ويُدعى حسن سعيد عوض خمري، وهو يمني سبق أن تلقى تدريبات في معسكرات في أفغانستان يديرها بن لادن.

وتشير المقابلات التي أجرتها الصحيفة إلى أن السلطات اليمنية كانت تعلم بأكثر مما أعلنته بخصوص الأشخاص الذين هاجموا المدمّرة، ولكنها فشلت في التحقق من علاقات المشتبه فيهم منذ فترة طويلة بنشاطات متطرّفة. وقالت إن المسؤولين الأميركيين شكوا أن المسؤولين اليمنيين لم يقدّموا كل المعلومات عن مؤامرة كول إلى الولايات المتحدة. والأكثر خطورة في الأمر هو أن عدداً من المحققين الأميركيين ارتابوا في أن بعض المسؤولين الحكوميين اليمنيين كانت لديهم معلومات بخصوص الهجوم قبل أن يقع. ونقلت «نيويورك تايمز» عن مسؤول يمني على علم بتحقيقات بلاده قوله إن ثمة معلومات هامّة توضح ارتباط بن لادن و«تنظيم القاعدة» بالعملية لكنها لم تُقدّم إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي «إف. بي. آي».





وكشف لي سياسي يمني كبير، ومسؤول سابق، في حديث خاص أن أبرز الأدلّة التي تمّ إخفاؤها عن الجانب الأميركي هي رسالة يُعتقد أن بن لادن كتبها، وقد عُثر عليها في منزل في عدن لأحد المشتبه فيهم في تفجير المدمّرة كول وهو جمال بدوي. ورأى السياسي أن هذه الرسالة كان يمكن أن تقدّم أقوى دليل على علاقة القاعدة بالعملية، ويُعتقد أنها كُتبت في أفغانستان وأُرسلت إلى اليمن عن طريق شخص سعودي، التقى في ما بعد، (في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٠) في ماليزيا أحدَ الأشخاص (خالد المحضار)، الذين شاركوا في عملية اختطاف طائرة «أميركان لاينز» التي اصطدمت بجدار البنتاغون في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

وقال السياسي اليمني إنه عُثر على الرسالة في منزل جمال البدوي، وهو مشتبه فيه، وكان معتقلاً في ذلك الوقت في اليمن لعلاقته بالهجوم على المدمّرة. وأوضح أن الرسالة كتبت في أواخر عام ١٩٩٧، وهي غير موجّهة إلى شخص معيّن بالاسم، ولكنها تحتوي على تعليمات عامة للهجوم على السفن الأميركية التي تبحر أمام سواحل عدن. وقد حمل هذه الرسالة طبقاً لما ذكره السياسي اليمني، شخص سعودي من أصل يمني، تعرفت إليه الأجهزة الأميركية لاحقاً، وصارت ترمز إليه بحرفي «ت. ع»، واسمه الكامل توفيق عطاش. وكان هذا الرجل قد فقد ساقاً خلال مشاركته في الحرب في أفغانستان. وقُبض عليه في اليمن عام ١٩٩٦ عندما اشتبهت السلطات في إمكانية وجود علاقات له مع بن لادن، ثم أُطلق سراحه واستمر في الانتقال من وإلى أفغانستان.

وحين بدأ الأميركيون بتقصّي خيوط تفجيرات ١١ أيلول/ سبتمبر اكتشفو أن عطاش هو صاحب أعلى مرتبة في عملية نسف المدمِّرة كول.

وقال السياسي إن شقيق السعودي المذكور كان ـ مثل الخمري ـ من بين ١٦ أصولياً من المتطرّفيين تم القبض عليهم، ثم الإفراج عنهم، لعلاقتهم بعملية خطف الأميركيين الذين يعملون في مستشفى أميركي في قرية جبلة النائية في الشمال عام ١٩٩٩.

في عام ٢٠٠٢ بدأت الأجهزة الأميركية بالحديث صراحة عن عطاش الذي كان لا يزال طليقاً، وربما كان مختفياً في أفغانستان مع غيره من المشتبه فيهم في نسف المدمّرة كول، الذين التقوا في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٠ في ماليزيا، خالد المحضار وهو سعودي آخر من أصل يمني كان في عداد خاطفي الطائرة التي ارتطمت بمبنى البنتاغون في ١١ أيلول/ سبتمبر.

وقال السياسي اليمني إن خبر الرسالة تم تسريبه من قبل مسؤولين في الأجهزة الأمنية اليمنية إلى المسؤولين الأميركيين الذين لم يتمكنوا من التأكد من وجودها، ولكنهم كانوا على علم بأن السلطات اليمنية أجرت عمليات تفتيش شملت منازل ثمانية من المشتبه فيهم من بينها منزل البدوي المشتبه في تلقيه الرسالة، إضافة إلى أماكن أخرى قبل أن تسمح لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي بتفتيشها.

وكان اثنان من المشتبه فيهم في قضية تفجير المدمّرة كول قد اعتقلا عام ١٩٩٧ بعدما أثارا الشكوك لأن خليّتهما كانت تتدرّب على شيء ما في قوارب صغيرة في خليج عدن. وقال السياسي اليمني: «من الواضح أنهم كانوا جماعة منظمة، ويعملون من أجل شيء ما، وكانوا قد تدرّبوا في أفغانستان»، واعتقدت السلطات آنذاك أنهم يهرّبون أسلحة.

وكانت مجموعة من هؤلاء قد حاولت في الثالث من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ تدمير المدمّرة الأميركية «يو إس إس سوليفانز» وهي راسية في ميناء عدن للتزوّد بالوقود، لكن حال دون ذلك غرق القارب الذي كان سيستخدم في العملية.

ولم يعلم المسؤولون الأميركيون بهذه العملية الفاشلة إلا بعد نسف المدمِّرة كول. وقد شارك بعض الأفراد في العمليتين، بالرغم من أن محاولة تدمير«سوليفانز» كانت أقل حِرفية. وذكر السياسي اليمني الذي كشف عن وجود الرسالة أن بعض المسؤولين الأمنيين اليمنيين رفضوا التعاون بصورة كاملة مع





المحققين الأميركيين. وقال إن السعودي محمد عمر الحرازي، الذي اكتشف المسؤولون الأميركيون واليمنيون أنه المنسّق التكتيكي في مؤامرة كول، والذي قام بشراء قارب الهجوم من جيزان السعودية ونقله إلى عدن، بقي في اليمن لشهور بعد الهجوم، إلى أن اعتقلته الاستخبارات السعودية عام ٢٠٠٢، تحت اسم عبد الرحيم الناشري، وتبيّن للأجهزة السعودية أنه المسؤول عن منطقة الخليج في «تنظيم القاعدة».

وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» إن القبض على الناشري جاء بناء على معلومات قدّمها سفير السعودية حينذاك في واشنطن الأمير بندر بن سلطان بالتعاون مع السلطات اليمنية. وذكرت الصحيفة أن الأمير بندر قال في تصريح خاص بها إن «المملكة ساهمت في اعتقال ثلاثة من قادة القاعدة، من ضمنهم عبد الرحيم الناشري في اليمن». وأوضحت نقلاً عن المسؤول السعودي أنه تم التعرّف إلى الناشري، حين كان يسير في الشارع برفقة ضباط يمنيين. وقد جرى اعتقاله ونقله إلى دولة ثانية، قبل أن تتسلمه قوة أمنية تابعة لجهاز الأمن الفيدرالي الأميركي «إف بي آي» وتنقله إلى غوانتانامو.

وقد أثار تصريح الأمير بندر سخطاً عارماً لدى السلطات اليمنية التي رأت أنه خرق الاتفاق السرّي بينهما، والذي يفرض تمرير المعلومات دون الإشارة إلى مصدرها للحيلولة دون ردود فعل انتقامية من «تنظيم القاعدة»، أو من القبيلة التي ينتمي إليها الناشري. وقد اضطر الأمير بندر إلى نفي ما ورد في الصحيفة الأميركية نقلاً عنه. وقال في تصريح لوكالة الأنباء السعودية إنه لا علم له بما ذُكر عن لسانه في الصحيفة عن كيفية إلقاء القبض على عبد الرحيم الناشرى، ولا يعرف شيئاً عن التفاصيل التي ذُكرت عن هذا الموضوع في المقال.

وفي محاولة لتصحيح تلك الغلطة الديبلوماسية المحرجة وشديدة الخطورة، اضطرت وسائل إعلام مقرّبة من الحكومة السعودية إلى تلفيق قصة مخففة حول الطريقة التي تم بها اعتقال عبد الرحيم الناشري، حيث ذكرت إحدى الصحف الإليكترونية السعودية أن المكان الذي تم اعتقال عبد الرحيم الناشري فيه كان في

دولة الإمارات العربية المتحدة. ونقلت عن مصادرها أن القبض على الناشري (محمد عمر الحرازي) تم بالتعاون بين السلطات الأمنية في دولة الإمارات والـ«سي آي إيه»، استناداً إلى معلومات استخباراتية قدمتها المملكة العربية السعودية.

على أنّ الأمر الأكثر إثارة وغرابة في هذه القضية هو أن المحامي عبد العزيز السماوي، الذي دافع عن الحرازي وجمال بدوي في قضية تفجير المدمّرة كول، قدّم إلى هيئة المحكمة في صنعاء في ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٤ وثيقة قال إنها تنفي التهمة عن موكّلَيه. وهذه الوثيقة عبارة عن تصريح مرور صادر عن وزير الداخلية السابق اللواء حسين محمد عرب، مضمونه هو التصريح للشيخ محمد عمر الحرازي (عبدالرحيم الناشري) بالمرور على جميع النقاط العسكرية مع ثلاثة من المرافقين دون تفتيش، وعدم اعتراضه، وعلى جميع الجهات الأمنية التعاون معه وتسهيل مهمته، والعمل بهذا من بداية شهر نيسان / أبريل عام ٢٠٠٠ حتى نهاية العام نفسه.

في النتيجة، لم يتوصل المسؤولون الأميركيون إلى رأي نهائي بصدد المسألة، وظلوا حائرين بين ما إذا كان يتعيّن عليهم إلقاء اللوم على مشاركة عدد من المسؤولين الحكوميين اليمنيين في الأمر، أم على عدم كفاءة أجهزة أمنية صغيرة وبدائية لمواجهة المشاكل المتعلقة بتحقيقات المدمّرة كول. وقالت صحيفة «نيويورك تايمز» إنّ احتجاز المشتبه فيه والإفراج عنه، وتكتم المسؤولين اليمنيين خلال التحقيق، أمور تكشف مدى الصعوبة التي يواجهها المحققون الأميركيون في إقامة شراكة مع دول عربية مثل اليمن. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين قولهم إن السلطات اليمنية لم تبلغ مكتب التحقيقات الفيدرالي بالضبط عن عدد المشتبه فيهم الذين تم القبض عليهم، مما يعتبر مصدراً واضحاً للإحباط. وكشفت مصادر أميركية لمجلة «نيوزويك» في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٢ أن السلطات اليمنية عرقلت تحقيقاتها عندما رفضت السماح لمكتب التحقيقات الفيدرالي «إف بي آي» بفحص تسجيلات هاتفية مهمة. وأضافت أن مصادر في





هذا المكتب قالت لها إنها ما زالت تفقد جزءاً مهماً من الدليل على علاقة بن لادن بالهجوم على المدمّرة، لهذا السبب.

وقالت المجلة إن لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي وثائق تكشف أن أحد كبار مستشاري أسامة بن لادن توسط بينه وبين مدبّري تفجير المدمّرة الأميركية كول قبل سنة من الهجوم وذكرت المجلة أن توفيق عطاش المعروف لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي باسم «خالد»، قام في حزيران/ يونيو ١٩٩٩ بإرسال اثنين من المنفذين لزيارة جمال البدوي بمنزله في اليمن، وهو من أبرز المشتبه فيهم في تفجير المدمّرة الأميركية، وأن «خالد» قدّم نفسه في التقرير السرّي لمكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي حصلت عليه المجلة، بوصفه «الوسيط بين بن لادن ومدبّري الهجوم»، وزعمت أنه يقيم بأفغانستان.

منذ اللحظات الأولى للهجوم على المدمّرة كول، كانت هناك قناعة أميركية تامة بوجود صلة بين هذا الهجوم وعمليّتَي تفجير السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨ اللتين أسفرتا عن مقتل أكثر من ٢٠٠ شخص. وقال مسؤول أميركي للصحيفة: «ثمة صلات مثيرة للاهتمام بين بعض الأشخاص المتورّطين في تفجير كول والسفارتين الأميركيتين في شرق أفريقيا». وأضاف: «لقد ذُكر اسم شخص في عدن متورّط أيضاً في انفجار نيروبي». (والمقصود هنا هو الشيخ السعودي محمد عمر الحرازي، منسق عملية الهجوم على المدمّرة كول)

وفيما كانت التكهنات تذهب في اتجاهات شتى أعلن اليمن في العاشر من شباط/ فبراير ٢٠٠١ عن القبض على مدبّر حادث المدمّرة. وقالت الصحيفة الأسبوعية «يمن أوبزرفر» إن المحققين الأميركيين واليمنيين باتوا قريبين من اعتقال المتهم الرئيسي في حادث تفجير المدمّرة الأميركية كول، في الوقت الذي ذكرت فيه جريدة يمنية أخرى إن المتهمين سيحاكمون في العاصمة الأميركية واشنطن. وقالت «يمن أوبزرفر» إن «مصدراً مطلعاً كشف لها أن قوات الأمن باتت أقرب من أي وقت مضى من اعتقال عبد الرحمن حسين محمد السعفاني - الشهير بمحمد عمر الحرازي- الذي يعتبر المتهم الأول في الهجوم الذي

استهدف المدمرة كول». والغريب في الأمر هو أن الحرازي الذي يحمل اسمين آخرين هما السعفاني والناشري كان طليقاً في صنعاء، ويتنقل بتصريح صادر عن وزير الداخلية، رغم أن الأجهزة الأمنية اليمنية أقرت بأنه هو الذي أصدر الأوامر لتنفيذ الهجوم الانتحاري. ولكن الرواية الرسمية كانت تقول إنه واحد فقط من ثلاثة متهمين هاربين فيما كانت الأجهزة اليمنية تحتجز متهمين رئيسيين و١٢ آخرين لهم صلة بالهجوم. وذكرت الجريدة المستقلة التي تصدر باللغة الإنكليزية إن «المحققين اليمنيين والأميركيين اتفقوا على إحالة قضية المدمّرة كول على القضاء. وهم بعد أن أتموا تحقيقهم المشترك يعملون الآن على تسليم القضية إلى مكتب الادعاء».

تفترض هذه المعلومات أن التحقيق يتقدّم تقدماً سريعاً، ولكن تبيّن أن المسألة أعقد من ذلك بكثير. وهذا ما كشفت عنه في نهاية آب/ أغسطس ٢٠٠١ سفيرة الولايات المتحدة بربارة بودين، التي مثلت بلادها في اليمن ما بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١، بقولها إن التحقيقات في قضية المدمّرة كول تحتاج إلى مزيد من الوقت للوصول إلى نتائج. وأضافت السفيرة في مؤتمر صحافي قبل عودتها إلى واشنطن، بعد انتهاء فترة عملها في صنعاء، إن التحقيقات في الهجوم معقدة، وإن المحققين الأميركيين ما زالوا يحاولون العثور على حلقات مفقودة. وأوضحت أن الهجوم على كول ليس قضية سهلة يمكن حلّها في وقت قصير، لكنها سلسلة من الحلقات لا ترتبط بشخصين أو ثلاثة فقط، وهناك سلسلة واسعة من الأشخاص الذين يقفون وراء تلك العملية. وقالت إن الولايات المتحدة تعمل عن كثب مع السلطات اليمنية لتمكين فريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي من العودة إلى اليمن لاستئناف التحقيقات في قضية التفجير.

إزاء الدوران في هذه الدوّامة نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن محققي مكتب التحقيقات الفيدرالي قولهم إن التحقيقات توقفت فعلياً بسبب رفض اليمن توسيع نطاق التحقيق ليشمل ناشطين إسلاميين. وتحدث مسؤول يمني عن خلافات في الرأي بين المحققين اليمنيين والأميركيين، إلا أنه نفى أن تكون





التحقيقات قد وصلت إلى مأزق. ولكن تبيّن عكس ذلك. ففي الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ أفاد مصدر أمني يمني بأن فريقاً جديداً من مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي وصل إلى صنعاء، في إطار التحقيق في الاعتداء على المدمّرة الأميركية كول. وأضاف المصدر لوكالة الصحافة الفرنسية إن «الفريق الجديد سيتطرق في صنعاء إلى وجهة نظر الطرف الأميركي وتعليقاته على التحقيق الجاري». إلا أن المحاكمة التي أُعلن أصلاً أنها ستبدأ في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ قد تم تأجيلها إلى أجل غير مُسمّى، بسبب مواصلة التحقيق الجاري بالتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي «إف بي آي». وقال وزير الداخلية اليمني في حينه حسين محمد عرب إن التأجيل جاء بناء على طلب أميركي.

وفي السياق ذاته ذكرت جريدة «٢٦ سبتمبر» الحكومية اليمنية في أحد أعدادها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢ أن المتهمين اليمنيين في الاعتداء على المدمّرة الأميركية كول «الفارين خارج البلاد» سيحاكمون في واشنطن. وقالت إن «الجانبين اليمني والأميركي قد اتفقا على أن تتم محاكمة المتهمين الفارّين خارج البلاد في واشنطن». وأضافت إن الحكومتين اتفقتا أيضاً على أن «يكون للحكومة الأميركية حق الاطّلاع على التحقيقات والأدلّة التي جُمعت من اليمن في حال قيام المخابرات الأميركية أو أحد عملائها بالقبض على أحد الجناة المحتملين ومحاكمتهم في أراضيها».

وفي تطور قريب من الموضوع، قالت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» إن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تلقى رسالة من الرئيس الأميركي جورج بوش عبّر فيها عن شكر الولايات المتحدة لليمن على ما أبداه من تعاون في التحقيقات المشتركة، بشأن حادث الاعتداء على المدمرة كول. وذكرت الوكالة أن الرسالة أكدت على ضرورة «إقامة علاقات أوثق بين البلدين من أجل تحقيق المصالح المشتركة، وتوطيد العلاقات الثنائية، وتعزيز الأمن في منطقة الشرق الأوسط». وبعد فترة قصيرة أعلن الرئيس اليمني أن التحقيق في القضية انتهى، وأن ملفّات المشتبه فيهم ستحال على القضاء، وهو يشير بذلك إلى المتهمين الستّة

المحتجزين لدى جهاز الأمن السياسي. وقد تبيّن بعد سلسلة طويلة من التحقيقات أن العملية محصورة في أربعة أشخاص فقط هم: قائد سالم ثنيان الحارثي «أبو علي الحارثي»، الذي لقي مصرعه في عملية أميركية في قرية «النقعة» في مأرب في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وجمال البدوي، ومحمد حمدي الأهدل، و السعودي محمد عمر الحرازي الذي ورد ذكره سابقاً، وتكشّف أنهم جميعاً على صِلة بالأجهزة الأمنية الرسمية.

## ثلاثي المدمِّرة كول

### الحارثي

يوصف قائد سالم طالب ثنيان الحارثي « أبو علي الحارثي» بأنه العقل المدبّر للهجوم على المدمّرة الأميركية كول، والشخص الأول في«تنظيم القاعدة» في اليمن حتى اغتياله، ويظهر ذلك من رثاء بن لادن له.

هو من قبيلة بني الحارث المنتشرة في بيحان. من مواليد عسيلان في شَبْوَة جنوب اليمن سنة ١٩٥٥، وكان قد بلغ السابعة والأربعين من العمر حين لقي مصرعه. عمل في الزراعة والتجارة. ولم يتجاوز مستواه التعليمي معرفة القراءة والكتابة.

كان على اتصال بعناصر أصولية عائدة من أفغانستان، وظل يعقد لقاءات معهم بغية التخطيط وتنفيذ عمليات تفجير في اليمن تستهدف العديد من المنشآت النفطية والاقتصادية، بالإضافة إلى المصالح الأميركية وبعض البلدان الغربية في اليمن.

تُنسب إليه مواجهة القوات المسلحة وأجهزة الأمن أثناء مطاردتها لعناصر من «تنظيم القاعدة» في «الحصون» في منطقة عبيدة في مأرب، بالإضافة الى عدد من عمليات التفجير التي حدثت في العاصمة صنعاء وعدد من المدن اليمنية.

من المعروف عنه أنه سافر عدة مرات إلى أفغانستان في الثمانينيات، وشارك





في القتال ضد السوفيات. وتعرّف من خلال سفرياته إلى بن لادن وتطورت علاقته معه، وأصبح واحداً من المقرّبين إليه، والذين تولّوا حراسته في فترة من الفترات، وظل على ارتباط مستمر معه ويتلقى الدعم المالي منه، ومن المتعاطفين مع القاعدة، ويقوم بشراء أسلحة ومتفجرات. يُعتبر المسؤول الأول عن العناصر غير اليمنية المنتمية إلى ما يُسمّى «جماعة الجهاد الإسلامية»، وكان يتولى تأمين تحركاتهم وأماكن وجودهم وتنقلاتهم. كما سافر إلى السودان إبان إقامة بن لادن هناك. وتفيد المعلومات أن الحارثي أصيب في ساقه خلال فترة الجهاد الأفغاني، وتم تركيب مسمار له ظل موجوداً في ساقه إلى أن لقي مصرعه في عملية نفذتها الاستخبارات الأميركية في منطقة نائية في صحراء مأرب. وقد تم تتبع السيارة التي كان يقودها بطيارة من دون طيار «بريديتور» قامت بإطلاق صواريخ «هيل فاير» في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، وقتل معه خمسة من رفاقه، بينهم أحد القادة الميدانيين للقاعدة ويدعى كمال درويش، وهو يمني يحمل الجنسية الأميركية، وكان أحد ستة أعضاء من خلية قدّمت الدعم اللوجيستي داخل الولايات المتحدة لمنفذي هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر وعرفت باسم خلية «بافالو».

وقد صرّح عبد الكريم الإرياني المستشار السياسي للرئيس اليمني في ندوة بـ«معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية»، أن السلطات اليمنية كان لديها علم مسبق باستهداف الحارثي. وكانت طائرات المخابرات الأميركية U2 تحوم فوق صحراء الربع الخالي لمراقبة مطلوبين، على رأسهم «أبو علي الحارثي». وبعد مقتل الحارثي شرعت أميركا في تدريب عناصر محلية وتزويدها بالتقنيات، بعد أن أبدت اليمن تعاوناً كاملاً في حرب الإرهاب، وبقي العنصر الأميركي يؤدي دور المشرف والموجه، بينما يتولى العنصر المحلي المواجهة. وهو ما بدا واضحاً في المعركة التي دارت أمام السفارة الأميركية في صنعاء في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨. ومع تعدد الأجهزة التي أنشأتها اليمن بدعم أميركي: كالأمن القومي، وقوات مكافحة الإرهاب، وخفر السواحل، إضافة إلى تطوير قدرات

الأمن الداخلي والانتشار الأمني، والدعم المالي المباشر والتدريب، فإن القاعدة في اليمن تركّز في أهدافها على كل ما له صلة مباشرة بالأميركيين، ومن له علاقة بما تعتبرها القاعدة «الحملة الصهيو - صليبية» التي تستهدف أمة الإسلام.

ويُعتبر اغتيال الحارثي مرحلة جديدة في عمليات «تنظيم القاعدة» في اليمن، الذي قرر منذ ذلك الحين وضع استراتيجية لاستهداف المصالح الأميركية، وكانت عملية السفارة الأميركية في صنعاء عام ٢٠٠٨ معلماً بارزاً في هذه العمليات من حيث التوقيت والتنفيذ. فقد تم اختيار يوم السابع عشر من شهر رمضان الكريم، الذي يصادف يوم غزوة بدر، وجرت العملية في الوقت الذي خفّفت فيه السفارة حالة التأهب، حيث هاجم التنظيم السفارة بسيارات مفخّخة، وستة أفراد استخدموا قذائف «الآر بي جي»، وأسلحة رشاشة وقنابل هجومية.

ورغم معرفة الدولة بأن «أبو علي الحارثي» عضو قيادي في «تنظيم القاعدة» كانت علاقته بها ممتازة كما وصفها الشيخ أمين العكيمي أحد المشايخ الذين لعبوا أدواراً في إقناع العديد من تلك الشخصيات بتسليم أنفسها لأجهزة الأمن. يقول العكيمي في إحدى مقابلاته الصحافية التي كشف فيها العديد من الأوراق الأمنية، يصف تحركات الرجل: « ظل يدخل العاصمة صنعاء ويتجول فيها بعلم الجهات الأمنية لأنه أبدى تعاوناً أمنياً كبيراً» لكنه لم يكشف عن نوعية ذاك التعاون الذي كان بين الطرفين. وأرجع العكيمي سبب التوتّر بين الحارثي والسلطات اليمنية إلى إصرار الجانب الأميركي على إدراج اسمه على قائمة المطلوبين أمنياً رغم موافقته على تسليم نفسه شخصياً للحكومة اليمنية، بشرط عدم تسليمه للأميركيين، وأن يحصل على ضمانات من بعض المشايخ. لكن ذلك الطلب كان محل رفض من قبل أجهزة الأمن اليمنية، وهو ما اعتبره بعض المراقبين قراراً غير صائب ويتعلق بالضغوط الأميركية على الحكم في صنعاء، بعد أن قادت اعترافات الموقوفين إلى أن الحارثي هو الرجل الأول في التنظيم، وصلة الوصل مع بن لادن، فضلاً عن أنه هو الذي هندس عملية تفجير المدمّرة كول، لذلك أعدمه الأميركيون بصواريخ «هيل فاير».





## البدوي

جمال أحمد محمد علي البدوي، من مواليد البريقة في عدن، وعمره ٤٣ سنة، هو أيضاً على القائمة الأميركية للمطلوبين بسبب علاقته المباشرة بالتفجير الانتحاري الذي استهدف المدمّرة الأميركية كول. وقد تمت إضافته إلى اللائحة الأميركية بعد هروبه من سجن الأمن السياسي في صنعاء مع ٢٢ آخرين في الثالث من شباط/ فبراير ٢٠٠٦، ورصد مكتب التحقيقات الفيدرالي «إف بي آي» مكافأة مالية لمن يُدلي بمعلومات عنه تراوح بين ٥ و ٢٥ مليون دولار، بوصفه أحد الرأسَيْن المدبّرين للهجوم.

تمكن البدوي من الفرار من سجن الأمن السياسي اليمني مرتين. الأولى في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، عندما فرّ مع ثمانية آخرين من المتهمين بتفجير المدمّرة كول من سجن المنصورة في عدن، بعد حفر حفرة في دورة المياه. والثانية في شباط/ فبراير ٢٠٠٦ عندما فرّ من سجن الأمن السياسي في صنعاء مع ٢٢ آخرين، على رأسهم ناصر الوحيشي «أبو بصير» الأمير الحالي لـ«قاعدة الجهاد في جزيرة العرب».

اعتقل البدوي في صنعاء بعد فراره الأول، وحوكم وأودع السجن. وبعد فراره الثاني سلّم نفسه للرئيس علي عبدالله صالح، الذي أطلق سراحه مقابل وعده بأن يحسّن من سلوكه. وعندما زار مدير الـ«إف بي آي» صنعاء وسأل الرئيس اليمني عن وضع البدوي «لم يقدم الرئيس أي إجابات واضحة عن المشتبه فيه تاركاً مولر غاضباً ومحبطاً جداً»، كما قال أحد المصادر مضيفاً أنه «نادراً ما يُرى مدير الإف بي آي المتحفظ عادة بهذه الدرجة من الاستياء» (النيوزويك. ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٨).

والواقع أن استسلام جمال البدوي، الهارب والمدان بالمشاركة في الهجوم على المدمّرة الأميركية كول، للسلطات اليمنية بهذه الطريقة «المسرحية» فسح في المجال أمام العديد من التكهنات حول السر الذي جعله يقرّر، بكل هدوء، أن يسلّم نفسه طواعية لأجهزة الأمن اليمنية. ويبدو أن استسلامه كان نتيجة صفقة

تقضي بإسقاط حكم الإعدام عنه الذي طلبه الادعاء العام، والحكم عليه في عام ٢٠٠٥ بالسجن ١٥ عاماً فقط. وبالفعل أودع البدوي السجن، لكنه عاود الهرب مع مجموعة الـ٢٣، وظل متخفياً عن الأنظار لمدة عام ونصف العام، قبل أن يعاود الكرة ويسلم نفسه مرّة أخرى.

وأفادت الرواية التي تم تداولها أن جمال البدوي سلّم نفسه عبر وسطاء بينهم وجهاء من القبائل، وعناصر إسلامية تخلت عن انتمائها إلى القاعدة في السنوات الماضية.

وقد تم ذلك بعد مفاوضات استمرت أكثر من تسعة أشهر تنقّل البدوي خلالها متخفياً بين مناطق عدة منذ فراره، واستقر أخيراً في محافظة «أبْيَن» حيث سلّم نفسه، ليلتحق بنحو تسعة من رفاقه الفارّين ممن سلّموا أنفسهم طواعية أيضاً.

ويؤكد المشهد «الذي أُعلن رسمياً» لاستسلام جمال بدوي في عام ٢٠٠٧، والعفو عنه رغم خطورته، أن ثمة صفقة تمت بينه وبين السلطات اليمنية أُعيد بموجبها إلى المعتقل. لكن تفاصيل هذه الصفقة لا تزال طي الكتمان، وإن كان من الواضح أن السلطات اليمنية اتبعت أسلوب المساومة مع بعض عناصر القاعدة، بعد أن أظهرت عدم قدرتها على حسم الملف بطريقة أخرى، حيث وضعت عملية «الهروب الكبير» في الثالث من شباط/فبراير ٢٠٠٦ الأجهزة الرسمية في موقف حرجٍ أمام الرأي العام المحلي والعالمي، وخصوصاً الولايات المتحدة التي كانت تطالب الحكومة اليمنية بتسليم بعض الهاربين أمثال البدوي.

وكان الحل السريع أمام الحكم هو اللجوء إلى الوساطات القبلية والمشايخية التي عملت على إرجاع تلك الفلول الهاربة من أعتى السجون اليمنية. وتسرّبت معلومات لبعض الصحف اليمنية في حينه تفيد بأن البدوي حضر قبل إعلان إلقاء القبض عليه اجتماعاً خاصاً في رئاسة الجمهورية جرى فيه الاتفاق على عهود يلتزم الطرفان باحترام نتائجها في المستقبل القريب. ومن بين بنود الاتفاق عدم تسليم البدوي للسلطات الأميركية. ولم يُستبعد قيام البدوي بتقديم مساعدات





للسلطات بعد نجاح مساعي التأثير عليه عبر ضغوط قبلية. ويُعتقد أن فترة هروب الرجل وتخفّيه طوال سنوات كانت سبباً في لين قناته، وبحثه عن مرحلة من الهدوء والاستقرار النفسي. ويشار في هذا الصدد إلى أن تحييد البدوي وعزله عن أجندة القاعدة كان هدفاً تسعى أجهزة الأمن اليمنية إلى تحقيقه.

وهناك معلومات رسمية تفيد بأن السلطات اليمنية عملت على استمالة الهاربين من «تنظيم القاعدة» إلى صفوفها، أو تحييدهم وأمدّت بعضهم بالمال والسيارات، وممن نالهم ذلك عدد من الهاربين من سجن الأمن السياسي ضمن قائمة الـ٢٣. لكن تلك الوسيلة باءت بالفشل تجاه عناصر تحمل «قناعات فكرية» خاصة بها وتعتقد بأحقيتها وصوابها.

### الأهدل

محمد حمدي الأهدل، من مواليد المدينة المنوّرة بالمملكة العربية السعودية. متزوّج وأب لأربعة أولاد. اعتقل في السعودية عام ١٩٩٩ لمدة ١٨ شهراً. ثم سافر إلى اليمن الذي يتحدّر منه حيث اشتغل بتجارة العسل وكان رئيساً لجمعية القوقاز. حارب في البوسنة والهرسك وأصيب في الشيشان، وبُتِرت رجله من جرّاء هذه الإصابة. تكرر سفره إلى أفغانستان واعترف بتلقيه تدريبات عسكرية على مختلف أنواع الأسلحة في معسكر خوست الأفغاني. لكنه قال إنه لم يلتق بن لادن عندما كان في أفغانستان.

يوصف الأهدل الملقب بـ«أبو عصام المكي» بأنه الرجل الثاني (بحسب وكالة الأنباء اليمنية الرسمية- سبأ) أو الثالث بعد الحارثي والبدوي في «تنظيم القاعدة» في اليمن، وكان يأتي بعد «أبو علي الحارثي» شريكه في تهمة تفجير المدمّرة كول. ولكنه تلقى هو أيضاً معاملة مختلفة من قبل السلطات اليمنية، أثير حولها الكثير من الأسئلة.

تم اعتقال الأهدل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في حي من أحياء العاصمة صنعاء، بينما كان على وشك الزواج من فتاة في المدينة، وسجن منذ ذلك

التاريخ. وقد أيّدت محكمة الاستئناف في صنعاء حكماً صدر بحقه من محكمة ابتدائية يقضي بسجنه ٣٧ شهراً، في حين طالب المدعي العام بإنزال عقوبة الإعدام به. وفي غمرة حرب صنعاء المعلنة ضد القاعدة عام ٢٠٠٦، حوكم مرة ثانية في أيار/مايو وصدر بحقه حكم جديد قضى بسجنه ثلاث سنوات وشهراً واحداً، وهو حكم وصفه المتابعون لملفه ونشاطاته الجهادية بأنه مخفف جداً، بالنظر إلى حجم الاتهامات التي وجهتها إليه النيابة العامة. ومن تلك الاتهامات: جمعه الأموال لتمويل أعمال الإرهاب التي وقعت في اليمن، وأبرزها تفجير الناقلة النفطية الفرنسية ليمبورغ، التي هوجمت بقارب مطّاطي مفخّخ في ساحل المُكَلاّ في السادس من تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٢؛ وإطلاق النار على المروحية النفطية التابعة لشركة هنت الأميركية والتسبُّب في جرح خبير نفطي بعد إقلاع المروحية من مطار صنعاء متوجهة إلى حقول مأرب النفطية؛ ومحاولة تفجير السفارتين الأميركية والبريطانية بصنعاء. وقال وكيل النائب العام في هذه القضية إن الأهدل سلّم «أبو علي الحارثي» خمسين ألف دولار لتفجير كول، كما سلم المتهمين في تفجير الناقلة النفطية الفرنسية ثلاثين ألف دولار، وهما قاسم الريمي وإبراهيم هويدي. كما أنه تسلّم وجمع أموالاً طائلة من مصادر متعددة لتوظيفها في نشاطات وأعمال إرهابية، ومن تلك الأموال أكثر من مليون ريال سعودي، كما تلقى ٥٠ ألف ريال سعودي من زعيم القاعدة بن لادن. واتهم الأهدل بالضلوع في الهجوم الانتحاري على المدمّرة الأميركية كول. وقال الادعاء إنه تسلّم ٣٨٠ ألف ريال سعودي من شخص فلسطيني اسمه أحمد إبراهيم دخل اليمن بطريقة غير قانونية من منفذ حرض، ومنه انتقل إلى منطقة «الحصون» الواقعة على بعد عدة كيلومترات شرق مدينة مأرب حيث كان محمد حمدي الأهدل. وقالت النيابة العامة إن تلك المبالغ تم توظيفها في أعمال إرهابية.

ولفت وكيل النيابة العامة نظر المحكمة إلى أن الحكم الذي كانت محكمة البدايات المتخصصة قد أصدرته بحق الأهدل لم يكن مناسباً إزاء الأفعال الإجرامية التي مارسها.





ما زال الاعتقاد سائداً بأن الأهدل هو الرجل الثاني في القاعدة في اليمن إبّان قيادة «أبو علي الحارثي»، وتردد أنه تسلّم القيادة بعد مصرعه لكنه نفى هذا الأمر. وقد اعترف في المحكمة بأنه على صلة ببعض أعضاء القاعدة، وأن الأموال التي جمعها هي لمساعدة عائلات معتقلي غوانتانامو. وحين حكمت عليه محكمة أمن الدولة اليمنية بالسجن ثلاثة أعوام وشهراً واحداً كان قد قضى في السجن حتى ذلك الوقت سنتين ونصف السنة ولم يبق عليه إلا تمضية نحو سبعة أشهر لقضاء مدة الحكم، الأمر الذي أثار صدمة في الأوساط المحلية والدولية.

ويسود الاعتقاد أن الحكم المخفّف عليه والتعامل معه بنعومة سببه أنه كشف أمام المحكمة عن تورّط «شخصيات عربية مهمة» في تمويل عمليات لـ«تنظيم القاعدة». وكانت وكالة الصحافة الفرنسية قد ذكرت بعد جلسة محاكمته الأولى في الخامس من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن «الأهدل أدلى بمعلومات مهمة للمحققين اليمنيين تشير إلى تورّط شخصيات مهمة في دول عربية في المنطقة في علاقات تمويلية مع الأهدل»، وأضافت الوكالة نقلاً عن مصادرها أن المحققين لا يريدون حالياً كشف هوية هذه الشخصيات «لأسباب أمنية». ولكن أوساطاً يمنية محايدة ذكرت أن هذا التسريب هو من باب الابتزاز للسعودية، ومحاولة من قِبل شخصيات نافذة في الحكم لمنع الأهدل من إفشاء أسرار علاقتها به في حال صدور حكم قاس بحقه.

إن التأمل في القصص الثلاث للحارثي والبدوي والأهدل يؤكد التكهنات التي طالما تحدثت عن اختراق كل من الطرفين، النظام والقاعدة، للآخر. وهناك مشهد يكفي لإظهار مدى التعاون بين أجهزة الأمن وشخصيات القاعدة في اليمن، فها هو الرجل المسؤول عن التخطيط لضرب المدمّرة كول، السعودي المعروف باسم الشيخ عبد الرحيم الناشري، يحمل تصريح مرور رسمياً «من وزارة الداخلية»، مُذيّل بتوقيع الوزير السابق حسين محمد عرب، يسمح له بالمرور من جميع النقاط دون تفتيش.

## المدمِّرة «كول» والفشل في كشف هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر

يُعتبر ملفّ المدمّرة «كول» من أخطر الملفّات في تاريخ الأجهزة الاستخبارية الأميركية، فلو تمّت دراسته بعناية لكان من الممكن الحيلولة دون حصول هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، لكن التداخل في عمل الجهازين الأساسيين الـ«سي آي إيه» والـ«إف بي آي»، حال دون متابعة دقيقة للمعلومات والاستفادة منها.

نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية في عددها الصادر في الحادي عشر من نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ عن مسؤولين في مكتب التحقيقات الفيدرالي «إف بي آي»، ووكالة الاستخبارات المركزية «سي آي إيه» أن المحققين الأميركيين الذين قاموا بالتحقيق في الهجوم على المدمِّرة الأميركية كول كانوا قاب قوسين أو أدنى من كشف هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، ولكن الحكومة الأميركية فوتت فرصة كشف تلك الهجمات متجاهلة جملة من الشواهد، لأن بعض المحققين كانوا يعتقدون أن تلك الشواهد تنحصر أهميتها في الهجوم على المدمرة المذكورة فقط، بينما يقول آخرون إنهم لم يطّلعوا على كل المعلومات المتعلقة بهذا الأمر.

كانت هذه الفرصة الضائعة تتعلق باثنين من المشاركين في هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، هما خالد المحضار ونوّاف الحازمي، اللذين شكّت في أمرهما وكالة الاستخبارات المركزية أوائل عام ٢٠٠٠، ولكنهما لم يضافا إلى قائمة الأجانب المحظورين من دخول الولايات المتحدة إلا في آب/ أغسطس ٢٠٠١، عندما كانا قد أصبحا داخل الولايات المتحدة أصلاً.

وعند النظر في المعلومات بأثر رجعي يتبيّن أن مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية فشلا في كشف خطورة هذين الشخصين، والتعاون من أجل القبض عليهما، بسبب المعلومات الداخلية المغلوطة والقيود القانونية التي تحد من قدرة الوكالة على تبادل المعلومات مع المكتب. وقد تطورت هذه المشاكل حتى في ظل تبادل الوكالتين للمسؤولين، وعمل هؤلاء في الوحدات





التحليلية والعملياتية التابعة لكلتيهما. وتشير عملية إعادة تركيب الأحداث كذلك إلى أن أهمية هذين الشخصين غابت عن المحققين لاعتقادهم أن دورهما انحصر في الهجوم على المدمرة كول فقط، وقد كان ذلك عاملاً جوهرياً في فشل الحكومة الأميركية في اكتشاف الإعداد لهجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ومنع وقوعها.

يكمن الخطأ الرئيسي في عدم تحليل المعلومات، والربط بين تحقيقات المحققين واحتمال تنفيذ الشخصين المذكورين هجمات داخل الولايات المتحدة، وهذا ما تمّ التوصُّل إليه بعد تنفيذ الهجمات نفسها في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وتنقل الصحيفة الأميركية عن أحد المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية قوله: «عليك أن تعود إلى تلك اللحظة وتتخلص من معلوماتك الخاطئة، وشعورك بالذنب لما حدث بعد ذلك، فقد بدت الأمور حينها وكأن الحازمي والمحضار ينحصر نشاطهما في تفجير السفن فقط».

شكّل فشل الحكومة الأميركية في متابعة الحازمي والمحضار، بعد أن تنبهت إليهما وكالة الاستخبارات المركزية في ماليزيا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠، محوَر اهتمام «اللجنة المستقلة للتحقيق في هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر». وقد أدّى مسلك وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي في التعامل مع هذين الشخصين إلى سلسلة من الاتهامات والاتهامات المضادة استمرت عدة أعوام بين الوكالتين. وما زال المسؤولون في الجهازين مختلفين حول تفاصيل هامة، إلا أنهم متفقون على أن مسار التحقيقات في تفجير المدمّرة كول كان من شأنه أن يساعد بصورة حاسمة على استبانة الشواهد الغائبة.

تبدأ القصة في ماليزيا في كانون الثاني/ يناير عام ٢٠٠٠ حيث حضر الحازمي والمحضار اجتماعاً لأعضاء من القاعدة. فعندما نمي إلى علم الـ«سي آي إيه» أن مجموعة من ناشطي القاعدة تخطط لعقد لقاء في ماليزيا، ولم تكن الوكالة تعرف من هم الذين سيجتمعون أو ماذا يضعون على جدول أعمالهم، طلبت إلى سلطات الأمن الماليزية مراقبة الاجتماع وتقديم تقرير بما دار خلاله.

وتكشّف أنه اجتمع في كوالالمبور في الفترة بين ٥ و٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ أربعة على الأقل من العناصر المشتبه في انتمائهم إلى القاعدة، وكان من ضمنهم المحضار والحازمي ورجل آخر مجهول الهوية بالنسبة إلى الـ«سي آي إيه»، ولكنه معروف لدى نشطاء القاعدة الآخرين باسم خالد. وقد تعرفت الـ«سي آي إيه» إلى خالد لاحقاً باعتباره واحداً من مساعدي بن لادن، وهو محتجز حالياً في الولايات المتحدة.

كانت الوكالة تخشى حدوث هجمات إرهابية مرتبطة بأعياد الألفية، ولذلك أخضعت المحضار لمراقبة لصيقة، وأجرت تفتيشاً سرّياً لغرفته في أحد فنادق دبي وهو في طريقه إلى ماليزيا. وقد حصلت الوكالة نتيجة ذلك التفتيش على نسخة من جوازه الذي كان يحوي تأشيرة دخول صالحة إلى الولايات المتحدة. وبعد نهاية اجتماع ماليزيا توجّه خالد والحازمي والمحضار إلى بانكوك (تايلند). وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ سافر الحازمي والمحضار «إلى لوس أنجليس» بتذاكر درجة أولى. ولم يكن أحد من الـ«سي آي إيه» أو الـ«إف بي آي» يعرف أن الحازمي والمحضار كانا جزءاً من مخطط لاختطاف الطائرات، ولكن تحركاتهما كانت مريبة إلى درجة تقتضي وضعهما على لائحة المراقبة التي تمنعهما من دخول الولايات المتحدة. على أن ذلك لم يحدث، كما قال مدير الـ«سي آي إيه» السابق جورج تينيت في شهادة أدلى بها أمام «اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر». ولم تتوصل الـ«سي آي إيه» إلى ما قرره اجتماع ماليزيا إلا بعد الهجوم على المدمّرة كول في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام.

أما مكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي أشرف على التحقيق في تفجير المدمرة كول في اليمن، فقد ركّز اهتمامه منذ البداية على خالد باعتباره الشخصية الأساسية في المخطط. وكان اسمه الحقيقي وليد باعطاش (توفيق عطاش أيضاً)، وكانت كنيته خالد تشير إلى فقدانه إحدى رجليه أثناء القتال في أفغانستان. ولم يمض وقت طويل لتكتشف الـ«سي آي إيه» أن خالد سلّم المجتمعين رسالة خطية





لتنفيذ الهجوم الانتحاري ضد المدمّرة كول. وقال أحد المسؤولين في الـ«سي آي إيه» لصحيفة «نيويورك تايمز»: «لم يكن اسم خالد غريباً على الوكالة أو المكتب. وبعد مرور أسبوعين على الهجوم تيقّنت الوكالة والمكتب، كلاهما، أنه متورط في ذلك الهجوم». وقال مسؤول آخر في وكالة الاستخبارات المركزية: «ما لم نستطع عمله هو التركيز على الحازمي والمحضار. كنا نركز على خالد، وعلى الهجوم على المدمّرة كول، وليس عليهما. باختصار لم يخطر لنا ذلك».

بعد أقل من شهر على وقوع الهجوم على المدمّرة كول حققت الـ«إف بي آي» اختراقاً بحصولها على معلومات من مشتبه فيه يدعى فهد القوصو، الذي كان يتعامل مع خالد. قال القوصو إنه سافر من اليمن إلى بانكوك في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠ مع أحد المشاركين في تفجير المدمّرة كول لحضور اجتماع سرّي مع خالد، وأنه سلّم هذا الأخير مبلغ ٣٦ ألف دولار نقداً. ولم يكن المسؤولون في الـ«إف بي آي» يثقون كثيراً بما قاله القوصو إلا أنهم كانوا يودّون معرفة كل ما يمكن معرفته عن خالد، وما إذا كان الاجتماع خاصاً بالتحضير للهجوم على كول، ولذلك لجأوا إلى الـ«سي آي إيه» طمعاً في المساعدة على ذلك وأرسلوا إليها رسالة رسمية بهذا الخصوص في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.

سلّم المحققون من مكتب التحقيق الفيدرالي إلى نظرائهم في وكالة الاستخبارات المركزية صورة الجواز اليمني الخاص بخالد، ورقم هاتف فُندق في بانكوك ذي علاقة بالاجتماع الذي يتحدث عنه القوصو وهو أحد المتهمين في الهجوم على المدمّرة كول. وقال المسؤولون في الـ«سي آي إيه» في مقابلة أجريت معهم، إنهم تسلّموا الرسالة من مكتب التحقيق الفيدرالي. ولكن منذ تلك اللحظة، وخلال صيف عام ٢٠٠١، تختلف روايتا الوكالة ومكتب التحقيقات في تفاصيل جوهرية تتعلق بتعاونهما معاً. وقال مسؤولون في الـ«إف بي آي»، إن الـ«سي آي إيه» لم تشركهم في معلومات هامة حول اجتماع ماليزيا، وبخاصة المعلومات المتعلقة بخالد والحازمي والمحضار. وأوضح هؤلاء أن

سجلاتّهم توضح أن مكتب التحقيقات الفيدرالي حصل على المعلومات التي حصلت عليها الاستخبارات عن اجتماع ماليزيا، وبخاصة حول خالد والحازمي والمحضار. وقد علمت لجنة التحقيق في هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، أن ثمة تقريراً قُدّم إلى مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي لويس فريه حول اجتماع ماليزيا وقت حدوثه، وأن مسؤولين أدنى منه في المكتب اطلعوا على تلك المعلومات أيضاً. وقال مسؤولو وكالة الاستخبارات إن المعلومات التي ذكرها القوصو عن رحلته إلى بانكوك، بصحبة أحد المشاركين في الهجوم على المدمّرة كول، دفعت الفريق المشترك بين الوكالتين إلى فحص المعلومات المتوافرة حول اجتماع ماليزيا، وقد دفعهم ذلك إلى أن يطلبوا من مصدر موثوق اسمه الحركي «عمر» فحص الصور المتوافرة عن اجتماع ماليزيا. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ تعرّف عمر إلى صورة لخالد مما أثبت الصلة المباشرة بين الاجتماع والهجوم على كول. وقال مسؤولو الاستخبارات إن مكتب التحقيقات الفيدرالي كان يعرف أن خالد تمّ التعرف إليه في ماليزيا. ولكن مسؤولي مكتب التحقيقات يشككون في هذه الرواية ويقولون إنهم لم يطلعوا على دور خالد، أو على أية تفاصيل حول اجتماع ماليزيا، إلا بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر.

وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠١، أرسل مكتب التحقيقات الفيدرالي رسالة أخرى إلى وكالة الاستخبارات المركزية للاستفسار عن رقم هاتف في كوالالمبور. ولتوصيل معلومات حول فندق واشنطن ببانكوك، والذي تيقن المحققون منه هو مكان الاجتماع الذي جمع القوصو وخالد. وفي ١١ حزيران/ يونيو ٢٠٠١ اجتمع مسؤولون من وكالة الاستخبارات، ومكتب التحقيقات في نيويورك من أجل تبادل الأفكار حول الهجوم على كول وقد أخذ أحد ضباط الـ«إف بي آي» من رئاسة المكتب بواشنطن معه إلى ذلك الاجتماع صوراً التقطت أثناء اجتماع ماليزيا. ولكن مسؤولي المكتب بنيويورك لم يطلعوا على تلك الصور، وبخاصة صورة خالد. وليس واضحاً لماذا حدث ذلك، رغم أن بعض مسؤولي الـ«إف بي آي» يعتقدون أن الصورة لم تُعرض في ذلك الاجتماع نظراً إلى صرامة





التوجيهات حول استخدام المعلومات الاستخبارية في الجرائم الجنائية. وفي آب/ أغسطس ٢٠٠١، دفعت التحذيرات المتواترة وكالة الاستخبارات المركزية إلى إعادة فتح ملفات كثير من القضايا، بما فيها اجتماع ماليزيا، وذلك للنظر في أنماط النشاط التي يمكن أن تساعد على استبانة ما تعتزم القاعدة القيام به في المستقبل القريب. وقال أحد مسؤولي الـ«سي آي إيه» للصحيفة: «نظراً إلى تواتر الأخبار عن احتمال حدوث هجمات صدرت توجيهات إلى الجميع بإعادة النظر في كل شيء».

وكانت إعادة فحص ملفّ اجتماع كوالالمبور تعني النظر من جديد في أمر الحازمي والمحضار. وعند التأكد من أنهما ما يزالان طليقين اتجهت الأنظار إلى منعهما من دخول الولايات المتحدة. وفي آب/ أغسطس ٢٠٠١، وجّهت الـ«سي آي إيه» المسؤولين في وزارة الخارجية بوضعهما على قائمة المراقبة وحظرهما من دخول الولايات المتحدة. وبعد أيام قليلة تبيّن للمحققين أن الرجلين ربما كانا داخل الولايات المتحدة. ويوم ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أرسل مسؤول في مكتب التحقيقات الفيدرالي رسالة إلكترونية يأمر فيها مكتب «لوس أنجليس» بالبحث عن المحضار. ولكن المحضار والحازمي، برفقة آخرين، كانا قد قاما باختطاف طائرة الرحلة ٧٧ من «أميركان إيرلاينز»، التي ارتطمت في ما بعد بجدار البنتاغون.

هذا الخلاف هو الذي أشعل النيران بين الوكالتين منذ ذلك الحين، وهو يعبّر عن التقصير في معالجة المعلومات، مثلما حصل في طائرة «ديترويت» في عيد الميلاد ٢٠٠٩، التي كان ينوي النيجيري عُمر الفاروق تفجيرها قبل هبوطها بعشرين دقيقة.

### قضية الناقلة الفرنسية «ليمبورغ»

لا يختلف ملفّ الناقلة الفرنسية «ليمبورغ» كثيراً عن نظيرتها الأميركية «كول»، بل هو يشبهه في أدقّ التفاصيل، سواء لجهة التنفيذ أو التحقيق في شأن

الهجوم عليها، وإن كانت الأهداف المرجوّة من عملية التفجير لا تتقاطع أو تلتقي في الحالتين.

بعد عامين من تفجير المدمّرة كول في خليج عدن، جرى في السادس من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ استخدام الطريقة نفسها في تفجير ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ، وذلك عن طريق صدمها بزورق مفخّخ، عندما كانت تغادر ميناء «الضبّة» لتصدير النفط اليمني في المُكلاّ بمحافظة حضرموت، مما أدّى إلى إحداث فجوة فيها واشتعال النيران في خزانات الوقود على متنها، ومقتل بحار بلغاري من طاقمها المؤلف من ٢٥ شخصاً.

استبعدت السلطات اليمنية على الفور العمل التخريبي وأصرّت على أن الحادث عرضي. إلا أن المدعوّ «أبو حمزة المصري» مسؤول منظمة «أنصار الشريعة» الأصولية في لندن، ذكر أن ما يُسمّى بـ«جيش عدن أَبْيَن الإسلامي»، الذي أعلن مسؤوليته عن العملية، كان يستهدف في الأساس سفينة حربية أميركية كانت تمر على مسافة من الناقلة الفرنسية بعد ذلك أعلن «تنظيم القاعدة» مسؤوليته عن الهجوم.

وعلى أثر ذلك اضطر وزير الداخلية اليمني في حينه حسين محمد عرب إلى التراجع عن إصرار حكومته على أن الحادث عرضي، وليس بفعل عمل إرهابي، وهو ما أكدته الفرضية الفرنسية منذ البداية، وما تم التوصل إليه لاحقاً من خلال التحقيقات التي أجرتها فرق أمنية وفنية يمنية وفرنسية، وبمساعدة أميركية.

كشف حادث الهجوم على الناقلة الفرنسية منذ اللحظات الأولى عن أمرين هامّين: الأول هو أن السلطات اليمنية لم تكن في وارد التعلم من درس المدمّرة كول لجهة متابعة أعمال «تنظيم القاعدة» وخططه. ورغم الحديث عن اختراق أمني كبير للقاعدة، استطاعت هذه الأخيرة أن تحقق أهدافها مرة ثانية في وضح النهار، وأن يفلت جميع عناصرها من الذين أشرفوا على العملية وأعطوا التوجيهات من الشاطئ، وكذلك الذين قاموا بضرب الناقلة ليمبورغ. وذكر شهود





عيان للصحف اليمنية أن زورقاً كان ينتظر على مسافة قريبة قام بنقل بعض العناصر. وتوجه إلى أعماق البحر، ولم تتبعه البحرية اليمنية.

أما الأمر الثاني فهو أن السلطات اليمنية حاولت أن تتبع مع فرنسا سياسة المماطلة نفسها التي مارستها مع الولايات المتحدة خلال مجريات التحقيق في قضية المدمّرة كول. ولكن صرامة الموقف الفرنسي جعلت الحكم اليمني يغيّر من طريقته في العمل، وإن لم يبذل الجهد المطلوب والكافي لحسم المسألة بسرعة.

ضغطت فرنسا منذ البداية لكي يتم التحقيق بسرعة، ومن دون تردّد، وأن تشارك في مراحله كافة فرق فرنسية متخصصة في مجال مكافحة الإرهاب، ولكن الحكم اليمني حاول أن يتعلّل مرّة أخرى بموضوع السيادة. وتحت الضغوط الفرنسية قام رئيس الوزراء حينذاك عبد القادر باجمال بزيارة إلى باريس عاد منها وقد غيّر لهجة صنعاء تغييراً كلياً، حتى أنه كاد يكرر ما سمعه من المسؤولين الفرنسيين عن تقييمهم الأول للعملية، الذي ينحصر في التخريب والإرهاب.

اعترف باجمال بعد عشرين يوماً من العملية، وإثر زيارة باريس مباشرة، أن أشخاصاً أو منظمات لها علاقة بالإرهاب تقف وراء تفجير ناقلة النفط الفرنسية، وأكد أن هذا العمل ليس عملاً فردياً وإنما هو عمل جماعي مدعوم من ضمن حركات الإرهاب المعروفة ولكنه لفت إلى أن تحديد من هي هذه الجهة بدقة، وما هي خيوطها وصلاتها داخلياً وخارجياً، يحتاج إلى التريث. وأضاف أن بعض الأشياء أظهرت أنها جاءت من خارج اليمن، ويكاد يكون الذين نفذوا عملية المدمّرة الأميركية «كول» من المدرسة نفسها التي نفّذت عملية الناقلة الفرنسية، ولكنه استدرك متسائلاً: «هل هم من تنظيم واحد؟ هذا الأمر لم يتحدد بعد».

ونفى باجمال أي خلاف مع فرنسا حول الأمر، مشيراً إلى أن ما يسمى بالهيئة القضائية الفرنسية في التحقيق حول الإرهاب ستصل الى اليمن. «وطلب الفرنسيون أن نعمل كفريق عمل واحد للوصول إلى الحقيقة». وأكد أن هذا مطلب منطقي ومعقول ولا خلاف حوله بين اليمن وفرنسا. وقال في هذا الصدد:

«كلنا اعتبرنا الهجوم على السفينة الفرنسية ليمبورغ هجوماً على اليمن وفرنسا». ونوّه بأن فرنسا اعتبرت أن إدارة الأزمة من قبل الحكومة اليمنية كانت إدارة جيدة، إذ لم تمض الساعات الأولى على الواقعة إلا وشكلت فريق عمل راقياً من وزراء النقل والبيئة والنفط والأسماك، وأعطت الموضوع شفافية من خلال الدور الذي لعبته وسائل الإعلام. ونفى أن يكون قد نشب خلاف بين فرق التحقيق الفرنسية واليمنية موضحاً أن التعارض لم يكن إلا من حيث الفلسفة إزاء التحقيق.

وطالب باجمال بعدم الاستعجال في الأمر لأن ذلك قد يغطي على أمور خفيّة في قضية الإرهاب. وقال: «نحن لا نعتبر أن التحقيقات قد انتهت، بل هناك مرحلة لاحقة وهي أن الباخرة الفرنسية سوف تذهب إلى حوض إصلاح السفن وعند رفعها سنتعرف إلى أشياء في داخل الفجوة التي تركها الانفجار، إذ لم يستطع الغوّاصون الوصول إليها لأن الغوص في المكان الذي كانت فيه السفينة وأحداثيات ذلك معروفة مقدرة بـ٦٠ متراً تحت سطح الماء، ويصعب بالتالي على الإنسان أن يغوص بشكل عادي، فيحتاج الأمر إلى تكنيك معيّن لمعادلة الضغط وهذه أعمال سوف تستكمل لاحقاً». وأشار باجمال إلى أن هناك معلومات حصلت عليها السلطات اليمنية بعد اكتشاف المنزل الذي تم فيه تجهيز القارب البحري الذي ارتطم بجسم السفينة الفرنسية. وفي هذا الوقت جرى الإعلان أن الأمن اليمني عثر في المكان الخاص بإعداد القارب على بقايا قطع من الأسلاك ودوائر كهربائية، فضلاً عن شكل إرشادي للتحكم في القارب عن بعد بوساطة جهاز تحكّم إلكتروني.

وحسب مصادر جنوبية في الميناء، فإن العملية تم تنفيذها من البر، بتوجيه القارب المفخّخ الذي تم تجهيزه على الشاطئ، والتحكم فيه عن بعد، فيما كان يوجد قارب آخر انطلق بعد الانفجار متجهاً نحو الأعماق البحرية وعلى متنه المنفذون للعملية أو من شاركوا فيها. وقد عثر الأمن في محافظة المُكلاّ على وصيّة كتبها من يُعتقد بأنهم نفّذوا الهجوم على السفينة، ولكن السلطات تكتمت على مضمونها.







في غضون ذلك أكد الدكتور أبو بكر القربي وزير الخارجية اليمني أن أجهزة التحقيق اليمنية توصلت إلى بداية الخيوط «التي ستقودنا بالتأكيد إلى معرفة كل الحقائق التي كانت وراء العمل الإرهابي الذي استهدف ناقلة النفط الفرنسية». وقال إن بداية الخيوط تتمثل في معرفة المكان الذي يوجد فيه مرتكبو هذه العملية في صنعاء. «كما أنه تم التعرف إلى المكان الذي أتى منه القارب من خارج اليمن، والذي استخدمته هذه العناصر الإرهابية في تفجير الناقلة». وأضاف أن بداية هذه الخيوط هي التي ستقود في النهاية إلى معرفة جميع الحقائق، مشيراً إلى أن التحقيقات التي يقوم بها فريق مشترك يمني - فرنسي - أميركي أظهرت أنه عمل متعمد، ولكن لم يتم التوصل إلى تحديد الجهة التي قامت بتنفيذ العملية.

ولكن رغم الكلام اليمني الرسمي المتفائل، نامت القضية في الأدراج فترة عامين. وفي السابع من حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ عقدت جلسة محاكمة للمتهمين الذين حضر ١٤ منهم، وقد ردّدوا شعارات «الموت لأميركا وإسرائيل»، مجددين مبايعتهم لأسامة بن لادن، فيما وجه الاتهام إلى ١٥ آخرين غيابياً، ولكن الجلسة لم تدم سوى ربع ساعة بسبب خلاف بين محامي الدفاع محمد ناجي علاو وهيئة المحكمة. وبرر محامي الدفاع انسحابه قائلاً «كنا نعتقد أن الإجراءات الأمنية المكثفة روتينية ولن تلقي بظلالها على سير المحاكمة، فإذا بنا نجد أنفسنا أمام محكمة تكاد تكون في إجراءاتها أشبه بالمحاكم العسكرية». وانتقد المحامي علاو الإجراءات التي اتخذت بحق المشتبه فيهم الـ١٤ وقال: «لقد فوجئنا في الجلسة الماضية برغبة المحكمة في مواجهة المتهمين بالمضبوطات التي أحضرتها النيابة، وتتكوّن من ذخائر ومتفجرات قبل أن يُقدّم المدّعون بالحق الشخصي دعواهم. وقبل أن يتمكن المتهمون من اختيار دفاعهم، وإن القاضي يعلن صراحة قناعته المسبقة باعتبار الأقوال التي أدلى بها بعض المتهمين في غياب محاميهم اعترافات، مع أن تلك الأقوال وردت بناء على استجوابات باطلة». واعتبر المحامون الفترة التي منحتها المحكمة لهم للرد على اتهامات النيابة قصيرة،

وقالوا إنهم «تحوّلوا إلى أداة يُحلَّل بها ذبح المتهمين، ولإعطاء السلطات المشروعية للحكم بإعدامهم».

دارت القضية بعد تلك الجلسة في حلقة مفرغة. ومر عامان آخران من دون حصول تقدم يذكر. وجرى الانتظار حتى سنة ٢٠٠٦ حتى وجِّهت الاتهامات بالتخطيط والتنفيذ إلى عدد من زعماء القاعدة، وهم منفّذ تفجير المدمّرة الأميركية كول محمد حمدي الأهدل، الذي قال الادعاء إنه سلّم ثلاثين ألف دولار إلى منفّذَي الهجوم على الناقلة الفرنسية وهما قاسم الريمي وإبراهيم هويدي، كما وجّه الاتهام إلى ياسر المداري وفواز الربيعي. وبعد ذلك أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة بجرائم الإرهاب (محكمة أمن الدولة) أحكاماً بالإعدام والسجن لفترة تراوح بين ٣ و١٠ أعوام بحق ١٥ متهماً بالانتماء إلى القاعدة والقيام بعمليات إرهابية أبرزها تفجير ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ.

وقضى منطوق الحكم الذي أصدره القاضي بعد ١٨ جلسة، بالسجن عشر سنوات بحق خمسة أشخاص أدينوا بالتورط في عملية الهجوم على الناقلة الفرنسية، والمتهمون الذين قضوا العقوبة منذ بداية القبض عليهم هم عمر سعيد حسن جار الله، فوّاز محمد الوجيه، محمد سعيد العماري، فوزي يحيى الحبابي، ياسر سالم المداني، الذي حوكم غيابياً.

وجاء في حيثيات الحكم أن المتهمين الخمسة هاجموا السفينة ليمبورغ بقصد تدميرها واعترضوا سيرها في المياه الإقليمية اليمنية، ما أدّى إلى اشتعال الحريق فيها وتسرّب النفط منها وموت أحد أعضاء طاقمها (بلغاري).

وكان من المتوقع أن تصدر أحكام ضد المتهمين الآخرين الذين سبق أن وجهت إليهم التهمة، وهم زعماء «القاعدة» الفعليون: الأهدل والربيعي والريمي.

وأعلن المتهمون استئنافهم للحكم الذي وصفوه بالسياسي، وكان رد فعلهم إطلاق صيحات التكبير والشعارات المؤيدة لزعيم «تنظيم القاعدة» بن لادن، والمنددة بالولايات المتحدة الأميركية. كما احتج أقارب المتهمين الذين كانوا







يملأون قاعات المحكمة على الحكم، وعبّروا عن إدانتهم المطلقة له، ووصفوه بالسياسي. وشهدت قاعة المحكمة هرجاً وصراخاً، حيث تجمّع أقارب المتهمين أمام قفص الاتهام. فيما كان المتهمون يضربون بأيديهم بقوة القفص، وهم يطلقون صيحات التهليل والتكبير والأناشيد الدينية.

من المرجح حسب سير التحقيقات، واعترافات بعض زعماء «تنظيم القاعدة»، أن مهاجمة الناقلة ليمبورغ لم يكن المراد منها استهداف فرنسا تحديداً، ولذا لم تخضع للدراسة على هذا الأساس. وعلى خلاف قرار ضرب المدمرة كول، الذي صدر عن بن لادن شخصياً، فإن قرار تفجير ليمبورغ تم اتخاذه من جانب زعماء القاعدة المحليين، وكان في إطار الرد على مطاردات الأجهزة الأمنية لبعض زعماء القاعدة، في قضية المدمّرة كول وأراد هؤلاء إرسال رسالة واضحة إلى الحكم مفادها أنهم قادرون على مهاجمة السفن الأجنبية مرة ثانية.

لكن رغم رجاحة هذا التقدير وأهميته فإن عمليتي كول وليمبورغ تشكلان نقطة تحوّل، سواء من جانب «تنظيم القاعدة»، أم رؤية الدولة اليمنية لدور هذا التنظيم وتوجّهاته وخططه، أو من جانب نظرة العالم إلى دور اليمن وموقعه الجغرافي الحساس على مدخل مضيق باب المندب وقرب منابع النفط. هذا الحذر من استهداف النفط كان في محله بالنظر إلى حرص «تنظيم القاعدة» على تكرار حادثة المدمّرة كول، انطلاقاً من بُعدها السياسي ودويّها الإعلامي الذي استمر طويلاً، وما أثاره من نشوة لدى القاعدة في تقويم قدرتها على القيام بعمليات نوعية، وهو ما تمّ لها في الهجوم على ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ التي كانت تتخذ من مدينة المُكلاّ في حضرموت مرفأ لها.

# الفصل الرابع

## الولادة الجديدة للقاعدة في اليمن

كان «تنظيم القاعدة» في اليمن يتبع في صورة رسمية القيادة المركزية في أفغانستان حتى هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر. وتقول شخصيات جهادية كانت مقرّبة من بن لادن إنه طلب من أنصاره، قبل فترة وجيزة من تلك الهجمات، أن يجهزوا أنفسهم لشد الرحال إلى اليمن، ولكن تداعيات ذلك الحدث الكبير قلبت المعادلة كاملة وغيّرت الاتجاه.

كانت آلية عمل «تنظيم القاعدة» في اليمن قبل ١١ أيلول/ سبتمبر تقوم على الارتباط التام بالمركز من حيث التخطيط والتنفيذ، ويعود ذلك أساساً إلى المكانة الخاصة التي يوليها بن لادن لهذا الموقع الذي رأى فيه دائماً «أرض المدد». وقد ترجمت الآلية القديمة نفسها في العمل على نحو واضح من خلال تفجير المدمّرة الأميركية كول، الذي خطط له بن لادن شخصياً وحبك خيوطه في الخارج على مدى أكثر من عام، ولم يبق أمام الأعضاء المحليين سوى التنفيذ.

منذ محطة ١١ أيلول/ سبتمبر صار التنظيم اليمني يتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي، وأصبحت له قيادة خاصة عيّنها بن لادن نفسه، تحت زعامة الرجل الذي أشرف على تنفيذ الهجوم على المدمّرة كول، المدعو قائد سالم طالب ثنيان الحارثي «أبو علي الحارثي»، وإلى جانبه في صورة أساسية محمد حمدي الأهدل وجمال البدوي، وهما العضوان الأغنى تجربة، والأكبر سنّاً في التنظيم، واللذان كانا على معرفة شخصية ببن لادن.

إلا أن عملية المدمّرة كول التي سُجّلت كأول عملية نوعية ورسمية لـ«تنظيم القاعدة» ككل، والإشارة الصريحة إلى بدء الهجمات الكبرى، عجّلت بمقتل بعض أعضاء القيادة المحلية (أبو علي الحارثي) واعتقال البعض الآخر، مما أدّى إلى انكفاء التنظيم اليمني ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦. واقتصرت اهتمامات القاعدة في اليمن خلال هذه الفترة على متابعة الجبهات الساخنة في العراق وأفغانستان والصومال وغيرها، ونشر الأفكار والأخبار والمواد الإعلامية المتعلقة بتلك الجبهات، وإبقاء اليمن محطة انتقال وإمداد بشري لتلك الجبهات من مختلف مناطق العالم. ولكنها في الوقت ذاته كانت تعيد بناء نفسها في السجن المركزي في صنعاء، الذي كان يحتجز فيه ٢٣ من قادتها، وقد شكلت عملية هروب هؤلاء في الثالث من شباط/فبراير ٢٠٠٦ نقطة الانطلاق للولادة الجديدة التي استمرت بقوة حتى اليوم.

يرتبط «تنظيم القاعدة» الرئيسي في اليمن ارتباطاً مباشراً بالتنظيم المركزي في أفغانستان، ويخطو خطوات متفقاً عليها مع القيادة العليا، مرسومة وفق الإستراتيجية الدولية للتنظيم. لكن ذلك لم يمنع من ظهور مجموعات أو عناصر مقتنعة بفكر القاعدة ومنهجها غير أنها لا ترغب في السير على طريق طويل المدى يدوم لسنوات وفق نظرة عالمية. وعلى ذلك قامت تلك المجموعات بتشكيل خلايا لتنفيذ عمليات مستمرة، دون النظر إلى فاعليتها أو أثرها في الخصم وتأثيرها في المسار العام للقاعدة، فتكونت خلايا «كتائب جند اليمن» أولاً، ثم «الجهاد الإسلامي» الذي ظهر في عملية استهداف السفارة الأمريكية في صنعاء في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وكانت هذه الخلايا كافة تواجه بما تراه مناسباً ما تعتبره «حملة صهيو - صليبية» على المسلمين، وهي اللازمة التي تتكرر في خطابات بن لادن ونائبه أيمن الظواهري.

ويشرح التنظيم اليمني في منشوراته «منهجية القاعدة في جزيرة العرب التي لا تقبل الاستسلام، أو التسليم للسلطات المحلية، وتعتبر الأنظمة فيها كافرة مرتدة، خصوصاً رؤوس النظام والقوّات الأمنية التي تدرّبها الولايات المتحدة الأميركية،







كالأمن القومي، والحرس الخاص، وقوات مكافحة الإرهاب المشكّلة من الأمن والشرطة والمباحث».

تصدر خطابات «تنظيم القاعدة» الجديد في اليمن، وأدبياته عن الجهة الرسمية للتنظيم المعروفة باسم «مركز الفجر للإعلام»، وتعبّر عنه مباشرة نشرة «صدى الملاحم» الإلكترونية. وهو يعتمد فكرياً على تنظيرات بن لادن وخطاباته في صورة رئيسية وهي التي يشرح فيها لأهل اليمن الطبيعة الجغرافية للمعركة التي يصفها في إحدى خطبه بقوله: «رحاها تدور في بلاد الشام ورأسها فلسطين، واليمن أرض المدد، التي تمد بالرجال نصرة للمسلمين المستضعفين في كل مكان في العالم».

ويركز الدكتور أيمن الظواهري على هذه النقطة أيضاً فيقول في إحدى خطبه المنشورة على الإنترنيت: «يا مدد اليمن لا تتركوا الرويبضة (النظام الحاكم) يحوّلون اليمن إلى أرض مدد للصليبيين، احملوا السلاح في وجه الحملة الصليبية وأعوانها، وأعيدوها أرض مدد للإسلام والمسلمين، واحموا كل من يحمل السلاح في وجه الحملة الصهيوصليبية وأعوانها».

## المبايعة

تمّت في السجن عام ٢٠٠٤ مبايعة المدعو ناصر عبد الكريم الوحيشي، البالغ من العمر٣٣ عاماً، والملقب بـ«أبو بصير» أميراً لتنظيم القاعدة في اليمن. وهو شاب كتوم متخرج في أحد المعاهد السلفية للعلوم الشرعية في صنعاء، وغير معروف على نطاق التنظيم في اليمن، كان سكرتيراً لبن لادن وأمين سره وآخر شاب يمنيّ فارقه بعد معارك تورا بورا بأربعة أشهر عام ٢٠٠٢، وكان قد هاجر إلى أفغانستان في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي.

بعد مبايعة الأمير الجديد تشكّل مجلس للشورى من أعضائه قاسم الريمي «أبو هريرة الصنعاني»، رفيق «أبو بصير» في دراسته العلوم الشرعية في صنعاء

وفي هجرته إلى «الإمارة الإسلامية» في أفغانستان، تحت إمارة «أمير المؤمنين» المُلاّ محمد عُمر وقيادة حركة طالبان ١٩٩٥-٢٠٠١.

جاءت هذه المبايعة بعد مصرع قائد التنظيم «أبو علي الحارثي»، الذي عيّنه بن لادن، والذي قتله الأميركيون سنة ٢٠٠٢ بسبب دوره في التخطيط لتفجير المدمّرة كول. وشكلت مبايعة الأمير الجديد إعلان الولادة وبداية مرحلة من استقرار التنظيم بعد فترة الاضطراب التي تلت مقتل الحارثي، كما أنها بعثت بإشارات قوية إلى أن القاعدة في اليمن باتت واقفة على قدميها، لم تؤثر فيها التصفيات ولا السجن، وسوف تصبح أكثر نشاطاً وأشدّ تهديداً.

وقد اعتبرت نشرة «صدى الملاحم» على الإنترنيت الناطقة باسم «تنظيم القاعدة» (نيسان/ أبريل ٢٠٠٧) أن ولادة «تنظيم القاعدة » الجديدة، بدأت مع عملية الهروب من السجن وقالت: «سيمثل الثاني من شباط/ فبراير من العام الماضي (٢٠٠٦) آخر أيام الاستقرار السياسي للنظام الحاكم في اليمن، وبداية حقيقية لمؤشر الانتكاسة والتراجع للنظام المتعاون والحليف مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الإرهاب. ففي الثالث من شباط/ فبراير ٢٠٠٦ نجحت قيادة تنظيم القاعدة في اليمن من الهروب عبر نفق طوله ٤٥ متراً وعمقه قرابة الخمسة أمتار في واحد من أقوى السجون اليمنية تحصيناً على الإطلاق، سجن الأمن السياسي في قلب العاصمة اليمنية صنعاء». وأوضحت أن «طريقة الهروب التي نفّذتها القاعدة في اليمن جاءت بعد نجاح قيادات للقاعدة في الهروب من قاعدة باغرام الأمريكية في أفغانستان في تموز/ يوليو ٢٠٠٥، وهي القاعدة التي تحوي زنازينها مئات من عناصر المجاهدين والعلماء من حركة طالبان وتنظيم القاعدة». وأكدت النشرة أنه «بخروج قادة القاعدة بدأت رحلة الشك داخل النظام الأمني، ورحلة المتاعب داخل الأروقة الرئاسية، من تكرار طريقة الحفر بلوغاً إلى غرفة نوم الرئيس، حسب حوار غير مسجل بين الرئيس اليمني ورئيس الأمن السياسي اللواء غالب القمش».

شكّل الثالث من شباط/ فبراير ٢٠٠٦ تاريخ انبعاث جديد وقوي للقاعدة في







اليمن. وقد جرى التنبه إلى خطورة عملية فرار قيادات التنظيم من السجن، حتى أن الولايات المتحدة رفعت في اليوم التالي مؤشر الخطورة الأمنية وحالة الطوارىء إلى الخط البرتقالي، وعززت وحداتها العسكرية البحرية قبالة الشواطئ اليمنية تحسّباً لانتقال عناصر التنظيم من اليمن إلى إحدى مناطق الحرب الساخنة في الصومال أو العراق أو أفغانستان.

نجحت القيادة الجديدة التي تولاّها «أبو بصير» في إنشاء معسكرات للتدريب في بعض المناطق القبلية في أَبْيَن وشَبْوَة في جنوب اليمن، ومَأْرِب في الشمال الشرقي وقد تحوّلت تلك المناطق إلى معقل لـ«تنظيم القاعدة»، وكانت من قبل تجذب السياح شرقي صنعاء لمشاهدة آثار «مملكة سبأ» وسدّ مأرب الشهير فاستحالت في غمضة عين إلى مكان يزخر بالعداء لهم ويستهدفهم بعمليات الاغتيال والسيارات المفخخة. وتمكنت القاعدة خلال فترة وجيزة من استقطاب كثير من الشباب الذين باتوا يعدّون بالمئات حين دقت ساعة المواجهة عام ٢٠٠٦. ويقول الشيخ عبد الله الشريف أحد الزعماء القبليين في مأرب إن «العديد من الناس هنا فقدوا حقوقهم، والعديد منهم بلا عمل، وقد التقوا الأجانب المرتبطين مع القاعدة، واقتنعوا بالانضمام إليهم». ويؤكد إعلاميون يمنيون أن مدرسة إسلامية في مأرب أُسِّست على يد شخص مصري يدعى «أبو الحسن المصري» ظلت لفترة طويلة تُلقّن مبادئ «الأصولية السلفية لليمنيين والأجانب».

يتم تأهيل عناصر القاعدة من خلال الدورات الشرعية والعسكرية والأمنية التي تُقام في تلك المناطق. ووفقاً لنشرة «صدى الملاحم»: «باشرت قيادة القاعدة في اليمن أعمالها فور هروبها بفتح معسكر تدريب لها في مناطق شمال شرق اليمن. وجرى استقطاب المئات من الشباب لنقل الخبرات القتالية، والأُطر الشرعية، والأبعاد السياسية للمعركة التي تديرها أميركا مع القاعدة، في إطار «حملة صليبية» على العالم الإسلامي دشّنها الرئيس الأمريكي بوش في السابع عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١».

## الموجة القاعدية الثالثة

وقد انضاف إلى هؤلاء ما يعرف بالأجيال الجديدة للقاعدة، أو ما يمكن تسميته بـ«الموجة القاعدية الثالثة»، وهم الوقود الذي يغذي «تنظيم القاعدة» في اليمن. وبحسب تقديرات مراكز بحثية يمنية فإن ما يزيد عن ألفي شاب يمني تطوعوا للقتال في العراق، في حين أن عدداً كبيراً من اليمنيين المقيمين في الخارج ذهبوا إلى العراق. وقد باشرت الحكومة اليمنية في وقت متأخر إجراءات تعوق السفر إلى هذا البلد، وأصدرت قراراً بمنع من هم دون الـ ٣٥ من العمر من السفر إلى سورية والأردن إلا باستثناء خاص.

هذا الرصيد من المتطوعين مكّن التنظيم من تنفيذ أول عملية كبرى بعد الهروب، تمثّلت بإرسال أربع سيارات مفخخة، ضربت في وقت متزامن منشآت نفطية في صافر – مأرب، والضبة– حضرموت في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦. وقالت نشرة القاعدة: «نفذت قاعدة اليمن أولى عملياتها منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦ بسيارات مفخخة مزدوجة على المنشآت النفطية في مأرب وحضرموت. وسجلت تلك العمليات بداية الإعلان الرسمي لتراجع النفط والغاز في اليمن، حيث سجّل مؤشّر التراجع في النفط اليمني بعد عمليات القاعدة بواقع انخفاض خمسين ألف برميل يومياً في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦، وبلغ التراجع أن تعلن وكالة الطاقة الدولية أن العام ٢٠٠٦ سيكون أسوأ عام على الإنتاج النفطي اليمني، حيث سيتراجع – بحسب تقرير الوكالة الدولية – بحوالى ٦٥ ألف برميل نفط يومياً، مما سينعكس سلباً على موارد الشركات الأميركية العاملة في الحقول النفطية والميزانية الرئاسية اليمنية».

وأضافت النشرة: «تزامنت العمليات القاعدية على المنشآت النفطية مع احتدام الجدل في الحملات الانتخابية الرئاسية والمحلية، وهي الطريقة التي لا تؤمن بها القاعدة وسيلة ناجحة لاستعادة سيادة الإسلام، وهيمنته على أنظمة الحكم وحياة الناس في أي مكان من العالم».

ويقول خبراء يمنيون إن الإدارة الأميركية فهمت مغزى العمليات التي أطلقت







عليها القاعدة اسم «غزوة الشهيد أبو مصعب الزرقاوي»، وإن «المقصود منها هو ضرب المفصل الاقتصادي الذي تعتمد عليه إدارة الرئيس صالح في استمالة شيوخ القبائل وقادة المعارضة، والمفصل السياسي المتمثل في العملية الديمقراطية». ويومها صرح نائب السفير الأميركي في صنعاء نبيل الخوري (الناطق الرسمي باسم الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣-٢٠٠٤) أن «تنظيم القاعدة في اليمن تعمّد إفشال الانتخابات والديموقراطية في اليمن، بإدخال اليمن في حالة أمنية قد تلغى معها العملية السياسية».

وتحفل النشرة القاعدية بالحديث عن أهداف العمليات التي ينفذها التنظيم، والسجال الذي يدور من حولها، وجاء في أحد أعدادها: «نجحت السلطات الأمنية اليمنية ذات التدريب الأميركي والدعم الاستخباراتي السعودي في قتل أحد قيادات القاعدة في اليمن المطلوب أميركياً، فواز الربيعي، في العاشر من رمضان، مطلع تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦. ونجحت القاعدة في تصفية أحد أهم العناصر الاستخباراتية في محافظة مأرب – علي حمود قصيلة مدير مباحث المحافظة – في كمين تم استدراجه إليه في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧». ثم «جاءت ضربة الثاني من تموز/ يوليو ٢٠٠٧ لتكسر مفصلاً اقتصادياً آخر هو السياحة بقتل ثمانية سيّاح أسبان وجرح خمسة عشر آخرين في بداية الموسم السياحي لليمن»، مما أوقف الحركة السياحية القادمة من بلاد الغرب «الصليبي الكافر»، بحسب تعبير القاعدة.

والملاحظ أن عملية قتل السيّاح في مأرب كانت أكثر مهارة من عمليات الضبة–صافر (تفجير السيارات الأربع ضد المنشآت النفطية) حيث فاجأت النظام وأربكته بينما كان يحاول في «مؤتمر المانحين الدولي» المنعقد أواخر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ في العاصمة البريطانية الادّعاء بأن اليمن بلد خال من الإرهاب. وكانت السعودية قد دعت إلى هذا المؤتمر وموّلته لمواجهة تنامي «تنظيم القاعدة» ومنعه من أن يعبر حدودها. وقالت نشرة القاعدة: «مزقت عملية السياح في مأرب صورة رسمية تم الترويج لها في ذلك المؤتمر، وفي مؤتمر

استكشاف فرص الإستثمار»، الذي انعقد في صنعاء في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، قبل العملية بشهرين.

ويعتبر خبراء يمنيون أن عملية تموز/ يوليو ٢٠٠٧ التي استهدفت السيّاح الأسبان في مأرب، وعملية حضرموت التي استهدفت موكباً للسياح البلجيكيين وأدّت إلى مصرع سائحتين ومرشدهما السياحي والسائق في ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، لا تنتميان إلى عمليات القاعدة كتنظيم، ولكنهما تندرجان في إطار المنظومة الفكرية والشرعية والسياسية للقاعدة، وهي ضرب «المصالح الصليبية» في كل مكان في العالم، خصوصاً في جزيرة العرب «لإخراج اليهود والنصارى منها»، بحسب وصيّة نبوية ثابتة في صحاح الأحاديث، كما تقول القاعدة، التي تعتمدها كـ«إطار شرعي لعملياتها».

وتجدر الإشارة هنا إلى مسألة هامة تتعلق بعملية مأرب، حيث كشف عضو مجلس الشورى والعضو القيادي في الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) عبدالله مجيديع أحد مشايخ محافظة مأرب، أن الأجهزة الأمنية في المحافظة كانت على علم بنية «تنظيم القاعدة» فرع اليمن القيام بعمل إرهابي في مأرب أشرف على الإعداد له أمير الجماعة ناصر الوحيشي. وأضاف أن «الأجهزة المركزية كانت على علم بذلك، إلا أن القيادات الأمنية تجاهلت أو تساهلت في التحذيرات القادمة من المحافظة، التي اغتيل مدير أمن مباحثها قبل أشهر على يد إرهابيين في حادثة معلومة».

لقد فتح هذا الاعتراف المثير الباب أمام الصحافة المحلية المعارضة لكي تعاود طرح أسئلة حول العلاقة بين النظام والتنظيمات الجهادية، خصوصاً القاعدة، ومدى نفوذها واختراقها للأجهزة الأمنية، سواء منذ كان فوّاز الربيعي (أحد أبرز الفارّين من سجن الأمن السياسي في صنعاء ٢٠٠٦) عاملاً في مكتب رئاسة الجمهورية، أو منذ إفراج وكيل جهاز الأمن السياسي السابق، قبل هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر عن خالد بن عطاش (توفيق) أحد المتهمين في تفجيرات







نيويورك، وذلك بعد مكالمة مباشرة من زعيم «تنظيم القاعدة» أسامة بن لادن، أو تجاهل شعبة التحليل ومكافحة الإرهاب في جهازي الأمن السياسي والقومي للبيانات الصادرة عن قاعدة اليمن قبل استهداف السياح الأسبان بيومين. وأشار موقع «الاشتراكي نت» التابع للحزب الاشتراكي اليمني إلى بيان للوحيشي بثته بصوته وكالة الأنباء الإيطالية، وعدد من المنتديات الإعلامية التابعة للقاعدة في تسجيل صوتي استمر ٢٠ دقيقة، أعلن فيه أنه «قائد القاعدة في اليمن»، وأكد على أن «لا استسلام للقوات الحكومية لإنّ الإسلام لا يجتمع مع الجهل»؛ وفي خطاب أشبه بالقسم توعّد الوحيشي بالسير على الطريق الذي سلكه الحارثي والربيعي، وعلى نصرة بن لادن في السرّاء والضرّاء.

وقالت الصحافة المعارضة إن الفاصل الزمني قصير بين بيان التهديد والتسجيل الصوتي الذي صدر عن الوحيشي وبين العملية الانتحارية التي استهدفت القافلة السياحية الإسبانية كهدف سهل. وفي هذا الصدد قال موقع «الإشتراكي نت»: «لأن أسبانيا في الوقت الراهن على الأقل ليست ضمن استراتيجية التنظيم الدولي خاصة بعد انسحابها من العراق، وتخفيض تواجدها المحدود في أفغانستان ولبنان، بالإضافة إلى مواقفها الإيجابية من القضية الفلسطينية، ولكن الهدف السهل لإرسال الإرهابيين لرسالتهم إلى السلطات اليمنية وتأكيد حضورهم القوي والفعال في الساحة، كانت عبر القافلة السياحية الأسبانية التي صادف وجودها في مسرح الجريمة». ورأى «الاشتراكي نت» أن ذلك «يأتي بعد فشل القاعدة في توجيه ضربات موجعة للسلطات اليمنية، والمنشآت النفطية في صافر والضبة في عملية غزوة بدر، واستهداف المصالح الأميركية في اليمن. ويتزامن ذلك مع الاستحقاقات الأميركية على النظام في تضييق الخناق على الإرهابيين، بعد ارتفاع معدل مشاركة الجهاديين اليمنيين في العراق ولبنان والصومال، ومواجهة السلطات لذلك بشن حملة اعتقالات متقطعة في صفوف الجهاديين، وغيرها من العوامل التي بات الإرهابيون بحاجة فيها إلى استعادة دورهم واختبار قدراتهم في الساحة، في ظل القيادة الجديدة من الجيل

الثاني الذي يعتمد كلياً على الجيل الثالث من الشباب، الذين يتم تدريبهم وإرسالهم إلى ساحات الجهاد في العراق».

ورأى الموقع أن العملية الانتحارية لم تخلُ من بصمات الأفغان العرب، الذين طالما تلكأ النظام عن دخول مواجهة معهم.

ظل «تنظيم القاعدة» في اليمن يهدد عبر نشرته الدورية «صدى الملاحم» بعمليات قادمة، بينما تتوعد «كتائب جند اليمن» بالرد والانتقام لمقتل عناصر نشطة فيها، و«الجهاد الإسلامي» استمهل الحكومة مدة معيّنة للإفراج عن المعتقلين، وإلا فإن سفارات وأهدافاً أخرى ستكون مسرحاً لعمليات قادمة؛ فضلاً عن الخلايا الفكرية التي تبثّ وعي «التوحيد والجهاد»، وهي أعداد مضاعفة من الخلايا الميدانية. يجري هذا في ظل واقع سياسي محتقن، واقتصادي متدهور، وإعلان رسمي متكرر بالتعاون المستمر في حرب الإرهاب. وقد تبيّن أنه كلما ازداد التعاون في هذه الحرب وجدت القاعدة بيئة خصبة تتعاون معها ضد الحلف الأميركي المسمّى «مكافحة الإرهاب».

لعلّ ما يلفت في حضور جماعات العنف المسلح في اليمن هو ذلك التنوّع في فروع المجموعات ومُسمّياتها، والتي تحرص بشكل عام على الانتساب إلى الجماعة الأم القاعدة، وهذا الأمر يتكرر عادة في مناطق التوتّر التي لا توجد للقاعدة فيها مناطق مركزية ومعسكرات تدريب وقطاع سيادي تبسط فيه سلطتها. ويمكن إرجاع هذا الحرص على أبوية الفكر القاعدي، والانتساب إليه، إلى أن كثيراً من هذه المجموعات من الأجيال الجديدة التي لم تدرك، بحكم حداثتها، مرحلة تأسيس التنظيم، وبالتالي لم تُبنَ بإشراف القاعدة، وتحت نظر قياداتها التنظيمية، لكنها تؤمن بالفكر القاعدي كأيديولوجية تغييرية، وفي الوقت ذاته تخص نفسها باسم مستقل كنتاج محلّي، له خصوصيته التنظيمية على أرض الواقع.

وهناك سبب أمني ولوجستي آخر لمثل هذه المسمّيات المستقلة يتمثل في حرص هذه المجموعات على تمويه عملياتها بطرح نفسها كمجموعات جديدة







مقطوعة الصلة عن المجموعات السابقة، وهذا من شأنه أن يحدث إرباكاً في ملاحقة عناصرها وتتبع سوابقهم الجنائية.

## أجانب إلى جانب «القاعدة» في اليمن

لفت الانتباه كثيراً إعلان الأجهزة الأمنية مصرع المصري بسيوني أحمد دويدار شمال العاصمة صنعاء، على خلفية الهجوم الانتحاري ضد السيّاح الأسبان في مأرب في الثاني من تموز/يوليو ٢٠٠٧، وتأكيد موقع «سبتمبر نت» التابع لوزارة الدفاع أن دويدار هو أحد قادة القاعدة المطلوبين لعدة أجهزة مخابرات بينها المخابرات المصرية، وكان على علاقة واسعة وفعّالة مع عناصر «تنظيم القاعدة» في العراق ومصر وسوريا واليمن، ويقدم لهم التسهيلات في تزوير الجوازات والوثائق الرسمية. وهو ما يشير إلى أن الأجهزة الأمنية اليمنية كانت تضع دويدار مثل بقية العناصر تحت المجهر، دون إيجاد مبرّر لعدم إلقاء القبض عليهم أو تسليم المصري لبلاده.

وترددت في هذه الفترة معلومات غربية وعربية مُفادها أن في اليمن أجانب يخضعون للتدريب. وقد جاءت عملية طائرة ديترويت أخيراً لكي تحمل الأجهزة البريطانية على كشف بعض المعلومات في هذا الصدد. فقد نقلت صحيفة «الغارديان» البريطانية عن جهاز الاستخبارات البريطاني الـ(MI5) قوله بعد العملية إنه «على علم بأن عدداً من ذوي الجنسية البريطانية أو المقيمين في بريطانيا قد تدرّبوا في تلك المعسكرات، في مناطق لا تخضع للسيطرة الحكومية»، كما أن شبهة دارت من حول التقنيات المستخدمة في عملية ديترويت، والمتفجرات التي استُخدمت في تفجيرات قطارات الأنفاق في لندن في تموز/يوليو ٢٠٠٥.

ونسبت صحيفة «فرانكفورتر الغماينه» في العاشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى مسؤولين ألمان أنهم أعربوا عن قلقهم للحكومة اليمنية من تلقي إسلاميين من أصول ألمانية التدريب في اليمن. ونقلت عن مقربين من المستشارية قولها: «نحن نراقب بقلق إقامة إسلاميين من ألمانيا في اليمن». وذكرت الصحيفة

نقلاً عن مصادر مقرّبة من أجهزة الأمن الألمانية أن عشرة إسلاميين وافدين من ألمانيا، ستة منهم اعتنقوا الإسلام، يتابعون الدراسة في مدرسة «دار الحديث» القرآنية في «دماج» شمال غرب اليمن. وأضافت: «لقد مرّ ما بين ٢٠ و٣٠ إسلامياً من ألمانيا عبر هذا المركز لتعليم الإسلام الأصولي».

وترى الاستخبارات الداخلية الألمانية بحسب الصحيفة، أن مدرسة «دار الحديث» (أسّسها الشيخ مُقبل الوادعي لنشر الفكر السلفي في وجه الفكر الزيدي)، التي تتوجه بشكل أساسي إلى معتنقي الإسلام هي «أحد أهم مراكز التدريب على الجهاد». وأشارت الصحيفة إلى موقع على الإنترنت باللغة الألمانية يروّج للمدرسة، ويتهجم على اليهود والمسيحيين. وقد فتحت نيابة ميونيخ في عام ٢٠٠٨ تحقيقاً حول المسؤول عن الموقع، وهو ألماني من محيط مدينة «فريبورغ» اعتنق الإسلام ويقيم في اليمن، بتهمة إنشاء منظمة إجرامية والتحريض على الكراهية، بحسب الصحيفة.

ولعلّ الأمر الأكثر إثارة على هذا الصعيد ما كشفه تقرير لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ من معلومات حول ٣٦ سجيناً أميركياً سابقاً اعتنقوا الإسلام في السجن توجهوا في عام ٢٠٠٩ إلى اليمن، والسبب المعلن لذهابهم الى هذا البلد هو دراسة اللغة العربية. وأضاف التقرير: «بحسب أجهزة استخباراتنا، فُقِد أثر بعض هؤلاء الأميركيين ويُشتبه في أنهم التحقوا بمعسكرات تدريب تابعة لتنظيم القاعدة في مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة».

ثم إن الملابسات التي أحاطت بدراسة النيجيري عمر الفاروق عبد المطّلب في صنعاء وجّهت الأنظار إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به المعاهد والجامعات الأكاديمية المتخصصة في تدريس اللغة العربية والعلوم الشرعية في تسهيل دخول عناصر «تنظيم القاعدة» إلى اليمن، من خلال منحهم طلبات التحاق بالدراسة في هذه الجامعات والمعاهد. وهو الأمر الذي دفع السلطات الرسمية في مطلع العام الحالي إلى اتخاذ إجراءات أمنية احترازية تستهدف تجفيف منابع الإمدادات





البشرية لـ«تنظيم القاعدة»، والحد من فُرص تسلّل عناصر التنظيم الأجانب. وتمثلت التدابير الأمنية الوقائية في استئناف سلطات الهجرة والجوازات اليمنية حملات تفتيش وتدقيق واسعة النطاق في الأوضاع القانونية للمقيمين الأجانب، وإخضاع كل من يُشتبه في تحركاته أو أنشطته لإجراءات ترحيل قسري شملت ما يزيد على أربعة آلاف من المقيمين الأجانب، وبدأت فرض رقابة مسبقة على طلبات الراغبين في الدراسة في المعاهد والجامعات اليمنية، من خلال إنشاء قاعدة بيانات تعريفية لطلبات الالتحاق المسبق.

لكن إبقاء الطلاب الأجانب في اليمن تحت أعين الرقابة لرصد القلّة القليلة منهم التي تجنح إلى الفكر الجهادي والعنف أمر غير ممكن، كما قال دبلوماسي غربي لوكالة الصحافة الفرنسية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. أوضح الدبلوماسي الذي طلب عدم الكشف عن هويته: «أولاً، ليست لدينا أي فكرة على الإطلاق عن عدد هؤلاء. وليس هناك أي رقم يُعتدّ به (...) مبدئياً هم مسجلون، ولكن في الواقع لا أحد يعرف كم هو عدد مدارس اللغة أو الشريعة تحديداً في البلاد، إذ يمكن لأي مسجد أن يفتتح مدرسة من هذا النوع».

وذكرت الوكالة أن على أحد طرق العاصمة اليمنية صنعاء تنتشر حوالى عشر مدارس صغيرة للغة العربية. وحالة النيجيري عمر فاروق عبد المطلب، الذي تغيّب لشهرين ونصف الشهر عن مدرسته، حيث كان يدرس اللغة العربية، قبل أن يظهر على متن طائرة الركاب الأميركية التي حاول تفجيرها أثناء رحلة بين أمستردام وديترويت يوم عيد الميلاد، أبلغ دليل على سهولة الاختفاء في اليمن من دون لفت الأنظار.

وأضافت الوكالة الفرنسية نقلاً عن الدبلوماسي الغربي: إذا كان نظام منح التأشيرات للطلاب يفرض تسجيل هؤلاء في مدارس وإبلاغ السلطات عن مكان وجودهم فإن هذا النظام ليس معقّداً ومن السهولة بمكان الالتفاف عليه في بلد يستشري فيه الفساد. و«بمجرد وصولكم إلى المطار تشترون فيزا سياحية لثلاثين

يوماً، ومن ثم يلزمكم دفع حوالى ٤٠٠ دولار من البقشيش للحصول على فيزا لمدة سنة».

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعلنت السلطات اليمنية بضغط من شركائها الغربيين، وقف العمل بنظام منح تأشيرات سياحية لمدة شهر في المطارات اليمنية. وقال أحد الخبراء اليمنيين للوكالة الفرنسية إن «اليمن يفرض فعلاً تأشيرات طلاب أو تأشيرات إقامة، ولكن عندما يصل الناس إلى هنا من الصعب ترصّدهم وتعقّبهم ويمكنهم الاختفاء في البلاد».

وأشار الخبير إلى أن المؤسسات والجامعات الخاصة تحظى بأوضاع استثنائية، ومن أبرزها جامعة الإيمان للعلوم الشرعية في صنعاء المملوكة من قِبل الزنداني، ومعهد المصطفى في تريم حضرموت، وجامعة الأحقاف في حضرموت، وفي ما عدا الثالثة فإن كلاً من الأولى والثانية كانتا ضمن قائمة تضم ١٦ موقعاً سلّمتها السلطات الأميركية إلى اليمن قبل أعوام مطالبة بإغلاقها لكونها تمثل ملاجئ لعناصر القاعدة. لكن الحكومة رفضت لاعتبارات سياسية تتعلق بسيطرة «حزب التجمع اليمني للإصلاح» على هذه المعاهد التعليمية، وأخرى أمنية تتعلق باستعانة هذه المعاهد بكوادر تعليمية عربية وإسلامية، ينتمي بعض منها إلى منظمات وجماعات جهادية محظورة.

## قيادة موحّدة

أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ انتقل «تنظيم القاعدة» في اليمن والسعودية إلى مرحلة متقدمة حين أُعلن تشكيل قيادة رباعية جديدة موحّدة لتنظيم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب»، مكوّنة من يمنيين فارّين من سجن المخابرات اليمنية في الثالث من شباط/فبراير عام ٢٠٠٦، وسعوديّين أحدهم عائد من معتقل غوانتانامو.

جرى تنصيب اليمني ناصر عبد الكريم الوحيشي «أبو بصير» أميراً للتنظيم، وهو أحد المتبقين الثلاثة في التنظيم من مجموعة الـ٢٣ الفارّين من سجن الأمن







السياسي (المخابرات اليمنية) في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ومصدر أهميته الرئيسي هو أنه كان يشغل موقع السكرتير السابق لزعيم القاعدة أسامة بن لادن.

وشغل منصب نائب الأمير السعودي العائد من معتقل غوانتانامو عام ٢٠٠٧ سعيد علي الشهري «أبو سفيان الأزدي». أما العضوان الآخران في قيادة التنظيم الموحّد فهما قاسم الريمي «أبو هريرة»، اليمني الجِنسية، وهو أحد الفارّين من سجن المخابرات اليمنية بمعِيّة الوحيشي، وقد شغل في التشكيلة الجديدة منصب القائد العسكري للجماعة. ومحمد العوفي «أبو الحارث»، السعودي الجنسية، الذي تم تعيينه قائداً ميدانياً للتنظيم.

وجاء في بيان إعلان تشكيل القيادة الجديدة الذي تلاه في شريط تسجيلي أعضاء القيادة الأربعة، وأكّده أمير المجموعة (الوحيشي) في مقابلة صحافية مع وسيلة إعلام يمنية، أن «القيادة أصبحت مُشتركة بين يمن الإيمان وأرض الحرَمين، وأن الطريق إلى غزّة وبيت المقدس تبدأ من إزاحة الحكّام».

هذا التطوّر المفاجئ في مسار التنظيم، الذي يُعتقد أنه قد مُني بهزيمة ساحِقة، طرح على معسكر الحرب ضد الإرهاب تحدّيات جِدّية، خصوصاً بعد إعلان انتقال القيادة إلى اليمن، والظهور العلني المُصوّر للقيادة الجديدة الموحّدة لأول مرّة، تلك القيادة المكوّنة من عناصر الجيل الجديد الثاني للقاعدة والتي امتدحت بن لادن والظواهري والزرقاوي.

جرى النظر إلى هذا الحدث على أنه مؤشر أكيد على بقاء «تنظيم القاعدة» قوياً، وقادراً على إرباك كل الحسابات والإجراءات المتخذة في مجال مكافحة الإرهاب، سواء منها الإجراءات الاحتوائية أو الزجرية. وذلك على عكس التحليلات التي شاعت في الفترة الأخيرة، والتي كانت قد اعتَبرت أن ظهور القاعدة تحت مُسمّيات غير معهودة مثل: «كتائب التوحيد» و«جُند اليمن» و«الجهاد في اليمن» و«قاعدة الجهاد في اليمن وشِبه الجزيرة العربية»، عقب كل عملية من العمليات التي كان اليمن مسرحاً لها خلال العامين الماضيين، مؤشرات على ضعفها وانقسامها وعدم توحيد جهودها.

واللافت في خطاب القيادة الموحدة الجديدة أنه جاء مؤكداً لواحدية الجهاد واستمراره، كما أنه تناغم في حُججه وأسانيده الفقهية والشرعية مع الخطاب الدارج الذي تستخدمه القاعدة عادة لتبرير هجماتها على مصالح الدول الغربية، كالسفارة الأميركية التي عدّتها «وكراً للتآمر في البلاد، وعلى مصالح الدول العميلة التي تستضيفها وتُؤويها»، بحسب البيان. ويرى بريان أونيل الباحث الأميركي المتخصص في شؤون اليمن أن «القاعدة في شبه الجزيرة العربية تبنّت استراتيجيات إعلانية مستمدة من العراق، وحملات دعائية فعلية، منتجةً أشرطة الفيديو بسرعة كبيرة» بعد العمليات، مع الحرص على «ربطها بمخاوف محلية» مثل تفاقم الحركة الانفصالية في الجنوب. «فهذه هي طريقتهم ليقولوا للسكان المحليين: نحن إلى جانبكم». ويضيف أن فهم القاعدة لهذه الدروس المستقاة من العراق، التكتيكية منها والسياسية، دفعها إلى الحد الذي يجعلها في «طليعة الموجة التالية من الجهاد». وبالفعل، وعلى غير العادة، يُلاحَظ الحضور الإعلامي القوي لخطاب القاعدة، بالتزامن مع إعلان القيادة الجديدة، الذي استُخدمت فيه شتى الوسائط المصورة والمسجّلة والمقروءة، بغية ترك انطباع لا يقتصر على إظهار مدى تنسيق هذا التنظيم وقوته بل يؤكد أيضاً مدى إصراره على مواصلة عملياته هذه المرّة ضد المصالح الغربية وضد اليمن والسعودية، مما يترك الكثير من علامات الاستفهام حول مدى فاعلية وتأثير استراتيجية الحرب على الإرهاب، حاضراً ومستقبلاً، لا سيما تلك المعتمدة من قِبل اليمن والسعودية، اللتين طرحت عليهما القيادة الجديدة تحدّيات مشتركة تتطلب الانتقال من حالة الارتياب المتبادل إلى تنسيق الجهود حيال هذه الظاهرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بقدر ما تبين جدوى الآليّات والخيارات المطبقة في السعودية حيال تفكيك «تنظيم القاعدة»، خصوصاً لجهة محاولات «المناصحة»، بقدر ما تبيّن فشل سياسة الدولة اليمنية في استيعاب قيادات التنظيم في الأجهزة اليمنية، وهو الأمر الذي أعطى مفعولاً عكسياً تماماً. وذلك أن القاعدة استفادت من محاولات النظام تجنيدها لمصلحته من أجل تنفيذ برامجها







الخاصة، وهذا ما تجلّى بوضوح في قضية المدمّرة الأميركية كول، حيث تبيّن استغلال زعماء القاعدة التسهيلات الأمنية الرسمية للوصول إلى أهدافهم.

أما في السعودية فقد أدّت محاولات استيعاب القاعدة إلى نتائج ملموسة، حيث إن نسبة العائدين إلى التنظيم من الذين خضعوا للمناصحة تُعتبر طفيفة، فلم يجر الحديث عن أكثر من عشرة سعوديين تسرّبوا إلى اليمن من بين المعروفين بممارسة العمل المسلح، أو من بين العائدين من غوانتانامو. ومن هؤلاء اثنان من أعضاء القيادة الجديدة للقاعدة في اليمن والسعودية، عائِـدان من غوانتانامو، وسبق لهما أن خضعا لإعادة تأهيل ضـمن برنامج «المناصحة»، الذي تتبعه وزارة الداخلية السعودية بغية إعادة إدماج المتشددين مجدداً في المجتمع.

استحق الجهد السعودي الإشادة الأميركية، وحاولت واشنطن إقناع اليمن بنقل معتقليه في غوانتانامو إلى السعودية لإعادة تأهيلهم. وقد كشف الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في حديث صحافي عام ٢٠٠٩ عن عرض أميركي في هذا الصدد، إلا أنه رفض المقترح الأميركي وأكـد أن اليمن سيطبّق برنامجاً خاصاً به داخل أراضيه. وجاء هذا الحديث بعد عدة أعوام من الجهد اليمني في هذا الاتجاه، سواء من خلال الوساطات القبلية أو عبر الإغراءات بالمناصب التي قُدّمت لأعضاء القاعدة، أو عن طريق اللجنة التي شكلها الرئيس صالح بعد غزو العراق، برئاسة وزير الأوقاف القاضي حمود الهتار وارتكز عملها على قضية «التوبة» و«إصلاح المغرر بهم». وهذه اللجنة هي التي شرّعت عمليات الإفراج المشروطة عن المئات من الشباب المعتقلين، ومعظمهم من مواليد السعودية، أو من سكان «حي مسيك» بصنعاء، حيث مقر الأمن القومي الذي يرأسه مدير مكتب الرئيس صالح اللواء علي الآنسي، ويديره حالياً نجل شقيق الرئيس الأكبر العميد عمّار محمد عبدالله صالح.

وقد شرح القاضي الهتّار عضو المحكمة الاستئنافية العليا ورئيس لجنة الحوار مع العائدين من أفغانستان الأسلوب الذي استخدمه في إقناع ٢٤٦ من قياديي وعناصر القاعدة بالتوبة والتخلي عن أفكار العنف. وقال في حديث إلى صحيفة

«الشرق الأوسط» السعودية في السادس من آذار/ مارس ٢٠٠٤ خلال زيارة له إلى لندن إن «أفكار التطرف والإرهاب كانت راسخة رسوخ الجبال في عقول عناصر القاعدة» الذين تحاور معهم.

وكشف الهتار أن الحوار مع عناصر القاعدة كان ساخناً، «لأنهم كانوا أكثر العناصر علماً وفهماً للدين، ولكن من خلال منظورهم الخاطئ، الذي يؤمنون به. وقلنا لهم منذ الجلسة الأولى إن كان الحق معكم اتبعناكم، وإن كان الحق معنا اتبعونا». ووصف عمل اللجنة بأنه مثل «عمل الطبيب الذي يعتمد على التشخيص ثم العلاج». وقال إن «الإفراج عن ٢٤٦ من قياديي القاعدة جاء إثر التزام هؤلاء بنتائج الحوار المتمثلة في نبذ العنف والتطرف واحترام حقوق غير المسلمين، ومنها حرمة دمائهم وأموالهم وأعراضهم وعدم المساس أو التعرّض لسفارات الدول الشقيقة والصديقة في اليمن». ونفى أن يكون قد التقى الدكتور سيّد إمام الشريف مؤسّس «جماعة الجهاد» المصرية، أو أياً من الأصوليين المصريين، رغم علمه بوجودهم على الأراضي اليمنية.

لكن تبيّن أن قبول بعض قيادات القاعدة للحوار أو اتّباع برامج التأهيل لم يكن سوى مناورة. والدليل هو عودة بعض من خضعوا لتلك البرامج مجدداً إلى واجهة الجهاد المسلّح، وتأكيدهم في إعلان القيادة الجديدة الموحدة، كما جاء على لسان السعودي سعيد الشهري «أبو سفيان الأزدي» العائد من غوانتانامو، أن «السجن لم يزدنا إلاّ إصراراً على القتال». وقال إن بعض الحكام شاركوا في تعذيبهم واستجوابهم بإرسالهم محققين إلى المعتقل.

ويدخل في هذا السياق ملف آخر لم يُطْوَ بعد، يتعلق ببقية المعتقلين اليمنيين في غوانتانامو الذين بدت مشكلتهم عصِيّة على الحل ونقطة خلاف بين صنعاء وواشنطن، فاليمن كان يطالب بعودتهم إلى بلدهم وتسلّمهم بدون شروط، بينما كانت واشنطن تحاول ترحيلهم عام ٢٠٠٩ إلى الجار السعودي بـ«زعم خضوعهم للتأهيل».

وفي أواسط العام ٢٠٠٩ تناهت أخبار عن موافقة اليمن على تسلّم السعودية







لمعتقليه، كان آخرها ما قاله وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس نهاية أيار/ مايو ٢٠٠٩ من أن الولايات المتحدة طرحت فكرة إرسال المعتقلين اليمنيين إلى السعودية، وذلك في إطار سعي واشنطن لإغلاق سجن غوانتانامو. وفيما أشاد غيتس ببرنامج السعودية في إعادة تأهيل المعتقلين توقع أن يكون اليمن أقل قدرة على تولي أمر العائدين الذين يبلغ عددهم قرابة ٩٧ معتقلاً.

في المقابل تفيد مصادر في وزارة الخارجية اليمنية أن صنعاء طلبت مراراً، وما تزال تطلب من الولايات المتحدة تسليمها المعتقلين اليمنيين في غوانتنامو فوراً وإعادتهم إلى بلدهم وأُسرهم. وشددت مصادر حكومية يمنية على أن اليمن يرفض بشكل مطلق الموافقة على إرسال معتقلين يمنيين إلى أي بلد آخر، ولا يقبل المساومة في هذه القضية.

وكان الرئيس صالح رفض المقترح الأميركي بنقل اليمنيين المعتقلين في غوانتانامو إلى السعودية. وذلك في مقابلة مع مجلة «نيوزويك». وأكد أن الحكومة اليمنية بصدد بناء مركز تأهيل في صنعاء سيستضيف المعتقلين العائدين وأُسرهم، وذلك لمحاولة إقناعهم بنبذ التطرف والعنف.

وفي منتصف أيار/ مايو ٢٠٠٩ نظم أهالي معتقلي غوانتانامو مظاهرة احتجاجية أمام مجلس الوزراء اليمني بصنعاء طالبوا فيها الحكومة بضرورة الإسراع في تسلّم المعتقلين وإطلاقهم فوراً.

واعتبرت منظمات حقوق الإنسان اليمنية أن «المفارقة العجيبة تكمن في تعامل الحكومة السعودية مع اليمنيين بالسجون السعودية في قضايا مدنية أو كونهم تسللوا إلى الأراضي السعودية بحثاً عن فرصة عمل، وهؤلاء يتعرّضون لأشكال من التعذيب النفسي والبدني ويعانون أوضاعاً سيئة جداً، فكيف يتم تسليم السعودية يمنيين معتقلين في غوانتانامو، كيف سيكون حالهم ووضعهم»؟

وفي حين تؤكد المصادر اليمنية الرسمية رفضها للمقترح الأميركي بإرسال المعتقلين اليمنيين إلى السعودية، تتضارب المعلومات بشأن طلب الحكومة اليمنية مبالغ مالية من واشنطن مقابل تأهيل المعتقلين العائدين في مركز تقرر تشييده في

صنعاء. ورددت مصادر أميركية وإعلامية مختلفة أن اليمن رفض تسلُّم معتقليه قبل الحصول على ١٠٠ مليون دولار لقاء تكلفة عملية التأهيل. وبالرغم من نفي المصادر اليمنية الرسمية غير مرة لذلك أشارت التصريحات الرسمية إلى مبلغ ١١ مليون دولار كتكلفة لعملية التأهيل، وأن ذلك جاء بالاتفاق مع الحكومة الأميركية.

## تحدّ مشترك

يعتقد الباحث الأميركي بريان أونيل أن القاعدة تمثل تحدّياً متنامياً يهدد الحكومة اليمنية التي تبدو قواها الأمنية، كما هي الحال في باكستان، غير مستعدة وعاجزةً عن مواجهة هذا التحدي بشكل كامل. ويقول إن المفارقة تكمن في أن أحد الأسباب الأساسية لفشل القاعدة النهائي في العراق كان زيف ادعاءات إدارة بوش قبل الحرب بشأن قوة تلك المنظمة في ذلك البلد، فلم يكن لها أي وجود يُذكر في العراق، ويُعتبر ظهورها هناك نتيجة للغزو والاحتلال الأميركي. وبعد مجيء منظمي القاعدة إلى العراق فشلوا في الاندماج بفاعلية في المجتمع العراقي، فقد نفّروا العراقيين بسبب وحشيتهم ورؤيتهم الكبرى عن خلافة إقليمية لم تثر اهتمام القوميين العراقيين السنّة. ويشير الباحث الأميركي إلى أن القاعدة في شبه الجزيرة العربية قد تعلمت كما يبدو من أخطاء فرعها العراقي. ويذكر أن أحد أهم الأسس في تقدّم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وفي اليمن هو مدى نجاح هذه الحركة في ربط نفسها بمجموعة من الانتقادات المحلية الموجهة ضد الحكومة (بما فيها ادّعاءات بممارسة التعذيب، والغضب الذي مازال يعتمل بسبب الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤). ويقول أونيل إن «الموهبة الحقيقية للقاعدة في شبه الجزيرة العربية تكمن في عدم نسيانها ما يجعل من موطنها منطقة فريدة، فتناولت إخفاقات الحكومة المحلية، وتواصلت مع الشعب على مستوى القبائل من دون أن تنسى نضالها العالمي. وبذلك نجحت القاعدة المعاد بناؤها في التفوق على التنظيمات السابقة، مشكلةً خطراً محتملاً كبيراً».







وفي هذا السياق يرى أغلب الخبراء المتابعين للشؤون اليمنية أن إعلان القيادة الموحّدة لـ«قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» طرح على اليمن والسعودية ضرورة تنسيق جهودهما في التعامل مع هذا التطور الجديد عبر تكثيف تعاونهما الأمني إلى أقصى حد، بعد أن اتسمت الفترة السابقة بتحميل الرياض لصنعاء مسؤولية تسرّب الأسلحة إلى أراضيها.

وقد حتمت التطورات الأخيرة على الدولتين التعاطي مع المسألة بروح جديدة لأن الأمر لا يتعلّق فقط بالإعلان عن ميلاد القيادة الموحّدة، فقبل ذلك ظهر العديد من الوقائع التي تؤكِّد أن البلدين ما زالا عُرضة لعمليات منسّقة من قِبل هذه الجماعة. وقد أحبطت قوات الأمن اليمنية في آب/أغسطس ٢٠٠٨ عند مداهمة خلية للقاعدة في مدينة «تريم» شرق البلاد مخطّطاً لعمليات كبيرة كانت تستهدف البلدين. كما أعلنت قوات الأمن اليمنية مُداهمة مخبأ لخلية أخرى من القاعدة في العاصمة صنعاء في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أسفرت عن مصرَع اثنين من أعضائها، أحدهما سعودي الجنسية ويُدعى سالم محمد مقصف، وهو من العناصر المطلوبة لسلطات الأمن في البلدين، والقتيل الثاني يدعى بدر داؤود صالح مشرع، وهو يمني من مواليد السعودية. وألقي القبض على عنصر ثالث، ويدعى عبدالرحمن علي محمد الغرابي وهو أيضاً يمني من مواليد السعودية، كما ألقي القبض في اليمن على سعودي يدعى حسن حسين بن علوان، وصِف بأنه المموّل الفعلي للعمليات التي تنفّذها القاعدة في اليمن والسعودية، وذكرت وزارة الدفاع اليمنية على موقعها الإليكتروني أنه «يُعدّ من أخطر العناصر الإرهابية».

تؤكد هذه المعطيات أن الأمر لا يتوقف على التداخل الجغرافي في البلدين، وأن ثمة تنسيقاً وتلاقياً في الأفكار إلى درجة كبيرة. وهذا ما أكـده الخبير في الجماعات الإسلامية والصحافي اليمني عبد الإله حيْـدر شايع الذي أجرى المقابلة الصحافية الشهيرة في الأسبوع الثالث من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ مع قائد التنظيم الجديد «أبو بصير»، التي حدّد فيها منطلقات التنظيم للفترة المقبلة. قال

شايع إن عدداً من المقاتلين الأجانب، كان بعضهم ملثّماً وآخرون مكشوفي الوجوه، حضروا المقابلة التي أجراها مع زعيم التنظيم، وأشار إلى أنه كان من ضمن هؤلاء عدد من السعوديين، من بينهم القيادي السعودي المطلوب من قِبل السلطات السعودية واليمنية نايف بن محمد القحطاني الملقب بـ«أبو همام».

وازدادت الخشية لدى الكثير من الأوساط المحلية والدولية من أن يتحوّل اليمن هذه المرّة إلى «أفغانستان ثانية» لـ«تنظيم القاعدة»، حيث تتوافر له مجموعة من المعطيات المساعدة على تغلغله في بعض المناطق اليمنية النائية، ولا سيّما القبلية منها، التي يكاد يغيب فيها حضور الدولة، وبخاصة ما يُعرف بـ«المثلث الصحراوي» (شبوة-الجوف-مأرب)، وهي مناطِق مفتوحة على السعودية مثل مأرب والجوف، وتشكل بيئة مؤاتية من الناحية الجغرافية لنشاط هذه الجماعات لاتسامها بشدة التعقيد الاجتماعي والطبوغرافي، والتي يصعب اختراقها أو الوصول إليها بسهولة. أضف إلى ذلك أن تلك المناطق تفتقر إلى البنى التحتية وتُعاني ضعف الخدمات وارتفاع معدّلات الفقر وانتشار الأمية، مما يسهل تغلغل القاعدة في أوساطها ويساعدها على استقطاب عناصر منها، فضلاً عن أنها مناطق تنتشر فيها تجارة الأسلحة على نطاق واسع، حيث تعتبر الأعراف القبلية السّلاح ضرورياً لحماية كيان القبيلة وجزءاً من شخصيتها وقيمة رمزية تستوجبها الهيبة، وتفرض احترامها لدى القبائل الأخرى. وهو الأمر الذي شجعته الدولة اليمنية التي سمحت لبعض ضباطها بفتح أسواق حرة علنية لبيع السلاح الذي يصل حتى إلى المدافع المضادة للطائرات والمصفحات، مثلما كان عليه الحال في «سوق الطلح» في صعدة منذ الثمانينيات.

يُضاف إلى هذه العوامل عامل هام جداً، وهو أن التنظيم استفاد من علاقات قوية مع بعض مشائخ القبائل والضباط الكبار الذين ظلوا يقدّمون له دعماً مادياً ومعنوياً لأعوام طويلة، في إطار سياسة استخدامه كورقة إقليمية ودولية لاستدرار المساعدات والدعم. من جهة ثانية يؤكد العديد من مشايخ القبائل أن قبائل مأرب عملت طوال السنوات الماضية على تنظيف مناطقها من عناصر القاعدة وتسليمهم







إلى الدولة شريطة الحصول على مشاريع تنموية حكومية وأميركية. لكن عدم وفاء الأميركيين بوعودهم وحرمان تلك المناطق من المشاريع التنموية جعلا بعض القبائل تتهاون في مطاردة العناصر الإرهابية، وأحياناً تغضّ الطرف عن وجودهم في الجبال القريبة من مدينة مأرب التاريخية.

وتؤكد صدق هذا الرأي سلسلة المواجهات التي دارت بين القاعدة والقوات الحكومية خلال الأشهر الأخيرة. والملاحظ هو فشل الدولة اليمنية في توجيه ضربة قاضية للقاعدة في هذه المناطق، رغم استعانتها بدعم عسكري أميركي مباشر، تمثّل في الضربات الجوية. ويعود الإخفاق إلى احتضان قبائل المنطقة لعناصر القاعدة، والدفاع عنهم.

## تزايد العمليات

تشير عملية الرصد والمتابعة الرسمية لنشاط «تنظيم القاعدة» في اليمن إلى تزايد نسبي في العمليات التي نفّذها التنظيم في اليمن عام ٢٠٠٩. ولم تخرج تلك العمليات عن الخط الذي تم رسمه في الأعوام الثلاثة الأخيرة وكانت علامته الرئيسية هي الهجوم الذي استهدف السيّاح الأسبان في محافظة مأرب في تموز/ يوليو ٢٠٠٧، والذي شكّل انطلاقة للعمليات النوعية، حتى أن السفارة الأميركية في صنعاء أصدرت مذكرة للأميركيين في اليمن تدعوهم إلى توخّي الحذر مشيرة إلى أن «التهديد الإرهابي في اليمن يتطور - و - نرى الآن أعمالاً إرهابية لم نر مثيلاً لها من قبل في اليمن» في إشارة إلى الهجوم على السيّاح الأسبان. وجاء في رسالة نُشرت على موقع السفارة على الإنترنت بتاريخ ٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٧: «قد يستمر استهداف المصالح الغربية. هذا التهديد المتنامي ليس مؤقتاً، وسيبقى معنا في المستقبل القريب».

وبالفعل لم يكن هذا التهديد مؤقتاً، حيث لم يتأخر كثيراً الهجوم الذي استهدف سفارة الولايات المتحدة في العاصمة صنعاء في ١٧ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٨. وقد اعترفت المصادر الرسمية أن العملية التي استهدفت السفارة

الأميركية شكلت نقطة تحوّل في مسار تعاطي الأجهزة الأمنية في اليمن مع «تنظيم القاعدة». فقد عمدت تلك الأجهزة إلى تغيير استراتيجية المواجهة مع التنظيم عبر اتخاذ إجراءات جديدة تمثلت في الملاحقات الأمنية الواسعة، ومضاعفة الجهود الاستخباراتية على الصعيد المحلي، وعلى صعيد التنسيق والتعاون الاستخباراتي مع الدول الأخرى وفي مقدمها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. كما عمدت إلى تحديث وتطوير أجهزة ووحدات مكافحة الإرهاب (وهي الوحدات المستحدثة منذ حوالى عشر سنوات في عدد من الأجهزة الأمنية)، بالإضافة إلى تفعيل وزيادة مساحة المواجهة على مستوى القضاء، عبر تقديم المزيد من عناصر «تنظيم القاعدة» إلى المحاكم وصدور الأحكام القضائية بحق عدد منهم. وجرى تنفيذ خطة العمليات الأمنية الاستباقية ضد خلايا القاعدة في عدة مناطق، وهي الخطة التي ترى الحكومة أنها أثبتت نجاحها من خلال إحباط عدد من العمليات التي كان يسعى التنظيم لتنفيذها، ومصرع عدد من عناصره، والقبض على بعض خلال تلك المواجهات.

وتفيد الإحصاءات الرسمية أن «تنظيم القاعدة» نفّذ نحو ٦٥ عملية في اليمن ما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٩، في حين تؤكد المعلومات غير الرسمية أن عدد العمليات تجاوز ٢٠٠. وهناك العديد من العمليات التي لم يتم إدراجها في التقارير الرسمية، مثل اغتيال جار الله عمر عام ٢٠٠٢، والهجوم على السفارة الأميركية في صنعاء عدة مرات، منها عملية إلقاء قنبلتين على السفارة في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٢ لم تُسفر عن سقوط ضحايا، واعتبرتها السلطات الرسمية عملاً فردياً ارتكبه مختل عقلياً. وقد قام بالعملية شخص يدعى سمير يحيى عوض (٢٥ عاماً) وهو من أبناء منطقة كوكبان في محافظة المحويت (٦٠ كلم شمال غرب صنعاء). وقال مسؤول يمني إن «الشاب يعاني اضطرابات نفسية تنتابه بين حين وآخر» وإنه «متخرج من الثانوية العامة ومضى عليه سبع سنوات وهو عاطل عن العمل». ولكن اللافت في الأمر هو أن الهجوم جاء في ختام زيارة نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني لصنعاء. وفي عام ٢٠٠٦ أطلق مسلّح





النار على السفارة، لكنه أصيب بنيران الحرّاس وجرى اعتقاله في ما بعد، وقيل إنه انتحر في السجن. كما تعرّضت السفارة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لهجوم بقذائف الهاون تبنّاه «تنظيم القاعدة» وأدّى إلى مقتل حارس يمني وجرح ١٣ فتاة في مدرسة قريبة. وقد أمرت السلطات الأميركية في اليوم التالي الموظفين غير الرئيسيين في السفارة بمغادرة اليمن.

وقد استهدفت العمليات التي شنتها القاعدة منشآت حيوية وسفارات أجنبية وسيّاحاً وقادة أمنيين وسقط جرّاءها الكثير من الضحايا، بحسب نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن د. رشاد العليمي، الذي أفاد بأن السلطات قدّمت للقضاء في هذا الصدد ٢٦ قضية، وبلغ عدد المفرج عنهم بضمانات ٨١٣، إضافة إلى ٩٣ سلّموا أنفسهم وعادوا «مواطنين صالحين».

ووفقاً للعليمي فقد نتجت عن تلك العمليات أضرار سياسية وإعلامية واقتصادية، بينها تراجع الاستثمار وانخفاض عائدات السياحة لتخسر اليمن ١٤٤ مليون دولار سنوياً، وتسريح ١٤٠ ألف يمني يعملون في القطاع السياحي، كما تأثر النشاط المصرفي وانخفضت تحويلات المغتربين.

وفي رصد إعلامي يمني للعمليات الهامة، شهد اليمن في عام ١٩٩٦ وقوع عمليتين أسفرتا عن مقتل سائحة. وحصلت في عام ١٩٩٨ ثلاث عمليات أسفرت عن سقوط أحد عشر قتيلاً واعتقال أكثر من عشرة أشخاص، وجرى في إحداها خطف سيّاح من قبل «جيش عدن أبين الإسلامي». أما عام ٢٠٠٠ فقد شهد عمليتين أسفرتا عن سقوط ١٧ قتيلاً وجرح ٣٩ آخرين جميعهم من الأميركيين (بحارة المدمّرة كول). وفي العام ٢٠٠١ وقعت عملية واحدة سقط فيها عشرون قتيلاً وثمانية عشر جريحاً. وشهد العام ٢٠٠٢ تصاعداً مهولاً في عدد العمليات، حيث وقعت ٨ عمليات هجومية أسفرت عن مقتل عشرة أشخاص وجرح ثلاثين آخرين، ومنها عملية الناقلة الفرنسية ليمبورغ. ووقعت في العام ٢٠٠٣ عملية واحدة، وهي عبارة عن مواجهة مسلحة أسفرت عن مقتل ١٢ شخصاً واعتقال ٢١ آخرين، في حين لم يعلن عن الجرحى وهم بالعشرات من الطرفين.

وكما لو أن ثمة هدنة لم تُسجّل خلال عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ أية أحداث أو عمليات مسلّحة، حتى أن الرئيس صالح أعلن في نهاية عام ٢٠٠٤ انتهاء «تنظيم القاعدة» في اليمن في صورة نهائية، الأمر الذي دفع واشنطن لإيقاف مساعداتها المالية التي كانت تقدمها لليمن في إطار الحرب على القاعدة. لكن تبيّن لاحقاً أن فترة الهدوء كانت تمهّد لهبوب العاصفة من جديد، حيث ظهر «تنظيم القاعدة» في اليمن خلال عام ٢٠٠٦ أكثر قوة وقدرة على التخطيط مما كان عليه في السابق. وفي ذلك العام جرى التخطيط لإنجاح أكبر عملية هروب لأعضاء في القاعدة من داخل السجن بطريقة لا تزال علامات الاستفهام تثار من حولها حتى اليوم، حيث تمكنت مجموعة مكوّنة من ٢٣ قيادياً من «تنظيم القاعدة» من الفرار من سجن الأمن السياسي بصنعاء عبر نفق أرضي. وشهد العام نفسه عملية تفجير لمنشأتين نفطيتين في مأرب وحضرموت. كذلك شهد العام ٢٠٠٧ حدوث عمليتين نوعيتين، أسفرت إحداهما عن مقتل ٨ سيّاح أسبان.

كان العام ٢٠٠٨ الأشهر بين الأعوام السابقة من حيث عدد العمليات والقتلى والمعتقلين، فخلاله قامت القاعدة بنحو ١٩ عملية هجومية متفرقة، استخدمت فيها السيارات المفخخة ومختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، من بينها الهجوم على السفارة الأميركية بسيارات مفخخة، وتفجير منشآت نفطية للمرة الثانية وبالتزامن في حضرموت ومأرب عن طريق أربع سيارات مفخخة. وقد أسفرت جملة العمليات في ذلك العام عن مقتل أكثر من ثلاثين شخصاً وإصابة قرابة ٤٠ آخرين. في حين وصل عدد المعتقلين في ذلك العام إلى ١٠٠ شخص، بحسب مصادر إعلامية غير رسمية. وهذا الرقم يمكنه أن يكون دقيقاً إلى حد ما نظراً إلى حجم الهجمات وشدتها وعددها. وقد لفت ارتفاع عدد الهجمات خلال العام ٢٠٠٨ أنظار العالم نحو اليمن، الذي تحوّل إلى وجهة إعلامية تتصدر ترتيب الأخبار، خصوصاً أن السفارة الأميركية كانت من بين الأهداف في ١٧ أيلول/ سبتمبر من ذلك العام.

ورغم أن وتيرة العمليات كانت في تزايد فقد رأى البعض أن الأمن اليمني








طوّر أساليبه في المواجهات مع «تنظيم القاعدة»، وقد أدّى ذلك إلى نتائج ملموسة من خلال نجاحه في إحباط بعض عمليات القاعدة الانتحارية قبل وقوعها، فضلاً عن مقتل واعتقال عدد كبير من عناصر التنظيم خلال عام ٢٠٠٩. وبحسب المعلومات والبيانات الأمنية فقد لقي نحو ٧٠ من أعضاء القاعدة مصرعهم في عمليات نفّذتها أجهزة الأمن اليمنية منذ مطلع كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ حتى العملية الأخيرة التي جرت في قرية «رفض» في شبوة. وقالت المصادر الرسمية إنها أسفرت عن مصرع ٣٠ عنصراً من القاعدة واعتقال ٧٧ آخرين، منهم من سلّموا أنفسهم طواعية لأجهزة الأمن، علماً بأن الكثير من هؤلاء مطلوبون في اليمن والسعودية. ولكن القيادات التي كانت مستهدفة في «العمليات الاستباقية» في الشهور الأخيرة من عامَي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ تمكنت جميعها من النجاة، وخصوصاً الوحيشي والشهري والريمي والعولقي.

وتعكس الإحصاءات الرسمية حجم الخسائر الكبيرة التي لحقت بالقاعدة خلال العام ٢٠٠٩، جرّاء عمليات الأمن اليمني ضد عناصرها والتي كانت في معظمها عمليات أمنية «استباقية». وقد بدأ الأمن اليمني باستخدام هذا الأسلوب مطلع ذلك العام عندما داهم منزلاً في أحد أحياء العاصمة صنعاء كان أفراد خلية للقاعدة مكوّنة من أربعة أشخاص يختبئون فيه، وقد أسفرت العملية عن مصرع اثنين من أفراد الخلية، يدعى أحدهما بدر داؤود صالح مشرع، وهو من محافظة الحُديدة ومن مواليد السعودية، والآخر سالم محمد مقصف، وهو سعودي الجنسية، ومطلوب لسلطات الأمن في اليمن والسعودية، وكان من ضمن أفراد خلية حمزة القعيطي الذي لقي مصرعه مع آخرين من «تنظيم القاعدة» في مواجهة مع الأمن في مدينة تريم بحضرموت في الحادي عشر من آب/ أغسطس ٢٠٠٨. كما أدّت العملية إلى القبض على عنصر ثالث في الخلية، فيما تمكن الرابع من الفرار، إلا أنه وقع مجدداً في قبضة رجال الأمن بعد شهر في عملية مداهمة أخرى لمنزل في صنعاء أيضاً.

ويرى خبراء يمنيون أن «تنظيم القاعدة» في اليمن شعر بالمخاطر التي

سيواجهها، فعمد بعد أقل من أسبوع على تلك العملية، التي نُفّذت في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، إلى الإعلان عن توحيد تنظيم القاعدة في كل من السعودية واليمن تحت اسم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» بزعامة ناصر الوحيشي.

واعتُبر هذا التطوّر مؤشراً على سعي التنظيم لإعادة ترتيب أوضاعه والاستفادة من الدعم اللوجستي الذي ستضيفه عناصر القاعدة التي فرّت من السعودية إلى اليمن بين نهاية ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩. أضف إلى ذلك أن التنظيم كان يأمل من خلال ذلك الإعلان، الحصول على تمويلات أكبر لعملياته من أنصاره والمتعاطفين معه في دول الجزيرة العربية.

والملاحظة الهامة هنا هي أن الأداء الرسمي ضدّ القاعدة خلال الأشهر الثمانية من عام ٢٠١٠ تراجع عما كان عليه في السنة السابقة، وكانت نتائج العمليات متواضعة، بل تبيّن أن القاعدة لم تتأثر بالضربات التي تلقّتها في مأرب وفي الجنوب، وقد قامت بعملية ناجحة في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٠، من خلال مهاجمة مقر المخابرات في عدن وقيامها بإطلاق سراح مجموعة من معتقليها، وقتل ١١ من مسؤولي المقر وحراسه، بعد احتلاله لمدّة ساعة وفي وضح النهار، ولاذ المهاجمون بالفرار ولم يتم توقيف أحد منهم.

## استسلام العوفي

إلا أن استسلام القيادي البارز في التنظيم محمد عتيق العوفي (السعودي الجنسية) لأجهزة الأمن في اليمن بعد أقل من شهر على ذلك الإعلان (توحيد التنظيمين)، ومن ثم تسليمه للسلطات السعودية، مثّل ضربة قوية لمحاولة القاعدة إعادة ترتيب أوضاعها وتوسيع رقعة عملها.

وكان لاستسلام العوفي، وما يمتلكه من معلومات متعلقة بنشاط القاعدة، تأثير مباشر في التنظيم الذي سارع إلى بث تسجيل صوتي نُسب إلى ناصر الوحيشي، بعد تنصيبه أميراً جديداً لـ«القاعدة في جزيرة العرب»، حضّ فيه





القبائل اليمنية على حمل السلاح ضد الحكومة، محذّراً إياها مما وصفه بحملة عسكرية تعد لها صنعاء بالتنسيق مع الرياض في مأرب والجوف وشبوة وأبيَن وصنعاء وحضرموت، وتتكتم حول تفاصيلها. وقال إن هذه الحملة ما هي إلا خطوة لضرب القبائل، وكسر هيبتها ونزع سلاحها. وحرّض القبائل اليمنية على مواجهة الحكومة قائلاً: «استعدوا بألغام الدبابات والعبوّات والأحزمة الناسفة والقنّاصات والكمائن المحكمة والاقتحامات الجريئة». ووجه الوحيشي رسالة إلى القبائل في «نجد والحجاز وأهلنا في الخليج» ناشدهم فيها مساعدة أبناء القبائل في اليمن، الذين حدد هدفهم بـ«الوصول إلى غزة وفلسطين».

وفسّر المراقبون توقيت ظهور ذلك التسجيل الصوتي للوحيشي بأنه محاولة من «تنظيم القاعدة»، ومن زعيمه الجديد، لتلافي التأثيرات السلبية للمعلومات التي سيكشفها العوفي لاحقاً حول التنظيم، خصوصاً أن التسجيل جاء بعد أيام من استسلام العوفي، وقُبيل الاعترافات العلنية التي أدلى بها عبر شاشة التلفزيون السعودي في آذار/مارس ٢٠٠٩.

وفي قراءة رسمية للتسجيل الصوتي، رأت الأوساط الحكومية أنه لم ينجح في التخفيف من قوة الضربة التي تلقاها التنظيم، والتي لم تقف عند حد تسليم العوفي لنفسه فحسب بل امتدت إلى الاعترافات الخطيرة التي أدلى بها لاحقاً وكشف فيها عن خلافات دبّت بين أعضاء التنظيم، عندما رفضوا بيعة ناصر الوحيشي، قبل أن تصدر تزكية الأخير عن أيمن الظواهري، للبدء بوضع المخططات المستندة إلى منهج يبيح ضرب المنشآت والمصالح الحيوية في اليمن والسعودية وخصوصاً المنشآت النفطية.

وتضمّنت اعترافات العوفي كلاماً عن تورّط أجهزة استخبارات إقليمية، وتحديداً الاستخبارات الإيرانية، في دعم القاعدة والحوثيين لضرب أهداف في اليمن والسعودية، وهو الأمر الذي اعتبرته القاعدة اعترافات مفبركة من قِبل الأجهزة السعودية.

ورغم أن البعض اعتبر أن العوفي أدلى ببعض الاعترافات المفبركة تحت

الضغوط، فإن المعلومات الاستخباراتية التي حصلت عليها الأجهزة الأمنية اليمنية والسعودية منه أسهمت بشكل واضح في إحراز الأمن اليمني نجاحات عديدة في عملياته ضد عناصر التنظيم، حيث تمكن من اعتقال عدد منهم، فيما سلّم آخرون أنفسهم للأمن في أبين منتصف آذار/مارس ٢٠٠٩، وذلك حسب الرواية الرسمية.

## عمليات انتحارية

وتعزو المصادر الحكومية بعض العمليات الانتحارية التي نفذتها القاعدة في تلك الفترة إلى تزايد مخاوف قادتها من تفكك خلايا التنظيم وكان الهدف منها إيصال رسالة إعلامية مفادها أن التنظيم ما يزال موجوداً وقادراً على التحرك رغم الضربات المتتالية التي لحقت به. وتندرج في هذا السياق العملية الانتحارية التي سارعت القاعدة إلى تنفيذها في الخامس عشر من آذار/مارس ٢٠٠٩ واستهدفت سيّاحاً كوريين في مدينة تريم بمحافظة حضرموت ونجم عنها مقتل أربعة كوريين ويمني، وإصابة خمسة آخرين، بالإضافة إلى مصرع منفذ العملية.

وفيما شرع الأمن اليمني في تنفيذ عمليات تحرٍّ وملاحقات لعناصر «تنظيم القاعدة» في حضرموت إثر تلك العملية، حاول التنظيم تشتيت انتباه أجهزة الأمن عبر تنفيذ هجوم ضد وفد كوري كان في طريقه إلى مطار صنعاء بعد عملية حضرموت بيومين فقط، إلا أن الهجوم فشل ولم يسفر سوى عن مصرع منفذ العملية، الذي بيّنت التحقيقات في ما بعد أنه شاب لم يتجاوز عمره ١٨ عاماً، وهو نفس عمر الشاب الذي نفذ هجوم تريم بحضرموت.

بعد ذلك اشتدّت أجهزة الأمن في ملاحقة عناصر التنظيم فاعتقلت ١٠ منهم في شبوة في السادس والعشرين من آذار/مارس، كانوا ضمن خلية «قاسم الريمي» الذي يُعدّ أحد أخطر زعماء التنظيم في اليمن. وتلا ذلك إصدار وزارة الداخلية اليمنية تعميماً بأسماء ١٥٤ مطلوباً أمنياً، منهم ٨٥ سعودياً كانت وزارة الداخلية السعودية قد أعلنت أسماءهم قبل ذلك.







وكشف نائب وزير الداخلية اليمنية اللواء صالح الزوعري عن اعتقال أجهزة الأمن ١٦ فتى من صغار السنّ خلال شهر آذار/مارس كانت القاعدة قد جندتهم لتنفيذ عملياتها، واعتقال ٦ فتيان آخرين ضمن خلية كانت تخطط لتنفيذ ١٢ عملية.

وأفادت البيانات الرسمية أنه مع بداية شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩ قامت أجهزة الأمن اليمنية بملاحقة المطلوبين أمنياً، وبينهم عناصر «تنظيم القاعدة» في محافظة أبين، فألقت القبض على ٥٧ مطلوباً. وقال محافظ المنطقة المهندس أحمد الميسري إن التحقيقات التي أجرتها الأجهزة الأمنية مع من تم القبض عليهم في مدينة «جعار» كشفت عن صلتهم بـ«تنظيم القاعدة»، وتورّط بعضهم في أعمال إرهابية. وفي مطلع أيار/مايو ٢٠٠٩ أُلقي القبض في محافظة الحُديدة على المتهم بالتخطيط لعملية الهجوم على الوفد الكوري في العاصمة.

أسفرت عمليات الملاحقة الواسعة التي شنتها أجهزة الأمن اليمنية ضد «تنظيم القاعدة» عن اعتقال واستسلام عدد من عناصر التنظيم من حاملي الجنسية السعودية، وأبرزهم حسن حسين بن علوان، الذي ألقي القبض عليه في الرابع عشر من حزيران/يونيو ٢٠٠٩، ووصفته أجهزة الأمن اليمنية بأنه المموّل لعمليات القاعدة في اليمن والسعودية. وبعد ذلك بثلاثة أيام استسلم أحد عناصر التنظيم وهو السعودي نائف الحربي في مدينة تعِز.

## اغتيالات

في هذه الفترة كان التنظيم يخطط لمحاولة اغتيال الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية السعودي، في عملية انتحارية نفّذها في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩ عبد الله عسيري، أحد عناصر التنظيم الذي أوهم السلطات السعودية اعتزامه تسليم نفسه إلى الأمير محمد بن نايف، الذي نجا من محاولة الاغتيال الفاشلة.

ويرى مراقبون أن التنظيم كان يهدف من وراء هذه المحاولة إلى إيهام أجهزة

الأمن اليمنية بنقل مسرح عملياته إلى السعودية، معززاً ذلك بإيقاف أي أنشطة له منذ تلك العملية حتى تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، ليعود بقوة ويوجه ضربة كبيرة لأجهزة الأمن في حضرموت.

وفي هذا السياق يرى خبراء يمنيون أن «تنظيم القاعدة» سعى إلى استغلال انشغال السلطات اليمنية بالمواجهات في صعدة، والحراك الجنوبي السلمي الذي تعاظم مده خلال هذه السنة في الجنوب، من أجل التخطيط لشن عمليات نوعية. ففي الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ نفّذ التنظيم عملية الاغتيال التي أدّت إلى مقتل العميد علي سالم العامري مدير الأمن العام للوادي والصحراء بمحافظة حضرموت، والعقيد أحمد باوزير مدير فرع الجهاز المركزي للأمن العام السياسي بسيئون، والرقيب صالح سالم بن كوير رئيس قسم البحث الجنائي في مديرية القطن من منطقة الوديعة، ومعهم اثنان من مرافقيهم، إثر تعرضهم لكمين. وتبنى «تنظيم القاعدة» مسؤوليته عن العملية بعد يومين فقط من وقوعها.

## إعدام العميد طربوش

وسدّدت «القاعدة» بعد وقت قصير ضربة كبيرة ثانية للأمن اليمني، من خلال الكشف عن عملية اختطاف المقدّم بسّام سليمان طربوش رئيس قسم التحريات في البحث الجنائي بمحافظة مأرب، حيث أظهرته وهو يدلي باعترافات مذلّة في شريط مسجّل في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، بعد اختفائه لمدة ستة أشهر. وجاء في اعترافاته أنه عمل في مأرب لمدة ١٠ سنوات رئيساً لقسم التحريات والبحث، وأنه كان يتلقى بلاغات من وزارة الداخلية بأسماء، ويتولى مهمة جمع المعلومات عن الأشخاص المطلوبين من مصادر مختلفة لديهم، مؤكداً أن لدى كل المسؤولين مصادر خاصة بهم.

واستغلّ «تنظيم القاعدة» اختطاف طربوش للتعريض بالحكم وأجهزته الأمنية، فوزّع شريط فيديو سجّل فيه وقائع استجواب المقدّم. وجاء في أقواله أن







الأمن اليمني يقوم باستقطاب وتجنيد رجال القبائل للعمل معهم حسب قدراتهم. ورداً على سؤال المحقق: «من تقومون بتجنيدهم للعمل معكم من العقّال أم من السفهاء؟» قال: «إنهم من السفهاء».

وفي رده على سؤال «هل الحكومة اليمنية تطبّق الشرع الإسلامي في قوانينها وأحكامها، وهل يدرك أن حكومة الرئيس علي عبدالله صالح عميلة للأميركيين؟». قال طربوش إن «الحكومة تحكم بقوانين خارجة عن الشريعة»، وقال إن الرئيس «يقوم بتجنيد الجهات الأمنية وإعطائها الصلاحيات كافة من أجل قمع المجاهدين».

وعن ملابسات اختطافه وكيف تم، قال طربوش إن العملية جرت وهو «ذاهب لبيع الخمر لشخص يعمل ضابطاً في البحث والتحريات». وعن نصيحته لزملائه ومن جنّدهم، قال «أنصحهم بعدم ملاحقة المجاهدين» وأن لا يقع لهم ما حدث له، ويندموا، وأن «يعودوا إلى أعمالهم السابقة قبل تجنيدهم». واتهم أشخاصاً من رجال القبائل بإقامة علاقة مع الأجهزة الأمنية السعودية، وقال إنه ذكرهم بالاسم في جلسة التحقيقات معه، وإنه ينصحهم بـ«تجنّب ما حصل له من الندم».

وأظهر مقطع من التسجيل بعد جلسة التحقيق صوراً لتسعة أشخاص ملثّمين يقفون خلف طربوش ممسكين بأسلحتهم، ومخازن الرصاص مشدودة على بطونهم، بينما أمسك أحدهم بقاذفة «آر بي جي». كان بعضهم يرتدي ثياباً عادية، وآخرون بالزي اليمني (المعوز). وقام أحدهم بتلاوة ما أسموه الحكم على «الجاسوس العميل الخائن» بالإعدام قتلاً «تنفيذاً لحكم شرع الله فيه». وبعد أن وجّهت إليه تهمة العمالة والتجسّس على المجاهدين طوال أربعة عشر عاماً من عمله الأمني في التحريات والمباحث، حصلت عملية قطع في صورة الفيلم، لتظهر من ثم البقية من عملية الإعدام التي نُفّذت وسط صحراء تبدو وكأنها في مأرب، ثم تظهر صورة طربوش مقتولاً.

واللافت أن أحد المحققين من أفراد القاعدة تشير لهجته إلى كونه خليجياً

وهو الذي وجّه إلى المقدم طربوش، الذي اختفى في ظروف غامضة في مأرب منذ مطلع شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، تهمة التجسس على «المجاهدين وتجنيد بعض أبناء القبائل للتجسس»، مشيراً إلى أن من أولئك القبائل الذين جنّدهم من لا يرضى بذلك العمل الخسيس، حسب وصفه، ولذلك فقد آثروا عدم نشر أسمائهم. وقال المعلّق الصوتي على الفيلم الذي يقدّم للحظات التحقيق مع المقدم طربوش إنه «اعترف بأسماء العملاء والجواسيس وطُرق تجنيدهم، ولذلك فقد نُفّذ فيه حكم شرع الله قتلاً حتى يكون عبرة للمعتبرين».

في هذا الوقت مثلت عمليتا اغتيال مسؤولي الأمن بحضرموت، والإعدام للمقدّم طربوش رئيس قسم التحريات في البحث الجنائي بمحافظة مأرب، رسالة واضحة مُفادها أن «تنظيم القاعدة» بدأ يحوّل عملياته إلى استهداف للقيادات الأمنية ذات الصلة بالعمل الأمني الاستخباراتي. ويأتي ذلك كمحاولة لتشتيت جهود الأمن في ملاحقة عناصر التنظيم على مناطق متباعدة، حتى يتسنّى لهم التخطيط والإعداد الجيد لتنفيذ عمليات جديدة في منطقة أخرى، وبالاعتماد على انشغال الأمن اليمني بالحرب الدائرة في صعدة. وأكدت معلومات الأجهزة الأمنية أن قاسم الريمي كان يقود خلية تعتزم تنفيذ عمليات انتحارية في العاصمة صنعاء، وأن الإعداد لتلك العمليات كان في مراحله الأخيرة، وهو ما يفسّر الوجود القريب لأعضاء الخلية في مديرية «أرحب» التي تبعد ٢٥ كلم فقط عن شمال العاصمة صنعاء. لكنّ «العملية الاستباقية» التي قامت بها الأجهزة الأمنية، أفشلت مخططات الريمي وإن لم تُفلح في قتله أو اعتقاله في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

وهناك من يرى بأن ملاحقة أجهزة الأمن لأعضاء التنظيم في مأرب، ونجاحها في إلقاء القبض على اثنين من عناصر القاعدة في الحادي عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، كانا بمثابة بالون اختبار لرد الفعل من قبل عناصر التنظيم. وهو ما أسهم بحسب بعض المراقبين في محاولة القاعدة الإسراع في تنفيذ العمليات الانتحارية التي كانت تخطط لها في العاصمة صنعاء، عبر إيكال







مهمة قيادتها إلى قاسم الريمي، الذي كان أحد المستهدفين في العملية الأخيرة المنفذة ضد عناصر التنظيم في مديرية «أرحب».

وكانت الأجهزة الأمنية، بحسب نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن اللواء الدكتور رشاد العليمي، قد تأكدت من معلومات عن وجود معسكر لـ«تنظيم القاعدة» في قرية «المعجلة» في منطقة «المحفد» بمحافظة «أَبْيَن»، وهي منطقة جبلية نائية في جنوب اليمن، فقامت بقصف المعسكر فجر السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، أثناء تدريبات صباحية لعناصر التنظيم، وأسفر القصف عن قتل ٣٤ منهم، بينهم يمنيون وسعوديون ومصريون وباكستانيان. وأشار العليمي إلى أن القاعدة كانت قد فخّخت المعسكر استهدافاً للمحققين وأي لجان تقصٍّ تنزل إلى الموقع.

وعن عملية «أرحب» التي جرت في اليوم نفسه ذكر العليمي في تقرير قدمه إلى البرلمان في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ أن الأمن حصل على معلومات مُفادها أن القاعدة تخطط لقيام ثمانية من عناصرها بعمليات انتحارية في العاصمة صنعاء تستهدف السفارة البريطانية ومدارس أجنبية، مشيراً إلى أن خطة التنظيم كانت في مراحلها الأخيرة. ونتج عن العملية الأمنية في أرحب مقتل ثلاثة من عناصر القاعدة، واعتقال ثلاثة آخرين، وفرار قاسم الريمي وحزام مجلي، وضبط متفجرات وأحزمة ناسفة من النوع الذي استُخدم في المحاولة الفاشلة لاغتيال الأمير محمد بن نايف مساعد وزيرالداخلية السعودي.

وكشف العليمي أن هذه العملية واكبتها عملية أخرى استهدفت عناصر للقاعدة في أمانة العاصمة، كانت مهمتها تقديم خدمات لوجستية لإمداد وتموين عناصر عملية «أَرْحَب»، وأسفرت العملية عن اعتقال ١٤ شخصاً.

وقالت المصادر الرسمية إنه فيما كان «تنظيم القاعدة» يسعى للملمة جراحه جرّاء العملية التي استهدفت عناصره في أَبْيَن وأرحب والعاصمة، وإعادة ترتيب أوراقه بهدف تنفيذ عمليات انتقامية، تلقّى ضربة جوية استباقية ثانية استهدفت

قرية «رفض»، في مديرية الصعيد بمحافظة شَبْوَة. وأسفرت العملية عن مصرع أكثر من ٣٠ من عناصر التنظيم من جنسيات يمنية وأجنبية، لكن لم يكن من بينهم عناصر قيادية هامة. وبذلك فإن المستهدفين الأساسيين بالعملية نجوا، وهم الوحيشي والعولقي والشهري، الأمر الذي طرح تساؤلات كثيرة حول صحة المعلومات الرسمية، ومدى دقتها، لجهة اختيار الأهداف، أو إعلان النتائج.

ومهما يكن من أمر، فإن «العمليات الاستباقية» ضد عناصر التنظيم التي نُفّذت في شَبْوَة و أَبْيَن وأَرحب والعاصمة، وما تلاها في مأرب في ١٥ و٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مثّلت مرحلة جديدة في المواجهة بين الطرفين، ودخلت على خطها الولايات المتحدة وبريطانيا، وهو ما سوف ينقل الحرب على «تنظيم القاعدة» إلى دائرة أوسع، ويجعل منها تحدياً يماثل التحديات الأخرى المطروحة على جبهات محاربة الإرهاب في أفغانستان وباكستان.

في هذا الوقت، يرى خبراء يمنيون أن مؤشرات النجاح النسبي للحكومة لا تعني القضاء على «تنظيم القاعدة» في اليمن، أو حتى إيصاله إلى مرحلة العجز عن إعادة بناء نفسه من جديد، الأمر الذي يتطلب التعاطي مع قضية حرب اليمن ضد القاعدة وفقاً لرؤية استراتيجية تأخذ في الاعتبار الانعكاسات التي ستنجم عن انخراط اليمن في الحرب على الإرهاب، ليس على مستوى الأمن الداخلي لليمن فحسب، بل على مستوى الأمن الإقليمي والدولي أيضاً.

## قضايا قضائية ضد «القاعدة»

تشير الإحصاءات اليمنية الرسمية إلى أن القاعدة قامت خلال الفترة ما بين ١٩٩٢ و ٢٠٠٩ بتنفيذ حوالى ٦٥ عملية في اليمن. وتفيد البيانات أن القضايا الخاصة بعناصر القاعدة والمحالة على القضاء في السنوات الأخيرة بلغت ٢٥ قضية هي كالتالي:

قضية جيش عدن أَبْيَن الإسلامي، وعدد عناصرها ١١ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).







قضية تفجير المدمّرة الأميركية كول، وعدد عناصرها ١٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

قضية الهجوم على السفارة البريطانية، وعدد عناصرها ٤ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

قضية الهجوم على ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ، وعدد عناصرها ٥ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢).

قضية الهجوم على طائرة هيلوكوبتر تابعة لشركة النفط الأميركية «هنت»، وعدد عناصرها ٨ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢).

قضية التفجيرات في أمانة العاصمة، وعدد عناصرها ٨ (عام ٢٠٠٢).

قضية أنور الكيلاني، وعدد عناصرها ١٨ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

قضية خليّة «أبو علي الحارثي» الصغير، وعدد عناصرها ٢٧ (شباط/فبراير ٢٠٠٥).

قضية خليّة الحزام الناسف، وعدد عناصرها ٢٥ (شباط/فبراير ٢٠٠٥).

قضية إطلاق النار على السفارة الأميركية، وعدد عناصرها واحد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦).

قضية تحرير وثائق رسمية تتعلق بتزوير هويّات عناصر إرهابية، وعدد عناصرها ٩.

قضية إيواء وتستر على عناصر مطلوبة، وعدد عناصرها ٢.

قضية التستّر على أحد العناصر الفارّة، وعدد عناصرها واحد.

قضية تشكيل عصابة مسلحة والقيام بأعمال تخريبية، وعدد عناصرها ٢٦.

قضية اغتيال الأطباء الأميركيين في مستشفى جبلة في محافظة إب، وعدد عناصرها ١٨.

قضية الاشتراك في عصابة مسلّحة وتقديم دعم لعناصرها، وعدد عناصرها ٢.

قضية تزوير جوازات والتستّر على عناصر مطلوبة وحيازة أسلحة ومتفجرات، وعدد عناصرها ٢٢.

قضية محاولة اغتيال السفير الأميركي إدموند هال، وعدد عناصرها ١١ (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).

قضية تهريب السلاح إلى الصومال، وعدد عناصرها ٥، من جنسيات مختلفة.

قضية الاشتراك في عصابة مسلّحة ومهاجمة منشآت النفط في مأرب وحضرموت في عام ٢٠٠٦، وعدد عناصرها ١٨.

قضية الاشتراك في عصابة مسلّحة «خليّة مسيك» للقيام بأعمال إجرامية، وعدد عناصرها ٢.

قضية التخطيط للقيام بأعمال إرهابية ضدّ أفواج سياحية أوروبية، وعدد عناصرها ١١.

قضية خليّة توفيق الفقيه التي خططت لاستهداف أفواج سياحية، وعدد عناصرها ١٤.

قضية خليّة تريم التي نفّذت عدة عمليات في حضرموت وأمانة العاصمة ومأرب، وعدد عناصرها ١٣.

قضية خلية باب القاع التي استهدفت أجانب عاملين في اليمن، وعدد عناصرها ٧.



# الفصل الخامس

# قيادات القاعدة في اليمن

## ناصر الوحيشي (أبو بصير)

تسلّم ناصر عبد الكريم عبد الله الوحيشي الملقّب بـ«أبو بصير»، أمير «تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» الحالي، زعامة التنظيم بعد مقتل قائده «أبو علي الحارثي» في هجوم جوي شنّته الاستخبارات الأميركية في صحراء مأرب في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وجرى تعيينه أميراً للتنظيم في السجن عام ٢٠٠٤. وهو أحد الثلاثة المتبقين علناً في التنظيم من بين الفارين من سجن الأمن السياسي «المخابرات اليمنية» في الثالث من شباط/فبراير ٢٠٠٦. ويُعدّ الوحيشي أبرز المطلوبين لأجهزة الأمن اليمنية وقد حُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة بعد إدانته من قبل القضاء اليمني بالانتماء إلى «تنظيم القاعدة»، والاشتراك في محاولة تفجير منشأتي الغاز في صافر بمحافظة مأرب والضبة بحضرموت، وقتل أحد حرّاس بوابة منشآت النفط محمد صالح المخزومي في عام ٢٠٠٦، ومهاجمة منشآت مدنية في اليمن.

ولد ناصر الوحيشي في قرية «مرتعة» بمحافظة البيضاء الحدودية بين جنوب اليمن وشماله، ويبلغ من العمر ٣٣ سنة. وقد تخرَّج في معاهد العلوم السلفية في صنعاء. وكان سكرتيراً لزعيم القاعدة أسامة بن لادن. وكان المستهدف الرئيسي في الغارة التي شنها الطيران فجر الرابع والعشرين من كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٩ على قرية «رفض» في محافظة شَبْوَة، وأعلنت المصادر الرسمية مصرعه، إلى جانب رجل الدين اليمني الأميركي أنور العولقي، والسعودي سعيد الشهري، ولكن المعلومات اللاحقة أكدت نجاتهم.

تقول تفاصيل سيرته التي نشرت مقتطفات منها مواقع الإنترنيت اليمنية، إنه غادر منزله في محافظة «البيضاء» الشمالية خلال التسعينيات للذهاب إلى أفغانستان حيث أصبح مع مرور الوقت سكرتيراً لبن لادن. ولا ريب في أنه استغل صلاته الشخصية ببن لادن، الذي يبدو أنه بهر نسبياً الشباب الذين يشكلون اليوم الجيل الثاني للقاعدة في اليمن. وكان هذا الاتصال الشخصي بقيادات القاعدة الأوائل في نهاية التسعينيات بمثابة مصادقة على مؤهّلات الوحيشي كقائد.

بعد الهجوم الأميركي على طالبان و القاعدة في أفغانستان، فرّ الوحيشي عبر الحدود إلى إيران حيث اعتقل هناك وجرى تسليمه إلى اليمن مع ثمانية من رفقائه في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣. ولم توجه اليمن رسمياً أي تهم ضده، إلا أنه بقي في السجن حتى هروبه في شباط/ فبراير ٢٠٠٦. ويبدو أن السنوات التي قضاها في السجون الإيرانية واليمنية جعلته أشد قسوة.

وقد وصف عملية الهروب في شهادة له منشورة على مواقع الإنترنيت جاء فيها: «كانت فكرة الحفر تراود أذهان أكثرنا وسمعنا في الأخبار أن الأخوة في العراق (في أبو غريب) حفروا في المعتقل لكنهم كُشفوا، فزاد الأمر توثيقاً لدينا وبدأت الفكرة تخرج إلى النور وكانت أولاً بين اثنين ثم ثلاثة وكثر النقاش ثم طلب من الأخوة الكتمان، وانتهى النقاش. وكان أكثر الأخوة رأوا في المنام أنهم يهربون من السجن بطريقة عجيبة، وبعضهم رأى الحفر وتكررت الرؤى فاستبشرنا خيراً».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن السلطات الأميركية تقدمت بطلب رسمي للمشاركة في التحقيق، حول ظروف عملية الهروب، بعد أن تلقت تقارير من أجهزتها في صنعاء تتحدث عن تواطؤ رسمي في العملية، ولاسيما أن طول النفق





٤٥ متراً، وعمقه ثلاثة أمتار من سطح الأرض، وارتفاعه ٦٠ سم، وعرضه ٨٠ سم، ما يعني أن الحفر استغرق وقتاً طويلاً، كما جرى الحديث في الصحف اليمنية عن استخدام آلات حفر متطورة.

إلا أن السلطات اليمنية رفضت التجاوب مع الطلب الأميركي، رغم أنها كانت قد سمحت لمحققين أميركيين من الـ«سي آي إيه» باستجواب بعض الفارين قبل العملية، وذلك على خلفية ملفّ المدمرة كول.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يوجد سوى أربعة من أصل يمني جنوبي بين الفارين الـ٢٣ من سجن الأمن السياسي في صنعاء، وهم جمال بدوي من البريقة في عدن، وحمزة سالم القعيطي من حضرموت، وزكريا عباد قاسم اليافعي من يافع، وجبر أحمد صالح من الضالع، أما الآخرون وعددهم ١٩ فكلهم من مواليد الشمال. وهذا الأمر يعكس البنية العامة للتنظيم الذي يضرب بجذوره في التربية السلفية في الشمال، بينما بقي الجنوب بعيداً عنها حتى تحقيق الوحدة سنة ١٩٩٠، عندما بدأت التنظيمات الجهادية بمد جذورها إلى هناك بتشجيع رسمي، مستهدفة قبل كل شيء الجانب المدني في الجنوب، الذي نما وترعرع في ظل الاستعمار البريطاني.

وقتلت قوات الأمن خمسة من الفارين، أبرزهم حمزة سالم القعيطي الذي لقي مصرعه في مواجهة مع الأمن في تريم بحضرموت في آب/ أغسطس ٢٠٠٩، وأعلن الرئيس اليمني آنذاك اكتشاف مخطط للقاعدة يستهدف شن هجمات في اليمن والسعودية. ثم إن ١٥ مطلوباً من هؤلاء الفارين سلّموا أنفسهم للسلطات اليمنية، وأبرزهم جمال البدوي. وبقي ثلاثة طلقاء هم الوحيشي وقاسم الريمي ومحمد العمدة.

وأصدرت محكمة أمن الدولة في صنعاء في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، أحكاماً بسجن الريمي والوحيشي والقعيطي مدداً تراوح بين ١٢ و ١٥ سنة، لدورهم في التخطيط لهجومين بسيارات مفخخة على مصفاة تكرير النفط.

شكل الهروب من السجن معلماً لبداية المرحلة الجديدة في حياة «تنظيم

القاعدة» الذي تولّى الوحيشي قيادته، وتمكن بمساعدة صديقه الشخصي قاسم الريمي الملقب بـ«أبو هريرة»، الذي فرّ معه، وبرفقة هذا المساعد والصديق تمكن من إعادة بناء التنظيم بشكل كامل.

كانت الخطوات الأولى لإعادة البناء بطيئة، ولم يكن واضحاً ما إذا كان الوحيشي يقود عمليات التنظيم، قبل أن يعلن رسمياً قائداً لتنظيم القاعدة في اليمن في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، ومنذ ذلك الوقت وحّد سلطة الجماعة، وصار ثابتاً في القيادة.

وكدليل على امتداداته وصلته وقربه من بن لادن، رثى الوحيشي في أحد أعداد نشرة «صدى الملاحم»، «أبو الليث الليبي» القيادي في القاعدة الذي قُتل في باكستان، ويظهر جزء من هذا الرثاء، بل يفسّر، لماذا تم اختيار الوحيشي قائداً للجماعة عام ٢٠٠٧. ففي بداية بيانه يورد أسماء عدد من شخصيات القاعدة الذين قتلوا، من بينهم أبو حفص، وأبو عبيدة، و أبو علي الحارثي. وقد أراد من ذكره لهؤلاء أن يشير إلى صلاته بقيادات القاعدة الأوائل هؤلاء عندما كان إلى جانب بن لادن في أفغانستان وسكرتيره وحارسه الشخصي، وآخر من غادره سنة ٢٠٠٢ في تخفيه على الحدود بين أفغانستان وباكستان.

وكتعبير عن تغيير تام في النهج الذي سار عليه من سبقوه من قادة القاعدة في اليمن، من أمثال الحارثي والبدوي، فقد اتهم الوحيشي الأعضاء الأقدم في القاعدة بعقد الصفقات مع الحكومة اليمنية. وقد جرى النظر إلى هذا التوجه الصريح البعيد عن التردد على أنه أمر جديد نسبياً في اليمن، حيث المفاوضات والتسويات هي الوسائل الشائعة بين السلطات والقاعدة. وهذه الفلسفة التي أخذ يعلنها هي في العمق انعكاس لآراء معلّمه بن لادن الذي طالما انتقد بحدة الأوساط الإسلامية التقليدية، وبعض أنصاره القدامى، وتحدث عن انخراط البعض منهم في صلب الحكم الذي «اشتراهم بالمغريات»، حسب تعبيره.

وقد لخص الوحيشي موقفه في أحد أعداد نشرة «صدى الملاحم» حيث يقول: «الجهاد واجب شرعي جعله الله فرض عين». ولا يترك مثل هذا الموقف





مجالاً للمفاوضات، وهذا بالتحديد هو الموقف الذي تبنّته القاعدة في اليمن تحت قيادة الوحيشي.

علماً بأنها أصبحت أكثر حدة، و أفضل تنظيماً، وأبعد طموحاً من أي وقت مضى. ونفذت سلسلة من العمليات النوعية أبرزها الهجوم على السفارة الأميركية في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨. وامتدت ذراعها لتضرب بشكل موجع في داخل السعودية، ومثال ذلك محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت في ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٩ مساعد وزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف، الذي تسلّم من والده ملف محاربة القاعدة.

ولكي يتماهى تماماً، مع نهج التنظيم الرئيسي الذي يقوده بن لادن، دعا الوحيشي، في شريط أطلق على الإنترنت، أتباعه لمهاجمة كل «البلدان التي اشتركت في حروب على أراض إسلامية»، وكذلك «الشخصيات الحكومية والأجهزة الأمنية في الشرق الأوسط». وقال: «سنهاجمكم من اتجاهات لا يمكن لكم تخيّلها»، ووعد بأن القاعدة في اليمن قد جهّزت ١٢ ألف مقاتل «جهادي» لـ«الزحف إلى القدس»، وهو رقم أكبر بكثير من العدد الذي ساقته المصادر الرسمية، ومنها وزير الخارجية أبو بكر القربي الذي قال إن عددهم لا يصل الى أكثر من ٣٠٠ شخص.

ولكن النجاح الأبرز للوحيشي تمثل في قدرته على توحيد تنظيم القاعدة في اليمن والسعودية الذي أُعلن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، تحت اسم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» وتنصيبه أميراً للتنظيم الجديد يعاونه كل من السعودي سعيد الشهري وصديقه قاسم الريمي، وقد نقل هذا التطور المواجهة إلى إطار أوسع، لأنه وفّر في صورة أساسية المأوى لأعضاء التنظيم السعوديين الذين تلقوا ضربة قاصمة في السعودية خلال الأعوام الأخيرة، كما أن الاندماج يُعتبر نوعاً من الرد على توحيد الجهود الأمنية السعودية الأميركية ضد القاعدة. ويقول الباحث الأميركي المتخصص في شؤون القاعدة في اليمن غريغوري د. جونسين، إن خلايا القاعدة أصبحت ذاتية الحركة وأكثر تناسلاً. وتورد نشرة

«صدى الملاحم» عبارة « حفظه الله» بعد كل ذكر لأمير القاعدة ناصر الوحيشي، وهي تستعير بذلك اللغة التي يستخدمها الإعلام الحكومي اليمني عند ذكر نشاطات الرئيس صالح.

## قاسم الريمي (أبو هُرَيرة)

يُعدّ قاسم يحيى مهدي الريمي، من مواليد قرية «محل جدر» بالقرب من صنعاء، من أبرز المطلوبين للأجهزة الأمنية في اليمن والسعودية، ويحتل المرتبة ٦٨ على قائمة عناصر القاعدة المطلوبين من قِبل وزارة الداخلية السعودية.

وهو أحد الوجوه البارزة في التنظيم الجديد، بل هناك من يعتبره العقل المدبّر الأكثر خطورة من الوحيشي والشهري. وطوال فترة اعتقال مجموعة الـ٢٣ في سجن الأمن السياسي اليمني كان هو الموجّه والمحرّض، والذي يلقي خُطب الصلاة بالمساجين مهاجماً الحكم، ومع ذلك كان المفاوض الأساسي مع إدارة السجن ومع مدير جهاز الأمن السياسي غالب القمش.

كان المستهدف الرئيسي بالغارة التي شنّها الطيران فجر الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ على مديرية «أرحب» بالقرب من صنعاء، وأعلنت المصادر الرسمية مصرعه للمرة الثانية خلال ثلاث سنوات، ولكن المعلومات اللاحقة أكدت نجاته، كما نجا من هجوم استهدفه كما في المرة السابقة في مأرب في الثامن من آب/ أغسطس سنة ٢٠٠٧، وذلك كرد من الحكومة على العملية التي استهدفت السياح الأسبان في الثاني من تموز/ يوليو من ذلك العام، والتي راح ضحيتها ثمانية سياح أسبان وسائقان يمنيان، كما سقط فيها ١٢ جريحاً. وذكرت المصادر الأمنية أن القيادي في تنظيم الجهاد المصري بسيوني أحمد دويدار هو الذي أمدّ خلية القاعدة بمعلومات لوجستية ساعدت على إنجاح الهجوم على السيّاح الأسبان. وقد قتل دويدار الذي كان يقيم في صنعاء بعد يومين من عملية القاعدة ضد السياح الأسبان في «معبد بلقيس» في محافظة مأرب.

وقالت المصادر الرسمية إن «العملية الاستباقية» التي استهدفت الريمي في





«أرحب» فجر ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ جاءت بعد حصول أجهزة الأمن على معلومات مؤكدة بأنه كان يحضّر لسلسلة من العمليات التي تستهدف المصالح الغربية، ومن بينها السفارة البريطانية ومدارس أجنبية في صنعاء. وأكدت الأجهزة الرسمية أنها اعتقلت مجموعة كان أفرادها يرتدون أحزمة ناسفة وهم على أهبة الاستعداد لتنفيذ عمليات انتحارية، لكن الإعلام الرسمي لم يعرض شيئاً من هذا القبيل، كما جرت العادة.

ومع أن الريمي المتهم الرسمي في الهجوم على ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ في ميناء الضبة بمحافظة حضرموت في السادس من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، إلا أنه لم يصدر أي حكم بحقه في هذه القضية، الأمر الذي أثار الشكوك، نظراً إلى أن شخصاً من وزنه في التنظيم لا يمكن أن يكون بمنأى عن العملية، حتى ولو على سبيل التخطيط لها.

كشف الريمي عن رؤيته الخاصة، عندما هدّد بالانتقام لرفقائه الذين قتلوا، وذلك في شريط فيديو صادرته الشرطة وعرضته في المحكمة في قضية محاكمة ٣٦ من عناصر القاعدة على خلفية تفجيرات مأرب التي استهدفت سياحاً أسبانيين، وقال: «لن نضع سلاحنا عن عاتقنا حتى تسقط رؤوسنا عن رقابنا، وحتى نثأر لديننا وإخواننا».

وخاطب «طواغيت العرب والعجم الذين أفسدوا البلاد والعباد، وفتحوا البلاد الطيبة الطاهرة للصليب والصهاينة والكفر العالمي ليفسد ويسرق»، قائلاً إن «دماء إخواننا وقود لنا أضاء لنا الطريق لنكمل المسير، وهي كذلك نار تتأجج في قلوبنا، والله لن تنطفئ تلك النار حتى نشعلها من تحت أقدامكم». وعرض المدعي العام شريط الفيديو من بين عدة أدلّة إثبات ضد الريمي شملت «طناً من المتفجرات وأسلحة رشاشة وأدوات أخرى».

واللافت في الأمر أن الريمي وهو أحد مجموعة الـ٢٣ الفارين من سجن الأمن السياسي بصنعاء في شباط/ فبراير ٢٠٠٦ والمطلوب للولايات المتحدة، ظَهر، بحسب معلومات لمواقع الإنترنيت اليمنية، في السابع من آذار/ مارس

٢٠٠٨ في أحد أحياء صنعاء القديمة لتقديم العزاء. ونقل موقع «الوحدوي نت» عن شهود عيان، أن الريمي قدّم تعازيه لأسرة المتوفّى المحسوب على التيارات الجهادية، ومكث قرابة ساعتين وسط حراسة شخصية مكثفة انتشرت في مكان العزاء والأزقّة المحيطة به.

ثم إن ظهور الريمي، الذي كان يحاكم غيابياً، من ضمن ٣٦ آخرين اتهمتهم السلطات بتشكيل «عصابة مسلحة» لتنفيذ «أعمال إجرامية»، وتفجير منشآت حيوية واستهداف أجانب، تزامن مع ظهور مطلوب آخر من قبل أجهزة الأمن اليمنية والأميركية، هو جابر البنا، طليقاً، ومحاطاً بحراسة مشدّدة، مرتين في المحكمة الجزائية المتخصصة، كانت الأخيرة في جلسة يوم التاسع من آذار/ مارس ٢٠٠٨. وهو الأمر الذي أثار انزعاج الولايات المتحدة التي طالبت السلطات اليمنية بتسليمه.

إلا أن «تنظيم القاعدة» نفى ظهور الريمي وقال إنه لم يفاوض من أجل تسليم نفسه طواعية، مقابل تخفيف العقوبات عليه، وقالت مصادره إنه موجود خارج صنعاء، فيما تسرّبت معلومات مُفادها أنه لجأ مع بقية الهاربين إلى قبائل «وائلة» في صعدة التي تقوم بحِمايتهم، وترفض تسليمهم قبل الحصول على ضمانات من السلطة بعدم سجنهم من جديد، مقابل أن يتوبوا عن العمل المسلح.

كتب الريمي في نشرة «صدى الملاحم» مقالاً، تطرق فيه لقضية توريث الحكم، وأكد في مقالته، أن القاعدة ستحكم اليمن بعد رحيل الرئيس الحالي، أو من وصفهم بـ«أهل حزب الفساد» وبأصحاب «الرواية السياسية المتكايدة والتناقضات الداخلية المتناحرة، والمصالح المفترقة»، وقال «لو جاءت أمةٌ سوداء بيدها قشة لساقتهم وهم يصفقون ويتغنون... فهم عبيد لمن يسوقهم، وسوف يسود عليهم من يحملون أرواحهم على أكفّهم»، أي أنصار تنظيم القاعدة.

بقي الريمي يقود العمل العسكري المسلح للقاعدة في أنحاء اليمن كافة، وكذلك في السعودية، بينما انصرف الوحيشي للعمل التنظيمي أكثر. وظل الريمي يتحرك في العامين الأخيرين في مأرب بصورة رئيسية، ويتردد إلى مناطق محيط





صنعاء التي يعرفها، كونه ولد في إحدى قراها. وقد رصدته الأجهزة الأمنية في هذه الدائرة، أي في مديرية «أرحب»، قبل عملية ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ ولكنه نجا منها. إلا أن صنعاء أعلنت مقتله في منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ في غارة جوية بين صعدة والجوف، وهو الأمر الذي نفاه بيان رسمي لـ«قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» صدر في السابع عشر من الشهر نفسه ونُشر على موقع «صدى الملاحم»، وجاء فيه أن «إعلان الحكومة اليمنية بأنها تمكنت من قتل ستة من عناصر التنظيم في ضربة جوية عارٍ تماماً عن الصحة»، مشيراً إلى أن العناصر الستة أصيبوا بجروح طفيفة فقط.

وأضاف البيان أنّ «هذه الكذبة تأتي تكملة لمسلسل الأكاذيب التي روّجتها الحكومة عن الغارات السابقة»، لافتاً إلى أنّ «الحكومة اليمنية العميلة تسعى من خلال هذه الادعاءات إلى إثبات نصر مزعوم تتقدم به قرباناً لـ(الرئيس الأميركي باراك) أوباما و(رئيس الوزراء البريطاني غوردون) براون وحلفائهما في مؤتمر لندن» حول اليمن.

## جابر البنّا

جابر البنّا مواطن أميركي يمني، اعتبره مكتب التحقيقات الفيدرالي الـ«إف بي آي» الداعم الأساسي لخلية «ليكوانا» القاعدية (المعروفة بليكوانا سيكس أو خليّة بافالو)، وهي مجموعة من ستة أميركيين يمنيين اتُّهمت بتشكيل خليّة نائمة لـ«تنظيم القاعدة» في الولايات المتحدة، وأدينوا بتوفير موادّ للقاعدة داخل الولايات المتحدة من أجل تنفيذ هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر. وقد فرّ البنّا من الولايات المتحدة إلى اليمن بمَعِيّة كمال درويش، الذي لقي حتفه في عملية الاغتيال الجوية التي تعرّض لها «أبو علي الحارثي» في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ على يد الاستخبارات الأميركية في صحراء مأرب، بسبب دوره في تفجير المدمّرة كول.

بعد هروب البنّا ودرويش إلى اليمن، وجّه الادّعاء الأميركي في ١٧ كانون

الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ تهمة تقديم الدعم لمنظمة إرهابية إلى الرجل السادس في الخلية مختار البكري، وهو من أصل يمني، بعد أن اعترف بأنه سافر إلى أفغانستان لتلقّي تدريب على استخدام السلاح. واعترف البكري لأحد موظفي مكتب التحقيقات الفيدرالي بأنه سافر مع عدد من الأشخاص في حزيران/ يونيو ٢٠٠١ إلى باكستان لتلقّي الدروس الدينية، بحسب الوثائق التي أودعت المحكمة. ولكن بعد أن غيّر أحد المتهمين روايته كشف البكري أنه قضى هو أيضاً سبعة أسابيع يتدرّب على السلاح، والتقى بن لادن برفقة بقية أعضاء الخليّة.

عاد هؤلاء من أفغانستان إلى «بافالو» في صيف عام ٢٠٠١، وتعرّض معظمهم للتحقيق من قِبل الـ«إف. بي. آي»، واتهم خمسة من أفراد المجموعة بموجب قانون أجيز عام ١٩٩٦ يجرّم «تقديم مساعدة مادية» لمجموعة إرهابية أجنبية. وكان البكري يقيم في البحرين، وقد ألقي القبض عليه ووجهت إليه التهمة نفسها. وصدرت على المتهمين عقوبات وصلت إلى السجن لمدة ١٥ سنة وغرامة قدرها ٢٥٠ ألف دولار أو كليهما، في حين بقي البنّا ودرويش متخفّيين في اليمن.

ومع تنامي الضغوط الأميركية لتسليم البنّا، وبعد مقتل زميله درويش عام ٢٠٠٢ على يد عناصر من الـ«سي آي إيه» في صحراء مأرب، أُلقي القبض عليه في اليمن وأودع السجن، وكان من بين قائمة الفارّين الـ٢٣ من سجن الأمن السياسي، لكنه سلّم نفسه بعد ذلك للرئيس صالح الذي أطلق سراحه لاحقاً ولم يسلّمه للولايات المتحدة التي طالبت به رسمياً.

وقد اعتبر البنّا العضو الأكثر خطورة في خلية «بافالو». وفي ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ أكّد مكتب التحقيقات الفيدرالي هروب البنّا، ونشر إعلاناً سمّاه كواحد من المضافة أسماؤهم حديثاً إلى قائمة كبار المطلوبين للسلطات الأميركية، التي عرضت خمسة ملايين دولار لأي معلومات ستؤدي إلى القبض عليه، لأنه أحد أعضاء خلية نائمة للقاعدة في الولايات المتحدة، وكانت تشكل تهديداً خطيراً للأمن الأميركي.





وأفادت معلومات المعارضة في صنعاء أن البنّا فاجأ القضاة في محكمة يمنية بفتحه باب قاعة المحكمة ودخوله إليها مع حراسه، لإخبار القضاء أنه لا يمكن القبض عليه لأنه يملك «كلمة» الرئيس، ثم غادر المحكمة بأمان.

وكان البنّا قد ظهر في أول جلسة استئناف في المحكمة الجزائية المتخصصة في قضايا الإرهاب التي تنظر في قضية ٣٦ من عناصر تنظيم القاعدة هو منهم، وقال موقع «الوحدوي نت» الذي يصدر من صنعاء، إن البنا قام خلال الجلسة بالتعريف بنفسه وأبرز بطاقته الشخصية وقال: «أنا جابر البنّا، حُكم عليَّ بالسجن عشر سنوات في هذه القضية وثلاث سنوات في قضايا أخرى، وأنا مظلوم وهربت من سجن الأمن السياسي، وسلّمت نفسي للرئيس علي عبدالله صالح».

وغادر البنّا مبنى المحكمة بصحبة أربعة آخرين من زملائه دون أن يعترضه أحد. وفي الموعد المحدد للجلسة الثانية حضر البنا إلى المحكمة غير أنه هذه المرة أحيط بحراسة مكثفة من زملائه. وقرّرت المحكمة احتجازه ثم أفرجت عنه بعد تقديمه ضمانة لحضور وقائع جلسات المحاكم، ولكن لم يصدر أي حكم بحقه بعد ذلك، وظل ملفّه معلقاً بين صنعاء وواشنطن.

## السعوديون في قاعدة اليمن

لم تحل جهود مراكز «المناصحة» السعودية دون عودة بعض الطلقاء من «تنظيم القاعدة» في السعودية إلى أنشطتهم السابقة. وكانت السياسة الرسمية السعودية اعتمدت منذ عدة سنوات نهج تفكيك القاعدة عبر عدة طرق منها الحوار مع بعض العناصر لإعادة تأهيلهم بحيث يقلعون عن العمل المسلح. ولكن تبيّن أن نسبة من هؤلاء، وخصوصاً من بين العائدين من غوانتانامو، دخلت هذه التجربة على سبيل المناورة وكسب الوقت، ثم عادت إلى ماضيها المسلّح حين وجدت الفرصة السانحة. وتشير صحيفة «لوس أنجلس تايمز» الأميركية، في عددها الصادر يوم ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، إلى تقرير لوزارة الدفاع الأميركية، أفاد أنه من المعتقد أن نحو ٢٠ في المئة ممن أُطلق سراحهم

من سجن غوانتانامو يعودون إلى أنشطتهم العدائية بعد إطلاق سراحهم. وعقّب السكرتير الصحافي لـ«البنتاغون» على الخبر قائلاً إن «معدل العودة إلى الإجرام بين المعتقلين السابقين ارتفع منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بنسبة بدأت بـ١٤ في المئة».

ينطبق هذا التوصيف على أعضاء القاعدة الذين تسللوا إلى اليمن من السعودية في السنوات الماضية، وخصوصاً على سعيد الشهري ومحمد العوفي وإبراهيم الربيش، ويوسف الشهري صهر سعيد الشهري المتزوّج من أخته وفاء التي لحقت به إلى اليمن. وكان يوسف قد أمضى في غوانتانامو ست سنوات، مع أكثر من ١٢٠ سعودياً استعادتهم الرياض على دفعات، وقد لقي ثلاثة من بين هؤلاء مصرعهم، وقالت سلطات السجن إنهم قضوا منتحرين.

كان هؤلاء الأربعة الذين غادروا السعودية في العامين الأخيرين من بين العائدين من غوانتانامو وخضعوا للتأهيل من خلال برنامج «المناصحة» الذي أولته السلطات السعودية عناية كبيرة، والدليل على ذلك أن الأمير محمد بن نايف المكلّف ملفّ محاربة القاعدة قام بسلسلة من الالتفاتات ذات الطابع الإنساني تجاه بعض هؤلاء، فقد تولّى، على سبيل المثال، نفقات زواج وتأثيث منزل الشهري الثاني (يوسف)، الذي ما لبث أن قُتل في منطقة جازان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ مع رائد الحربي أثناء محاولة تسلل إلى السعودية لتنفيذ عملية.

وقد دخل مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية أكثر من ٢٧٠ شخصاً بينهم ١١٧ من العائدين من غوانتانامو. وتؤكد تصريحات المسؤولين السعوديين أن المركز يمثل خط الدفاع الأول للمملكة في مواجهة «تنظيم القاعدة»، فهو يؤمن لنزلائه الطعام بوفرة ويضمن لهم الترفيه والدروس التي تؤكد لهم أن نيّاتهم كانت طيبة على الأرجح، وإنما سلكوا الطريق الخطأ.

وقال علي شايع النفيسة، عضو لجنة المناصحة في تصريحات لموقع «العربية







نت» عام ٢٠٠٩: «إن ما نقوم به هو تصحيح لبعض الأفكار المغلوطة لدى الموقوفين، خصوصاً في ما يتعلق بالجهاد وبالولاء والبراء والبيعة ونصرة المستضعفين». وأضاف: «العالم اليوم اعترف بنجاح فكرة المناصحة، وأنا مع تعميم الفكرة، لأن النفس القابلة للإغواء واحدة، وتتشابه في كل العالم وطريقة الحل واحدة وجرّبناها في السعودية ونجحت».

يستفيد أعضاء القاعدة السعودية في هجرتهم إلى اليمن اتقاء للضربات السعودية المتلاحقة ضدهم من صعوبة ضبط الحدود بين البلدين التي يبلغ طولها ١٨٠٠ كلم، الأمر الذي حدا بالسعودية في تموز/يوليو ٢٠٠٩ إلى منح مؤسسة «اي. ايه. دي. اس» (مجموعة الطيران والفضاء الأوروبية)، والشريك السعودية صفقة قيمتها ٣,٥ مليارات يورو (بحسب جريدة الرياض السعودية) لبناء سور مزوّد بمواقع تحكّم وكاميرات وأجهزة استشعار مصحوبة بمراقبة ساحلية وجوية.

ويرى محللون أن مشروع السياج السعودي لن ينهي عمليات التهريب المتفشية بقوة للأسلحة والحجاج عبر الحدود غير المحكمة مع اليمن، عدا أن بناء السياج سوف يستغرق عدة أعوام. ويقول تيودور كاراسيك من «معهد التحليل العسكري للشرق الأدنى والخليج»، إن «تنظيم القاعدة» سيحاول على الأرجح الوصول إلى طريقة للالتفاف من حول السياج.

كما أن التنظيم يستغل الفلتان الأمني في اليمن، ولا سيما في المثلث الحدودي الذي بات يُعرف بـ«مثلث الشيطان» الذي شمل شبوة ومأرب والجوف وتسيطر عليه قبائل يمنية ظلت علاقتها مع صنعاء بين مدّ وجزر، وهي الآن على حال من الفتور. ولا تتردد هذه القبائل في الإعلان عن رفضها تسليم المطلوبين للسلطات اليمنية. وقد جاء ذلك صراحة على لسان رئيس مجلس قبائل بكيل الواسعة الانتشار في اليمن، الشيخ عرفج بن حمد بن هضبان الذي صرّح في السابع عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بأن رجال القبائل المدجّجين بالسلاح والمشتبه في إيوائهم عناصر من القاعدة لن يتحوّلوا أبداً إلى أداة بيد السلطة في حربها على التنظيم. وأضاف: «نحن لسنا موظفين عند الحكومة لنلاحق المشتبه

في انتمائهم إلى القاعدة، فالدولة تملك أجهزتها الأمنية الخاصة التي يمكن أن تؤدي هذه المهمة»، وأكد أنّ قبيلته «ترفض تسليم أي مشتبه فيه ما لم تتأكد إدانته»، موضحاً أنه «إذا ما ثبت أن أحدهم من القاعدة سنحرص على أن يتم تسليمه بطريقة سلمية، وإلا سنقوم بطرده من القبيلة لأن قضية القاعدة دولية، وهي خارجة عن نطاق العُرف القبلي».

يعمل سعوديو القاعدة في اليمن في ثلاثة اتجاهات: الأول هو إيجاد الملاذ الآمن والقتال إلى جانب القاعدة في اليمن؛ والثاني هو تهريب السلاح والمتفجرات إلى داخل السعودية؛ والثالث هو تخطيط وتنفيذ عمليات داخل السعودية انطلاقاً من اليمن، كما هو الحال مع محاولة الاغتيال التي تعرض لها في ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٩ الأمير محمد بن نايف نائب وزير الداخلية السعودي.

ولا يُعرف بالضبط عدد السعوديين من أعضاء التنظيم الجديد الذين التحقوا باليمن في السنوات الأخيرة، ولكن من المؤكد أنهم في تزايد، وعرف عددهم طفرة قوية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وبحسب تقديرات الخبير السعودي في شؤون مكافحة الإرهاب مصطفى العاني فإنهم يعدّون ما بين ٤٠ إلى ٥٠ سعودياً، في حين قدّر عدد أعضاء القاعدة في اليمن بحوالى ١٥٠ عنصراً، وقال إنهم عبارة عن خليط من جنسيات باكستانية وأفغانية ومصرية، إلا أن اليمنيين يشكلون معظم عناصر التنظيم. ورغم أن التقديرات الرسمية اليمنية وغير الرسمية تفيد بأن العدد أكبر من ذلك بكثير، فإن مسؤولاً في شعبة مكافحة الإرهاب اليمنية قدّر أخيراً عدد عناصر «القاعدة» الأجانب الذين تعتقد السلطات أنهم لا يزالون في البلاد بنحو ٣٠ إلى ٤٠ عنصراً يحملون الجنسية السعودية، إلى جانب آخرين من بلدان عدة يُقدّر عددهم بـ٣٠ شخصاً يحملون الجنسيات الأوروبية والأميركية إلى جانب جنسياتهم العربية والإسلامية.

وفي الوقت ذاته من غير المعروف عدد السعوديين الذين قُتلوا في «العمليات





الاستباقية» الأخيرة، لكن تأكدت نجاة سعيد الشهري، الذي كان موجوداً في قرية «رفض» التي استهدفتها الغارات فجر الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. بل إن الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي أعلن أن الرياض لم تتبلغ من صنعاء معلومات عن سقوط سعوديين في الغارات.

وتجدر الإشارة هنا إلى ثلاثة أمور هامة: الأول هو أن التعاون الاستخباري اليمني السعودي قد تطور كثيراً خلال عام ٢٠٠٩ الذي شهد رفع درجة التأهب في المناطق الحدودية، كما أن هذا التعاون ارتقى إلى مستويات جديدة بعد محاولة اغتيال الأمير محمد بن نايف وأصبح في أفضل حالاته وتجلّى في تنسيق معلومات الطرفين، تدلّ على ذلك المعلومات اليمنية عن أن السفارة السعودية في صنعاء كانت أحد الأهداف التي كانت القاعدة تستعد لتفجيرها، كما ورد في تصريحات وكيل وزارة الداخلية اليمنية اللواء عبد الله القوسي. والأمر الثاني هو أن اليمن أخذ يتّبع نهج تسليم السعوديين الذين يتم القبض عليهم في أراضيه، سواء أكانوا من القاعدة أم من غيرها، وذلك في إطار التعاون الأمني والاتفاقية الأمنية الموقّعة بين البلدين لتبادل المجرمين. وقام اليمن في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ بتسليم السعودية خمسة سعوديين تم إلقاء القبض عليهم داخل أراضيه، وهم من قائمة المطلوبين الـ٨٥ من قِبل وزارة الداخلية السعودية.

أما الأمر الثالث فهو أن المسؤولين في البلدين بدأوا في الأشهر القليلة الأخيرة عام ٢٠٠٩ يعترفون بتسلل عناصر سعودية إلى اليمن بعد أن درج الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي على النفي والتأكيد أن المملكة «لم ولن تسمح باستخدام أراضيها لنشاطات الفئة الضالّة وتدريباتها»، مبيّناً أن «الأجهزة الأمنية في المملكة أثبتت قدرتها ومهنيتها وجاهزيتها في تحقيق ذلك والمحافظة عليه». وهو يشير بذلك إلى الحملة الأمنية الضارية قبل عودة معتقليّ غوانتانامو، أي ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، حيث ضرب «تنظيم القاعدة» السعودي أهدافاً عدة وتسبب في مقتل ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ شخص من

سعوديين وأجانب. ولكن التنظيم تلقى في سنة ٢٠٠٤ ضربة قاصمة ثانية تمثلت بمقتل عبد العزيز المقرن ( ٣٣ سنة) الذي يُعدّ أخطر شخصية في التنظيم السعودي، والعقل المدبّر والقائد الميداني الأهم، بعد مقتل الشيخ يوسف العييري (٣٣ سنة) مطلع حزيران/يونيو ٢٠٠٣، وكان المطلوب رقم ١٠ على قائمة وزارة الداخلية التي كانت تضم حينذاك ١٩ مطلوباً فقط، وقد كان يُعدّ أهمّ شخصية في «تنظيم القاعدة» في السعودية لأنه لم يكن قائداً عسكرياً فحسب بقدر ما كان «منظراً استراتيجياً وطالب علم شرعي متبحّراً»، بحسب الموقع الإلكتروني للمعارض الإسلامي السعودي سعد الفقيه.

بعد مقتل هذين القائدين بدأت رحلة تراجع أداء القاعدة في السعودية، وهو ما اتضح جليًا في سير خطط التنظيم وعملياته التي أخذت تخف وتقل قوتها فلم تُسجل أي عملية كبرى سوى تلك التي حدثت في نهاية عام ٢٠٠٤ وهي محاولة تفجير وزارة الداخلية السعودية بسيارة مفخخة، ولكن بدا أنها كانت عملية يائسة نظرًا لبعد موقع السيارة وركنها داخل نفق، ما جعلها عملية إعلامية أكثر منها تدميرية. وقد استطاع الأمن السعودي بعد ساعات على محاولة تفجير الوزارة أن يصل إلى الخلية المنفّذة ويشتبك مع المجموعة ويقتل قائدها سلطان العتيبي.

وبعد إعلان وزارة الداخلية السعودية في منتصف عام ٢٠٠٧ عن أكبر عملية أمنية قبضت فيها على ٢٠٨ مطلوبين قال بيان الوزارة إنهم كانوا يعدّون العدّة لاغتيالات وتفجيرات وتسهيل إجراءات سفر إلى «أماكن مضطربة»، لم يعد هناك بد من مغادرة العديد من عناصر القاعدة للسعودية باتجاه اليمن. وكانت العملية الأخيرة هي التي جرت في جنوب السعودية انطلاقاً من اليمن الذي جاء منه أحد القاعديين الصغار في آب/أغسطس ٢٠٠٩ ودخل قصر مساعد وزير الداخلية السعودي الأمير محمد بن نايف طالباً العفو ظاهرًا، ويرمي إلى اغتياله باطنًا، وهي المحاولة التي فشلت حين فجّر الانتحاري نفسه بعبوّة زرِعت في أحشائه، وقُتل على الفور في حين نجا الأمير محمد.







وفي كل الأحوال يقول مراقبون للأوضاع في كل من اليمن والسعودية، توشك السعودية أن تعود إلى الأجواء التي سادت ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ والتي نفّذت فيها القاعدة سلسلة من العمليات النوعية الاستعراضية. وباتت الصورة من جديد غير واضحة حول موعد إسدال الستار على المشهد الأخير في مسلسل من تسمّيهم الرياض بـ«الفئة الضالّة»، رغم البرامج التي ظل يقدّمها التلفزيون السعودي حول القضية، بما فيها اعترافات معتقلين، أو تراجعات رموز التشدد وشيوخه أمثال علي الخضير وناصر الفهد وحمود الخالدي، الذين ظهروا وهم يتأسفون على حال «البلد الحرام»، ويعلنون صراحة تراجعهم عن أفكارهم السابقة وفتاواهم المؤيدة لعمليات القاعدة.

والملاحظ اليوم أن سياسة الشفافية هذه جاءت في الآونة الأخيرة بعد تزايد مخاطر عمليات «تنظيم القاعدة» في الاتجاهين سنة ٢٠٠٩، الأمر الذي أدّى إلى ظهور خطاب سعودي يمني سياسي جديد، يتحدث بلغة واحدة، تتلخّص في أن أمن السعودية واليمن كل لا يتجزّأ.

## سعيد الشهري (أبو سفيان الأزدي)

تولّى سعيد علي جابر الشهري الملقب بـ«أبو سفيان الأزدي» في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ منصب نائب أمير «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب»، وهو أحد السعوديين الذين عادوا في عام ٢٠٠٧ إلى بلادهم من معتقل غوانتانامو الذي نُقل إليه بعد اعتقاله في أفغانستان عام ٢٠٠٢، وكان رقمه في المعتقل ٣٧٢ بحسب وثائق وزارة الدفاع الأميركية.

ويحتل المرتبة ٣١ في قائمة الـ٨٥ مطلوباً أمنياً من قبل وزارة الداخلية السعودية، بعد أن وجهت إليه تهمة المسؤولية عن تخطيط العمليات في السعودية، ويُشتبه في ضلوعه بالتفجيرات الانتحارية التي استهدفت السفارة الأميركية في العاصمة صنعاء في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

يُعدّ الشهري من الأعضاء القدامى في التنظيم، وهو من المؤهّلين فكرياً.

وعندما كان في إيران تولّى مهمة التنسيق لدخول المقاتلين إلى أفغانستان، واستطاع أن ينظم زميله محمد العوفي وأشخاص آخرين في «تنظيم القاعدة» في السعودية. وقد خضع لبرنامج التأهيل في السعودية «المناصحة»، لكنه اختفى عن الأنظار بعد الإفراج عنه. وتبيَّن أنه غادر إلى اليمن في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، وظهر في شريط مسجل مع اليمني ناصر الوحيشي «أبو بصير» وقاسم الريمي، والسعودي محمد عتيق العوفي «أبو الحارث» القائد الميداني للتنظيم الذي سلّم نفسه في شباط/فبراير ٢٠٠٩ للسفارة السعودية في صنعاء.

قال والد الشهري إن الدولة السعودية «منحت نجله راتباً شهرياً يقدّر بـ ٣٠٠٠ ريال (ألف دولار)»، و«قد طلبت منه عندما كان لدي هنا في القرية أن يقدم على الأوقاف حتى يصبح إمام المسجد في القرية إلا أنه لم ينصع لمطالبي وهرب مرة أخرى إلى اليمن». وقال والده في تصريحات للصحف السعودية: «لا يوجد عند ابني سعيد سوى شهادة الرابع ابتدائي. وقد رفضت ذهابه إلى أفغانستان آنذاك للجهاد، وقلت له أنا وأمك هنا جاهد فينا فنحن أولى، إلا أنه قال لي حينها إنه ذاهب إلى أفغانستان بطريقة مشروعة، حيث أقنعني، كاذباً، أنه سيذهب مع لجان الإغاثة الإسلامية».

أجرى الشهري بعد تولّيه مسؤولية نائب الأمير في «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» لقاء إعلامياً مع الصحافي اليمني المتخصص بـ«تنظيم القاعدة» في اليمن عبد الإله شائع، تحدث فيه عن أنهم سيقومون بعمليات لمساعدة «تنظيم القاعدة» في أفغانستان، وسيعملون على إيقاف المحاولات «الصليبية» - حسب قوله - التي تريد استئصال التنظيم وطالبان وقتل أسامة بن لادن والملاّ عمر وأيمن الظواهري، ووعدهم بأنه سيبذل مع أصدقائه في التنظيم المستحيل حتى لو خسروا أنفسهم مقابل نصرة الأمة الإسلامية، انطلاقاً من «جزيرة العرب». وهاجم الشهري حوار الأديان، الذي دعمه الملك عبدالله بن عبدالعزيز واتهم السلطات السعودية بمحاولة قمع الحركات الدينية وسجن العلماء الذين وصفهم بـ«الربّانيين». واستخدم الشهري لغة تحريضية في دعوة المسلمين للقتال ضد







الوجود الغربي، وذلك في شريط من إعداد «مؤسسة الملاحم»، الجناح الإعلامي لـ«القاعدة».

ويرى مراقبون أن انكشاف أمر الشهري وبقية العائدين من غوانتانامو الذين انخرطوا مجدداً في «تنظيم القاعدة»، كان من جملة الأسباب التي أدّت إلى إعادة النظر في القرار الذي أصدره الرئيس الأميركي باراك أوباما والقاضي بإغلاق معتقل غوانتانامو وكافة السجون السريَّة الأخرى التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. فقد جاء هذا التطور في الوقت الذي كان يوجِّه فيه الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة انتقادات حادّة لخطط الديمقراطيين القاضية بإغلاق معتقل غوانتانامو ويدرسون مع بعض الدول إمكانية توزيعهم عليها. ويشكل اليمنيون النسبة العليا من الباقين في المعتقل حتى الآن ويمثلون نسبة ٤٠ في المئة من المعتقلين، وهم حوالى ٩٧ يمنياً من أصل ٢٤٠ معتقلاً بعد أن تسلمت اليمن من الولايات المتحدة ١٩ معتقلاً من مواطنيها، من بينهم سالم حمدان السائق السابق لأسامة بن لادن، وهو المعتقل الوحيد الذي خضع لمحاكمة عسكرية داخل غوانتانامو.

ويظل الدرس المُستخلّص هنا هو «أياً تكن الجهة التي تستقبل معتقلين سابقين في غوانتانامو فهي ستحتاج إلى مراقبتهم بشكل لصيق ودائم». وهو أمر لا يستدعي بالضرورة مراجعة السياسات اليمنية والسعودية التي اتبعت في السابق، وكان الغرض منها إقناع هؤلاء بطيّ صفحة ماضيهم، وفتح صفحة جديدة، لأن نسبة الذين عادوا إلى ماضيهم من بين العائدين من غوانتانامو لا تتجاوز ٢٠ في المئة من بين الذين قرّروا التوبة عنه.

### عبدالله عسيري (أبو الخير)

يحتل عبد الله حسن طالع عسيري الملقب بـ«أبو الخير» المرتبة ٤٠ في قائمة المطلوبين السعودية التي تضمّ شقيقه إبراهيم أيضاً. وهو من مواليد الرياض وينحدر من قرية «ظهران المشوزة» في عسير. وكان في الخامسة والعشرين من

العمر عندما لقي مصرعه إثر المحاولة الانتحارية الفاشلة التي قام بها لاغتيال مساعد وزير الداخلية السعودية الأمير محمد بن نايف. يذكر مقرّبون من أسرته أنه كان متعثراً دراسياً ولم يكمل دراسته بعد المرحلة الثانوية. وقد تغيّب عن أسرته منذ (آب/ أغسطس ٢٠٠٨) فأبلغت السلطات الأمنية باختفائه. وكان قد تسلّل من المملكة إلى اليمن حيث انضم إلى خلية من «تنظيم القاعدة» هدفها تنفيذ الاغتيالات واستهداف المنشآت النفطية في السعودية. هناك تدرّب على الأسلحة (سام ٧ - صاروخ ميلان - الهاون - بيكا - آر بي جي - صاروخ B10 - المواد المتفجرة - السموم)، وعاد إلى السعودية في آب/ أغسطس ٢٠٠٩ بنية اغتيال الأمير محمد بن نايف الذي استقبله في قصره في إطار سياسة «المناصحة» الرامية إلى إقناع عناصر «تنظيم القاعدة» بالتوبة، ولكن خطة الاغتيال باءت بالفشل وتفجّرت العبوّة المزروعة في جسده فقُتل في الحال ونجا الأمير بأعجوبة. وكان عسيري قد طلب الاتصال من قصر الأمير مع مجموعة من المطلوبين السعوديين أمنياً في اليمن لكي يعطيهم الأمان للعودة إلى الأراضي السعودية، وزعم أن سعيد الشهري في انتظاره على الخط في الطرف الثاني غير أن هذه لم تكن سوى خطة من التنظيم، لضمان وصول المنفذ إلى الشخصية التي كانوا ينوون استهدافها. وبعد وصول عسيري إلى قصر الأمير تم تأمين اتصال بالأشخاص الذين زعم أنهم أرادوا التوبة مساء ٢٧ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، وذلك عن طريق الاتصالات الخاصة بقصر الأمير، وخلال هذه المكالمة فجّر هذا الانتحاري نفسه. وقام «تنظيم القاعدة» بنشر التسجيل على بعض مواقع الإنترنيت، رغم فشل العملية، وكان يريد من وراء ذلك أن يثبت نجاحه في التخطيط واستخدام هذه الطريقة، وكذلك الوصول إلى هدف كبير في وزن الأمير محمد، المكلف محاربة الإرهاب، بعد والده وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز.

وقال اللواء منصور التركي الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية السعودية في تصريحات صحافية إنه بأمر من الأمير محمد بن نايف تم إرسال طائرة خاصة







لنقل الانتحاري عسيري من المنطقة الحدودية الجنوبية إلى محافظة جُدّة للالتقاء به. وذلك بعد أن قدم إلى المنطقة الحدودية مع اليمن، مستغلاً الجهود المتواصلة والتنسيق القائم مع السلطات اليمنية لاستعادة زوجة الشهري السعودية وأطفالها، التي سبق أن غادرت البلاد بطريقة غير مشروعة وبدون علم أولياء أمور الأطفال للالتحاق بزوجها. وقد زعم هذا المطلوب بأنه ينقل رسالة من المرأة وأطفالها ومجموعة من السعوديين الذين «يعيشون أوضاعاً بالغة السوء ويرغبون في العودة إلى الوطن، وذلك بعد أن اتضحت لهم الرؤية وندموا على ما بدر منهم، وأنهم يطلبون الأمان من ولاة الأمر من خلال الاتصال بسموّ مساعد وزير الداخلية شخصياً، وبعد وصوله إلى المملكة مُكِّن من الاتصال الهاتفي بسموّه».

وقد أثارت التقنية المستخدمة في محاولة اغتيال الأمير محمد اهتمام الأجهزة الأمنية العالمية كافة، فهي تجرّب لأول مرة لهذا الغرض، الأمر الذي فتح العيون على إمكانية تعميمها، وخصوصاً في الطائرات المدنية. وأكد خبراء غربيون في شؤون الإرهاب أن عملية التفجير لو حدثت في طائرة لأحدثت دماراً هائلاً ولكانت قوة الانفجار أكبر، وبالتالي فهي شديدة الخطورة على قطاع الطيران إذا ما لجأ الإرهابيون إليها، لأن الجسم البشري يمكن أن يتحمل كمية من المتفجرات تصل إلى نصف كيلو غرام، ويحتاج تنفيذ هذه العملية إلى المادة المتفجرة والصاعق، والكهرباء التي يمكن توفيرها عبر بطارية الهاتف المحمول الذي في استطاعته أن يستقبل مكالمات على ارتفاعات منخفضة. ولعلّ هذا ما يفسّر تريّث النيجيري عمر الفاروق لتحضير العبوّة التي كان ينوي تفجيرها داخل طائرة أمستردام ديترويت.

واعتبر الخبراء أن توصّل القاعدة إلى هذه التقنية يعني أنها باتت تهدد قطاع الطيران بشكل كبير، لأن أجهزة «السكانير» (التصوير الضوئي) المستخدمة في المطارات في الوقت الراهن تكشف الأجسام الصلبة والسائلة، لكن يتعذر عليها كشف «البودرة» داخل جسم الإنسان لأنها لا تُخضع الجسم للفحص الضوئي.

وأجمع الخبراء على أن القاعدة فشلت في اغتيال الأمير، لكنها نجحت في التخطيط والتكنيك واستخدام الوسيلة والوصول إلى الهدف.

وأكد الخبراء أن القاعدة استخدمت لأول مرة هذه الطريقة في تنفيذها للعمليات الانتحارية، وكانت هذه الطريقة متبعة في السابق من قِبل العصابات المنظمة في عمليات تهريب المخدّرات فقط. ولأن هذه التقنية يتعذر كشفها عبر أجهزة التصوير الضوئي فإنها تضع على عاتق الأجهزة الأمنية عبئاً كبيراً لتطوير تقنيات يمكن أن تكشف هذه المواد. وهو الأمر الذي تبيّن بوضوح خلال عملية النيجيري عمر الفاروق الذي خطط لتفجير طائرة أمسردام ديترويت يوم عيد الميلاد ٢٠٠٩، لكنه تعثر وارتبك لدى تحضير العبوّة، مما أتاح للركاب السيطرة عليه واعتقاله والحيلولة دون تحقيق هدفه قبل الهبوط بوقت قصير.

## محمد العوفي (أبو الحارث)

يُعتبر محمد عتيق عويض العوفي الملقب بـ«أبو الحارث» من أبرز عناصر القاعدة المطلوبين لأجهزة الأمن في السعودية، وهو من ضمن المعتقلين السعوديين الـ ١٥ العائدين من معتقل غوانتانامو سنة ٢٠٠٧، وكان قد اعتقل في أفغانستان عام ٢٠٠١، وقُتِل شقيقه هناك.

خضع العوفي الذي يقتصر تحصيله الدراسي على الشهادة الثانوية فقط، لبرنامج «المناصحة» في السعودية. وبعد أن أفرج عنه غادر بلاده بمعيّة صديقه سعيد الشهري في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ إلى اليمن، وظلا متخفّيين حتى ظهرا في شريط مصوّر واحد أعلنا فيه انضمامهما إلى «تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب»، الذي تولّى فيه العوفي مسؤولية القائد الميداني، وجاء في المرتبة الرابعة بعد الوحيشي والشهري والريمي، وبذلك وضعته وزارة الداخلية السعودية على قائمة المطلوبين الـ٨٥.

تسلمته السلطات السعودية من اليمن في شباط/ فبراير ٢٠٠٩. وتضاربت الروايات حول تسليمه نفسه للسفارة السعودية في صنعاء، أو للسلطات اليمنية.







وهناك من اتهمه بأن المخابرات السعودية جنّدته لاختراق القاعدة في اليمن، وذلك بعد أن أدلى في الثاني والعشرين من آذار/ مارس، بعد عودته للسعودية، باعترافات مثيرة على شاشة التلفزيون حول «تنظيم القاعدة في اليمن».

وكشف العوفي في اعترافاته عبر التلفزيون السعودي أنه كان ينوي التوجه إلى العراق أو أفغانستان، ولكن التضييق الأمني دفعه إلى اليمن هو وسعيد الشهري. وأكد أن القاعدة ما كان لها قوة في اليمن، ولكن بعد ذهابه وأفراد آخرين من القاعدة في السعودية إلى هناك بدأ تشكيل «مجلس شورى» واختيار أمير ونائب أمير. وأضاف أنه لم تتم الموافقة على مبايعة ناصر الوحيشي قائداً للتنظيم إلى أن جاءت تزكية من الرجل الثاني في القاعدة أيمن الظواهري. وتحدث عن تغيُّر في تكتيكات القاعدة إزاء المملكة، إذ ترى أن سياسة عبد العزيز المقرن، القائد السابق للتنظيم في السعودية والذي قضى في إحدى المواجهات الأمنية في الرياض في ٢٠٠٤، بأن تتركز قوى التنظيم في العاصمة كانت خاطئة. وأشار العوفي إلى أن القاعدة تخطط حالياً لحرب عصابات وضرب المصالح النفطية، أو المصالح الأميركية أو مصالح الطوارئ أو المباحث، والقيام باغتيالات، واختطافات، وأن تضرب ثم تنسحب إلى اليمن.

هناك جملة من الخلاصات التي يمكن استنتاجها بالنسبة إلى السعوديين الذين برزوا في التنظيم الجديد: الأولى هي أن قيادة التنظيم قررت تخفيف الضغط الواقع عليها في السعودية، فاختارت اليمن كمكان أقل خطورة للعمل ضد المصالح السعودية، وإعادة بناء نفسها في الوقت ذاته. والثانية أن هناك قراراً مركزياً من قيادة «تنظيم القاعدة» بتوحيد الفرعين اليمين والسعودي، الأمر الذي يعني أنها باتت تضع اليمن والسعودية في كفّة واحدة. والاستنتاج الثالث هو أن قيادة التنظيم المركزية اختارت أن تجعل من اليمن ساحة أساسية للمواجهة لتخفيف الضغط عليها في باكستان وأفغانستان من جهة، ولكي تنقل جزءاً من نشاط التنظيم إلى اليمن بعد الضربات الكبيرة التي تلقاها في السعودية والعراق. ولذلك بدأت ترسل بعض عناصرها إلى اليمن، وفي صورة خاصة من السعودية،

وذلك بالاستفادة من خصوصية الجغرافيا. أما الاستنتاج الرابع فهو أن الصلة مع القيادة المركزية مستمرة، ويجري التنسيق معها في القضايا الرئيسية، وخصوصاً في مجال إعادة هيكلة التنظيم، واختيار الأهداف الكبرى. وينطبق ذلك على فرض الظواهري للوحيشي، واختيار السفارة الأميركية كهدف في ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، وهو أمر له مغزاه في هذا الشهر.





## الفصل السادس

# التعاون الأمني بين صنعاء وواشنطن

ترى بعض الأوساط اليمنية المطلعة أن العمليات العسكرية «الاستباقية» التي حصلت ضد القاعدة في الشهر الأخير من عام ٢٠٠٩ وما تلاها خلال عام ٢٠١٠، جاءت لتضع التعاون الأمني بين السلطات اليمنية والأجهزة الأمنية الأميركية على المِحكّ، ذلك أن هذا التعاون على كثافته اتسم طوال العقد الأخير بعدم الوضوح. والمسألة الأكثر حساسية هي أنه لم تتبيّن إلى اليوم ما هي الحدود القصوى التي يمكن أن تذهب إليها صنعاء في المواجهة مع القاعدة. ورغم كثرة البيانات الرسمية في صيف ٢٠١٠ حول إلحاق ضربات كبيرة بالقاعدة في الجنوب (أبين)، فإن الأمر لا يخلو من دعاية سياسية في الظاهر، لكنها في الباطن تستهدف القضاء على الحراك الجنوبي، الذي أخذ ينشط عسكرياً في بعض المناطق، كما هي الحال في الضالع ولحج وأبين.

وقد أكد مسؤول يمني كبير في حديث خاص أن واشنطن مارست في الآونة الأخيرة ضغوطاً شديدة على صنعاء للعمل بوتيرة أعلى ضد عناصر «تنظيم القاعدة»، الذين تعتبر بعض أوساط الإدارة الأميركية أنهم استغلوا انشغال الحكومة اليمنية في حربها على جبهة صعدة ليعززوا من قدراتهم، ونشطوا في العمل على تحويل اليمن إلى قاعدة خلفية للتنظيم. وقبل تنفيذ «العمليات الاستباقية» كانت الحكومة الأميركية قد أعربت عن خشيتها من تحوّل اليمن إلى أفغانستان أخرى، ولا سيّما بعد أن تسربت معلومات عن نزوح أعداد كبيرة من

عناصر التنظيم إلى اليمن، قادمين إليها بصورة متزايدة من أفغانستان والصومال والسعودية والعراق.

وقال المسؤول اليمني إن الولايات المتحدة لوّحت للسلطات اليمنية بتدخّلها المباشر في ملاحقة شبكة القاعدة على الأراضي اليمنية وتتبّعهم وقصف مخابئهم بنفسها، إذا ما استمر الوضع الأمني على ما هو عليه من فلتان، ولم تُبد الحكومة اليمنية حزماً في القضاء على هذا التنظيم أو الحد من نشاطه.

وأشار المسؤول إلى أن «العمليات الاستباقية» المشتركة جاءت لتعيد النظر في موضوع التعاون الأمني بين البلدين الذي ظل يراوح بين مد وجزر في العقد الأخير، بسبب مرونة صنعاء مع الجماعات الجهادية.

على أنّ العمليات الأخيرة توحي بأن الجانبين الأميركي واليمني تجاوزا الكثير من خلافاتهما إلى التنسيق المشترك في عمليات أمنية، الأمر الذي يفهم منه أن صنعاء لا تملك خياراً غير الرضوخ للضغط الأميركي لتنفيذ عمليات نوعية في الداخل تحت مظلة التعاون الأمني والعمل المشترك، في مقابل تقديم المزيد من الدعم والمساندة للجانب اليمني، وبالأخص في ما يتصل بمواجهة التمرد في صعدة. لكنّ الخبراء في هذا الشأن لا يتوقعون حصول تغيّر كبير في الأشهر المقبلة على صعيد الموقف السياسي الأميركي تجاه حرب صعدة، لكن من المرجح أن تغيّراً ما قد حدث بالفعل، في بعض جوانب الدعم العسكري والأمني واللوجستي المقدّم إلى الحكومة اليمنية.

لكنّ العنصر الأبرز هو أن «العمليات الاستباقية» خلال عام ٢٠١٠ تشي بأن ملفّ التصدي للقاعدة في اليمن آخذ في الانتقال تدريجاً إلى أيدي الأميركيين، وهو ما سيؤدي بالتأكيد إلى تحويل اليمن إلى ما يشبه «تورا بورا»، حيث يتصرف الأميركيون بحسب تقديراتهم للمخاطر الأمنية، دون مراعاة حتى لموقف الرأي العام الأميركي، الذي يظل في كل الأحوال مرتبطاً بالنتائج على الأرض. وهذا ما عكسته أسبوعية «التايم» في أحد أعدادها لشهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩،







حيث كتب محللها «أبيغيل هاوسلونر» مقالاً جاء فيه: «مع اقتراب اليمن من الحالة التي تصبح بها دولة فاشلة وقاعدة إقليمية للقاعدة، رأى البعض في سلسلة الغارات الجوية التي تمت بمساعدة أميركية، واستهدفت مناطق معيّنة من اليمن، تطوراً إيجابياً في هذا البلد المضطرب. غير أن ذلك العمل الدراماتيكي الذي أسفر عن مقتل عدد من المدنيين لم يكن على الإطلاق هو الإجراء المناسب لتصحيح الوضع في المواجهة مع القاعدة على الأرض».

صحيح أن قلق الولايات المتحدة من القاعدة تزايد بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لكن يبدو أن حال الولايات المتحدة اليوم كمن يأتي الى الحفل متأخراً كما يقول غريغوري د. جونسون خبير شؤون اليمن بجامعة «برينستون» الأميركية، الذي يرى أن الهجمات اليمنية الأخيرة التي تمت بمساعدة أميركية يمكن أن تكون لها نتائج معاكسة تماماً.

وتناولت جملة من تعليقات الخبراء الغربيين هذه الزاوية وبدا أنّ هناك إجماعاً على أنه بصرف النظر عما حدث، لا يزال الهدف الرئيسي لتلك الهجمات، وهو رؤوس «تنظيم القاعدة» في اليمن، بمنأى عن الضربات الأمنية التي أدّت إلى سقوط قتلى مدنيين في المواقع التي استهدفتها العمليات، مما أثار شعوراً شعبياً عارماً بالغضب عزز المشاعر المناهضة لأميركا أصلاً في اليمن.

وجاء في تعليق لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» على الغارات: يبدو أنهم لم يفشلوا فقط في ضرب الأشخاص المستهدفين، من زعماء القاعدة، بل انتهت عملياتهم تلك بقتل عدد من النساء والأطفال في الضربة على أَبْيَن، وهكذا فهناك الآن صور عديدة للنساء والأطفال القتلى تحمل تعليقات تقول «صنع في أميركا»، ومن شأن هذا أن يساعد القاعدة بالطبع على توسيع نفوذها ونشاطها، فقد أدّت تلك الهجمات إلى زيادة شعبية القاعدة، وانتعاش العناصر الأخرى المناهضة لنظام الرئيس صالح. وأضاف التعليق أن من الواضح أن الهجمات لن تكلل بالنجاح ما لم يتم قبل كل شيء تمهيد الطريق على نحو ملائم من خلال

القيام بعملية تطوير واسعة، وتقديم المساعدات بحيث لا تتمكن القاعدة بسهولة من استعادة ما خسرته من أفراد عند تعرّضها لمثل تلك الضربات. وخلص التعليق إلى القول: ربما تعني العمليات أن هناك تغييراً بالفعل في الأفق، لكنْ إذا كان لردّ الفعل الشعبي عليها أي مؤشر فإن هذا المؤشر لا بد أن يبيّن أن صواريخ كروز والقوة النارية هما آخر شيء يحتاج إليه اليمن.

ومهما كان حجم الدور الأميركي المرتقب فإن من سيتحمل المسؤولية الرئيسية، في جميع الأحوال، هو السلطات اليمنية، التي بقيت إلى هذا اليوم تتعامل مع «تنظيم القاعدة» وفق سياسة العصا والجزرة، ومن المستبعد أن تدفعها جملة الضغوط الدولية اليوم إلى رمي أوراقها الكاملة على الطاولة، أو تضطرها لأن تكشف كل ما هو خفيّ ومستور في هذا الملفّ المعقّد والمتداخل، سواء على مستوى بنية النظام أو عصبيته القبلية وتوازناته التي سادت في السابق، لا سيما أن حجم الدعم المالي الأميركي الذي تنوي الإدارة الأميركية رصده على مدى السنوات الخمس المقبلة لا يتجاوز ١,٢ مليار دولار. ولكي يخوض الرئيس صالح حرباً مفتوحة ضد القاعدة كما يريد الأميركيون قد يتعيّن عليه أن يرمي قسماً كبيراً من حمولة السفينة، ومثال ذلك الرؤوس الكبيرة التي تحوم من حولها شبهات الضلوع في الإرهاب، كأخيه غير الشقيق اللواء علي محسن الأحمر، وحليفه السابق عبد المجيد الزنداني، الذي رفض تسليمه للأميركيين حتى الآن.

على أن تلك المهمة لن تكون سهلة بأي حال لأنها سوف تطول بنية النظام في العمق، وتدفعه لتقديم تنازلات داخلية كبيرة، رفض على الدوام أن يلجأ إليها. ولن يكفي التنسيق أو المساعدات الأميركية لإغلاق الملفّ في صورة نهائية، والدليل على ذلك هو تعقيدات مرحلة التعاون منذ وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، والتي لم تضع حداً لنموّ نشاط القاعدة أو ضرب بنيته التنظيمية، بل سلّحته بالكثير من عناصر القوة.







## محطّات

كانت أهم الانتقادات التي برزت بعد محاولة نسف طائرة ديترويت هي أن عودة التهديد الإرهابي تعني أن الولايات المتحدة لم تعِ الدرس التاريخي بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبطبيعة الحال كان الدرس من شقّين: الأول هو أن ما حصل قبل تلك الهجمات من إهمال وعدم تنسيق معلومات الأجهزة الأميركية المختصة فتح الثغرة التي مر منها المهاجمون. والدرس الثاني معطوف على الأول، وفحواه أن التنسيق مع بعض الحلفاء المحلّيين في الحرب على الإرهاب لم يكن مدروساً أو متقناً بما فيه الكفاية، وهذا ما ينطبق على الحالة اليمنية.

بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في أميركا اختار اليمن أن يكون في موقع الشريك في التحالف الدولي ضد الإرهاب، بعد أن صدرت تلميحات صريحة من قبل الإدارة الأميركية السابقة إلى وضعه على لائحة البلدان المستهدفة بعد أفغانستان. وقد تمكن الرئيس صالح من خلال سلسلة من الإجراءات العاجلة تجاه المعاهد الدينية والجماعات الجهادية، وزيادة حجم التعاون مع الولايات المتحدة ومجالاته، من إخراج اليمن من هذا الموضع كبلد مستهدف، ونيل الرضا بوضعه في موقع الشريك الفاعل في الحرب الدولية ضد الإرهاب. وتجدر الإشارة هنا إلى الزيارة «الاستباقية» التي قام بها الرئيس اليمني إلى واشنطن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والتي أراد بها أن يطمئن الإدارة الأميركية، وأعلن أنه بحث مع الرئيس جورج بوش مسألة تعزيز تعاون بلديهما في مجال مكافحة الإرهاب. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض آنذاك آري فليشر إن صالح أعرب عن رغبته في أن يكون «شريكاً قوياً جداً للولايات المتحدة» في المعركة ضد الإرهاب.

وجرى أثناء هذه الزيارة توقيع «مذكرة تفاهم» تُقدّم واشنطن بموجبها دعماً للقوات الخاصة اليمنية التي جرى تشكيلها عام ١٩٩٩، بقيادة الابن (أحمد)

الأكبر للرئيس صالح، لمكافحة «جميع أنواع الأنشطة الإرهابية»، كما تُقدّم مساعدات اقتصادية لتنمية المناطق الريفية البعيدة التي يقول المسؤولون اليمنيون إن المتطرفين يجدون فيها مرتعاً خصباً لنشر أفكارهم وممارسة أنشطتهم.

وفي هذا السياق أعلنت السفارة الأميركية في صنعاء أن الولايات المتحدة منحت اليمن بالفعل مساعدة غذائية بقيمة ٢٤ مليون دولار، وهي عبارة عن حوالى ثمانية آلاف طن من الدقيق. وجاء في بيان صحافي وزعته السفارة: «إن هذه الشحنة هي جزء من المنح الغذائية السنوية للعام ٢٠٠١، والتي تقدمها حكومة الولايات المتحدة الأميركية إلى الحكومة اليمنية، تحت برنامج المساعدات السلعية التابع لوزارة الزراعة الأميركية».

ورغم التعهدات التي أخذها الرئيس اليمني على نفسه في واشنطن فإنه لم يكن واثقاً بالوعود الأميركية بعدم ضم اليمن إلى لائحة الدول التي ستشملها الحرب على الإرهاب، وقد انعكس ذلك في التصريحات التي صدرت عنه خلال خط عودته، حيث عبّر في باريس عن معارضته لتوسيع الحرب في أفغانستان لتشمل دولاً أخرى، وقال بعد محادثات مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك إن صنعاء تبذل أقصى جهدها للمساعدة في حملة مكافحة الإرهاب. وأضاف أنه «يعارض توسيع الحرب في أفغانستان إلى دول أخرى»، مشيراً إلى أنه حصل على «تطمينات» في هذا الصدد من دول صديقة زارها. وأكد صالح في تصريحاته أن اليمن يبذل «أقصى الجهود الممكنة للمساهمة في حملة مكافحة الإرهاب وملاحقة الإرهابيين حيثما وجدوا».

وكان الرئيس اليمني قد توقف في باريس، قادماً من برلين في طريق عودته من واشنطن، وذلك في مسعى لتجنيب بلاده ضربة أميركية قد تؤدي إلى تقويض حكمه. ولهذا عبّر الرئيس الفرنسي عن تقدير فرنسا «لعزم اليمن على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب». وقالت الناطقة الرسمية باسم «الإليزيه» كاترين كولونا إن شيراك كرر تحفظات باريس عن توسيع العمليات العسكرية إلى خارج أفغانستان، «إلا إذا توافرت أدلّة رسمية عن علاقات مع الشبكات الإرهابية لتنظيم القاعدة».







ولكن اللافت في الأمر هو الخطاب الذي ألقاه صالح بعد عودته من واشنطن، واختار أن يكون أمام علماء الدين اليمنيين، وقد أكد فيه أن زيارته لأميركا جنّبت بلاده المخاطر، وأن إلغاء المعاهد الدينية أنقذ اليمن من الضربة. وقال إن ما تتعرّض له أفغانستان والعالم الإسلامي اليوم سببه الغلوّ والتطرّف وجهل الإسلام، وأضاف أن العلماء أحرار في ما يشاؤون قوله للناس ولكن عليهم الاعتدال وتجنّب التطرّف والغلوّ. وكشف الرئيس اليمني عن وجود أربع مئة يمني في أفغانستان يتم التفاوض لإعادتهم قائلاً إن اليمن استطاع أن يتخلص من كل العناصر المتطرفة.

ونقلت صحيفة «الثورة» الرسمية عن الرئيس قوله إن إلغاء المعاهد الدينية التعليمية، قبل أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، كان مكسباً لليمن وجنّبه ضربة عسكرية متوقعة، وانتقد الذين شنّوا حملة على ذلك معتبراً أنهم بالغوا حين قالوا إن إلغاء المعاهد هو إلغاء القرآن. وطالب الرئيس العلماء بفتوى تمنع استخدام مكبّرات الصوت في المساجد للمحاضرات والدروس وخطب الجمعة، والاكتفاء بها في الأذان والصلوات المفروضة فقط. وقال: «إننا ذهبنا إلى أميركا لتجنيب بلادنا المخاطر، لأن هناك معلومات تُنقل أن اليمن هو أفغانستان الثانية، ويوجد فيه جيش للإرهابيين. وأوضح الرئيس في كلمته أن اليمن جاهد فعلاً في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي بأمر من أميركا، وبعد أن استغنت أميركا عن هؤلاء المجاهدين قالت إنهم إرهابيون ومتطرفون». وأكّد أن «اليمن استطاع أن يستوعب هذه العناصر التي جاهدت في أفغانستان، وتم إدماجهم في المجتمع والدولة».

وفي تلك الفترة كشفت صحيفة «الوحدوي» المعارضة أن فريقاً أميركياً أمنياً جمع معلومات ميدانية قبل زيارة الرئيس اليمني لأميركا، وأكدت الصحيفة أن الجانب اليمني قدّم تسهيلات للأميركان سبقت توقيع الاتفاقية الأمنية خلال زيارة صالح إلى واشنطن. وأوضحت أن هذه التسهيلات تضم محاضر من أقسام الشرطة لجميع من شملتهم التحقيقات، منذ تفجير المدمّرة الأميركية كول في

ميناء عدن عام ٢٠٠٠، كما أنها قدمت محاضر من تحقيقات مع أفغان عرب يقيمون في اليمن، الأمر الذي اعترفت به واشنطن وأقرت بأنها مارست ضغطاً على صنعاء كي تشنّ هجوماً على عناصر القاعدة المفترضين في اليمن. وفي السياق ذاته ذكر مصدر يمني أن الإدارة الأميركية أبلغت اليمن سلفاً بأسماء أشخاص تشتبه في انتمائهم إلى القاعدة. وقال مساعد وزير الدفاع الأميركي في حينه بول وولفويتز: «لقد طلبنا من اليمنيين بذل المزيد في هذا المجال». وأضاف: «منذ بعض الوقت كنا قلقين» لكون «الحكومة اليمنية لا تسيطر على المناطق المتاخمة للحدود السعودية» حيث «نعتقد أن بعض أفراد القاعدة قد لجأوا إليها».

ولكن على الرغم من كل هذا الحديث عن التنسيق والتعاون الأمني جرى الإعلان رسمياً في الولايات المتحدة بعد زيارة صالح لواشنطن بأسبوعين (في ٩ كان الأول/ ديسمبر ٢٠٠١) أن اليمن قد تكون من البلدان التي تستهدفها الحملة الأميركية على الإرهاب. وفي هذه الأثناء بدأت الأوساط الغربية بتسريب سيناريوهات لما بعد أفغانستان في العالم العربي، ولم تستبعد كلها أن تشنّ الولايات المتحدة ضربات ضد العراق واليمن والسودان، وربما الصومال الذي برز كهدف محتمل بسبب ما كان يثار عن علاقة لمجموعات هناك بـ«تنظيم القاعدة».

وبينما كانت التهديدات الأميركية للعراق تبدو جلية، صار العديد من الرسميين العرب يتحدثون إلى الصحافة عن احتمال شنّ ضربات محددة على قواعد لـ«تنظيم القاعدة» قد تكون موجودة في اليمن والسودان. وذهب بعض هؤلاء إلى القول إن «الضربات ستتم بالاتفاق مع السلطات المعنية» لأن « القواعد المستهدفة موجودة بصفة عامة في مناطق لا تقع تحت سيطرة السلطات المحلية». وحدّد بعضهم منطقة حضرموت في جنوب اليمن، التي ينحدر منها أسامة بن لادن، كأحد الأهداف المحتملة للاشتباه في أن تكون فيها مواقع لتدريب «تنظيم القاعدة».

واعتبر مسؤول عربي أن «خلايا شبكة القاعدة في اليمن تعمل بالتنسيق مع







تنظيم الجهاد الإسلامي اليمني»، مشيراً إلى أن الشيخ عبد المجيد الزنداني، الذي يُعدّ من أبرز القيادات الإسلامية في اليمن، لعب دوراً كبيراً في حشد اليمنيين وإرسالهم إلى أفغانستان لتلقي تدريبات عسكرية. وقال إن هؤلاء الأفغان العرب عادوا إلى اليمن، وانضموا إلى تنظيم الجهاد الإسلامي الذي أصبح في صفوف المعارضة منذ انتهاء حرب ١٩٩٤ ضد الجنوب.

وجرت الإشارة إلى الزنداني بعد أن ارتكب يمنيون من الأفغان العرب في التسعينيّات اعتداءات على حانات ليلية ودور للسينما في الأردن، وقد أكد المنفذون في اعترافاتهم وقتها أن أسامة بن لادن كان يموّل مجموعتهم، في حين أن الزنداني هو عقلها المدبّر.

سرعان ما أصبح أمر التنسيق مع الجانب الأميركي حديث الشارع ووسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية في اليمن. وقالت صحيفة الثورة الرسمية في افتتاحيتها الصادرة في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ إن اليمن عانى كثيراً من الإرهاب الذي عرّض اقتصاده إلى الضرر والخسائر الكبيرة، ووصفت هذه الأعمال بالتصرفات الصبيانية والطائشة التي تسيء إلى سمعة اليمن. وأكدت الصحيفة أن ما قامت به قوات الأمن اليمنية من ملاحقة للمشتبه في انتمائهم إلى «تنظيم القاعدة» ينسجم مع الإرادة الوطنية والإجماع العام، مضيفة أن ذلك يؤكد استقلالية القرار اليمني في الدفاع عن الوطن والعقيدة، واعتبرت أنه «صيانة لمكتسبات الثورة ومنجزات الوحدة والتنمية». وأشارت الصحيفة إلى أن الإرهاب بكل أشكاله إساءة إلى قيم الإسلام النبيلة وعقيدته السمحة، التي لا تجيز بأي حال من الأحوال ممارسة الأذى في حق المجتمع وزعزعة الطمأنينة والاستقرار. وأوضحت أن «موقف اليمن من الإرهاب والإجراءات التي اتخذها لاحقاً لم يُملها أحد، ولم يطلب من اليمن أن يقف ذلك الموقف، فاليمن ينبذ الإرهاب والتطرف عن قناعة مطلقة وإيمان صادق بأن هذه الظاهرة تتنافى كلية مع خصائص المجتمع اليمني، وما يتميز به من حضور في التاريخ الإسلامي». ووصفت الافتتاحية طالبان بأنها «حركة غريبة وشاذة، ولم ينجذب إليها إلا

مجموعة من الشباب المخدوعين والمغرّر بهم، الذين توهّموا أن باستطاعتهم عبر ذلك النموذج المنغلق بناء تكوين سياسي لخلافة إسلامية تحكم العالم». وقالت إن هؤلاء «أساؤوا إلى الإسلام وصورته المشرقة».

وفي هذه الفترة صدرت صحيفة «الأيام» المستقلة بعنوان «هجوم واشتباكات واسعة في مأرب بحثاً عن أربعة أعضاء في تنظيم القاعدة»، وقالت الصحيفة إن منطقة «عبيدة» بمحافظة مأرب (١٤٠ كلم شمال صنعاء) شهدت قصفاً بالمروحيات والدبابات التابعة لقوات الأمن الخاصة ووحدات من القوات المسلحة مما أسفر عن مقتل ١٩ بينهم أربع نساء وطفل، وإصابة ٢٢ بجروح بينهم عسكريون. ونقلت الصحيفة عن مصدر أمني قوله إن القوات الخاصة تبحث عن مجموعة من الأفغان العرب منهم «أبو أيمن المصري وأبو عاصم الأهدل والحضرمي وبن ثنيان». وروى أحد وجهاء المنطقة لصحيفة «الأيام» أن الاشتباكات اندلعت عندما بدأت قوات الأمن تطارد أحد أفراد قبيلة بن الحارث (أبو علي الحارثي) الذي وصل ليلاً مع أفراد عائلته قادماً من موطنه الأصلي في محافظة شَبْوة جنوب اليمن. وذكر مصدر أمني للصحيفة أن القوات اليمنية أطلقت القذائف على القرية عندما رفضت تسليم أحد شيوخها الذين عادوا من أفغانستان أخيراً. ونسبت «الأيام» إلى مسؤول في وزارة الداخلية تهديده بعدم السماح أو التهاون مع أي شخص يؤوي الإرهابيين، مؤكداً أن العمليات العسكرية ستستمر حتى «يتم اجتثاثهم جميعاً».

وقع الحادث الأمني الأهمّ في هذا السياق في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ حين قُتل ستة يمنيين وهم على طريق صحراوي شرق العاصمة صنعاء، وكان بينهم قائد سالم طالب ثنيان الحارثي «أبو علي الحارثي»، ومواطن يمني يحمل الجنسية الأميركية هو كامل درويش، اللذان اشتبهت واشنطن في أنهما كانا يشغلان مواقع قيادية في «تنظيم القاعدة». ولقد تأكد بعد ذلك أنّ ما حدث كان في الواقع عملية اغتيال منظمة نفّذتها القوّات الأميركية الخاصة عن طريق قصف السيارة التي كانت تنقل المستهدفين بصواريخ «هيل فاير» أطلقتها طائرة أمريكية







بلا طيّار «بريداتور». وتردد أيضاً وعلى نطاق واسع، أنّ السفير الأميركي في حينه إدموند هال كان قد زار منطقة الحادث قبل ثلاثة أيام، من أجل التأكد من الإعداد اللوجستيّ والإلكتروني الذي سمح بتوجيه الطائرة من الأرض.

وقد تركزت عمليات الملاحقة والبحث على المتهمين الرئيسيين المطلوبين بالاسم. وأعلن مصدر أمني يمني مسؤول في ١١ شباط/ فبراير ٢٠٠٢ أن بلاده اتخذت الإجراءات الأمنية اللازمة كافة لمنع وقوع أي هجوم على مصالح أميركية في اليمن، وجاء ذلك بعد إعلان مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «إف بي آي»، عن احتمال وقوع عملية من هذا النوع على أهداف أميركية. ونقلت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية «سبأ» عن هذا المصدر الأمني قوله إن أجهزة الأمن اتخذت الإجراءات الأمنية كافة «للحيلولة دون ارتكاب أي عمل من شأنه المساس بالأمن والاستقرار»، وأضاف المصدر أن السلطات اليمنية تلقت معلومات من الجانبين الأميركي والبريطاني عن احتمال دخول شخص يدعى فوّاز يحيى الربيعي قادماً من أفغانستان «ينوي القيام بأعمال تخريبية ضد مصالح أميركية في اليمن». وأوضح أن السلطات اليمنية تواصل تحرّياتها عن هذا الشخص لكنها لم تحصل حتى الآن على أي معلومات تؤكد وجوده حالياً في اليمن.

وقال مسؤول يمني آخر، إن الأجهزة الأمنية اليمنية أخذت هذه التهديدات على محمل الجد واتخذت الإجراءات الاحترازية لحماية المصالح الأميركية في البلاد.

في هذا الوقت كان مكتب التحقيقات الفيدرالي قد حذر جميع أجهزة الأمن الرسمية الأميركية من احتمال قيام المواطن اليمني فوّاز يحيى الربيعي بتنظيم هجوم على أهداف أميركية في الأيام المقبلة. وأعلن المكتب في بيان له أن المعلومات التي جُمعت في أفغانستان، وعن طريق استجواب أسرى طالبان و«تنظيم القاعدة» الذين نقلوا إلى غوانتانامو، تفيد بأن «هجوماً مخططاً يمكن أن يحدث في الولايات المتحدة أو على المصالح الأميركية في اليمن في ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٢، أو في الأيام التي تليه».

وقال مكتب التحقيقات الفيدرالي إن الربيعي المعروف أيضاً باسم «فرقان»، هو مواطن يمني مولود في المملكة العربية السعودية، ويسافر بجواز يمني، ومكان إقامته العادي غير معروف. وقدّر عدد المتعاونين مع الربيعي بنحو ١٢ شخصاً، «في منتهى الخطورة». ولهذا الغرض هرع قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال تومي فرانكس إلى اليمن حيث أجرى محادثات في صنعاء مع الرئيس اليمني تركزت على سُبل مراقبة «التوافد المحتمل للإرهابيين على المنطقة بما في ذلك الصومال». ورحّب فرانكس، وكان أيضاً قائد القوات الأميركية في أفغانستان، بعزم اليمن القضاء على وجود القاعدة في أراضيه.

لم تحدث العملية في اليوم المذكور، ولكن السلطات اليمنية أوقفت شقيق فواز الربيعي، الذي سبق له هو أيضاً أن التحق بالجهاد. ولكن ما لم يتم تسليط الضوء عليه في حينه هو أن شقيقاً ثانياً للربيعي والأصغر في العائلة يدعى سلمان كان معتقلاً آنذاك في غوانتانامو، وأن المعلومات قد تكون غير دقيقة، لأن فواز الربيعي ذهب إلى أفغانستان، بتكليف رسمي، حسب شهادة والده، وقبل أن يذهب إلى هناك كان يعمل في القصر الجمهوري، رغم أنه كان يصرّح بقربه من بن لادن وانتمائه إلى القاعدة.

حين عاد فواز من أفغانستان جرى اعتقاله في محافظة «أبين»، وأودع سجن الأمن السياسي في صنعاء، وكان من بين مجموعة الـ٢٣ الذين فرّوا من السجن في الثالث من شباط/ فبراير ٢٠٠٦، وقد قصد منزل أهله في صنعاء بعد الفرار من السجن مباشرة، ثم زار والده في المستشفى حيث أجرى عملية بتر لساقه. وقال والده يحيى في حديث مع صحيفة «الأيام» في تلك الفترة، إنه فوجئ بالزيارة، بل بهيئة ابنه الفار من السجن قبل ساعات «لم يتنكر ولم يضع حتى شالاً أو غترة ليخفي وجهه»، ما يدلّ على أنه كان يتحرك بحرية وكان مطمئناً إلى عدم اعتقاله رغم حالة الاستنفار الشاملة التي أعلنتها السلطات الرسمية للبحث عن الهاربين، ورفع الولايات المتحدة حالة التأهب لأجهزتها كافة في اليمن.

قُتل فوّاز الربيعي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ خلال مواجهة قرب







صنعاء. وقد تحدّث الوالد إلى صحيفة الأيام عن علاقة ابنه بالجهاد وسبب سفره إلى أفغانستان قائلاً: «ولد أولادي وتعلموا حتى نهاية المرحلة الابتدائية في المملكة السعودية، وعادت الأسرة كغيرها من مئات الآلاف من اليمنيين جرّاء الاحتلال العراقي للكويت، وحدوث ما عُرف بأزمة الخليج. وتمكن من الحصول على وظيفة إداري في إدارة شؤون الموظفين بالقصر الجمهوري». ونفى الأب أن يكون ابنه قد عمل فرّاشاً أو مُقدّم عصائر للرئيس، كما ذكرت بعض وسائل الإعلام. وروى الأب قصة انخراط نجله فواز في مضمار الجهاد وقال إن شخصين ذكرهما بالاسم أحدهما وكيل سابق لجهاز الأمن السياسي، والآخر يعمل حالياً قائداً لمنطقة عسكرية - حسب الأب - سهّلا له السفر إلى أفغانستان قبل الهجوم الأميركي عليها بعام ونصف العام تقريباً: «قالا له إنه سيكون مع مجموعة من ١٢ شخصاً سيعود معهم إلى اليمن رئيساً لهم». وأضاف: «كانوا يصرفون لي راتبه حق وظيفة القصر شهرياً»، و«لما رجع من أفغانستان بعد عام تقريباً بدأوا يطاردونه وحرموه حتى من الوصول إلينا». ونفى الأب علاقة نجليه سلمان وأبوبكر بـ«تنظيم القاعدة» أو الجهاد الذي «كان يصرّح به شقيقهما فواز علناً». وكشف أن ابنه الثاني أبو بكر لم يكن مسجوناً أثناء محاكمته وشقيقه فواز ضمن المتهمين في قضية الناقلة الفرنسية ليمبورغ، والتخطيط لتفجيرات أخرى. وقال الأب: «كانوا يجيئون له ليحضر الجلسات فقط من أجل أن يقولوا للأميركان إنه مسجون عندهم»، وبوضوح أكثر قال: «حينها لم يسجن حتى لثوان كانوا يرسلون له الضابط (...) ليأخذه من عندي من البيت إلى الأمن ويلبسوه ملابس السجن، ويأخذوه مع الباقين إلى المحكمة، ويعود بعدها للبيت»، واستدرك قائلاً: «لكنهم حكموا عليه في الاستئناف بالسجن عشر سنوات، رغم أن القمش (رئيس جهاز الأمن السياسي) كان يؤكد لنا أنه ما بش عليه حاجة، وإنما عليهم ضغوط من أميركا». وأضاف: «حتى رئيس استئناف المحكمة القاضي سعيد القطاع كان يقول إنهم ما عليهم إلا أن يقرأوا الأحكام التي تصلهم من طالع (أي من فوق)». وأكّد أن فواز «صرعوه

بالحكم الاستئنافي إعدام، بعدما تفل في وجه المحقق الأميركي في الجلسة، وخرج يبايع أسامة بن لادن».

ويكشف الأب نقطة أخرى في منتهى الأهمية، وهي تتعلق بوسيط قال إن الرئيس صالح كلّفه التفاوض مع المتمهين بتفجير المدمرة كول «أبو علي الحارثي» والأهدل. والشخص المعني هو والد الفتاة التي كان قد خطبها نجله فوّاز، ويدعى يحيى صالح مجلي «أبو سيف»، الذي قال إنه «لقي مصرعه مع زوجته حينما داهمت منزله في الروضة قوات خاصة، رغم أنه كان مكلّفاً من الرئيس التفاوض مع الحارثي والأهدل لتسليم نفسيهما للسلطات».

هذه الاعترافات العفوية للأب تكشف عن عدة قضايا: الأولى هي أن الشائعات التي راجت بشأن نجله وأنه كان يعمل في القصر الجمهوري صحيحة، وهذا أمر يطرح أسئلة حول من اخترق الآخر، هل هو القصر الجمهوري الذي وظف القاعدي فوّاز في مكان يخضع العاملون فيه لتدقيق أمني شديد قبل توظيفهم وخلال ممارستهم للوظيفة، أم أن القاعدة هي التي اخترقت القصر الجمهوري من خلال فواز، أم أن المسافة كانت ضيّقة بين الطرفين في وقت من الأوقات؟ والقضية الثانية هي أن جهاز الأمن السياسي هو الذي أرسل فواز إلى أفغانستان للقتال إلى جانب المجاهدين، وبقي يدفع راتبه طوال فترة وجوده هناك. والثالثة هي أن قضية هروب قيادات القاعدة من السجن في صنعاء في الثالث من شباط/ فبراير ٢٠٠٦ تلقي بالكثير من الشكوك من حولها، بدليل حرية الحركة التي تمتع بها فواز بعد هروبه.

والقضية الرابعة هي أن الحكم اليمني لم يكن حازماً بما فيه الكفاية مع الأميركيين، في مسألتي التعاون الأمني ومحاربة القاعدة، والدليل على ذلك أن شقيق فواز كان يجلس في منزله خلال فترة اعتقاله، وكان جهاز الأمن يرسل إليه من يصطحبه قبل جلسة المحكمة، ويلبسه ملابس السجن للإيهام، بل إن الأب ينقل عن القمش قوله: «نحن نحاكمهم لتهدئة الأميركيين فقط!».







## بين الأمس واليوم

بعد زيارة الرئيس صالح إلى واشنطن، أوحى اليمن بأنه سيشرّع الأبواب واسعة أمام الأجهزة الأميركية للعمل في بلاده، وهذا ما بدا صحيحاً لفترة قصيرة، حتى أن النفوذ الأمني الأميركي في اليمن بلغ حدّاً فاقعاً جعل صحيفة «المؤتمر»، الناطقة باسم الحزب الحاكم تنتقد بصراحة السفير الأميركي إدموند هال قائلة إنه «يتصرّف مثل مندوب سامٍ لبلده وليس كسفير لدولة أجنبية، وآن الأوان لكي يدرك أنّ اليمن بلد مستقلّ ذو سيادة».

ويشكل حادث تفجير المدمّرة كول في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ علامة فارقة وعتبة أساسية في التعاون الثنائي بين الدولتين. آنذاك بدت واشنطن عازمة على بذل جهود مماثلة لما تحاوله اليوم (على صعيد مكافحة الإرهاب والمشروعات التنموية الخاصة بقطاعات الصحة والاقتصاد)، ورغم أن الوعود الأميركية على صعيد التنمية لم يتحقق منها شيء، فإن «تنظيم القاعدة» عاش في حالة دفاعية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤.

وكانت الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠١ والشهر الأول من السنة التي تلتها قد اتسمت بقيام مسؤولين أميركيين لليمن وبضغوط سياسية كبيرة من أجل تكثيف التعاون الأمني. وكتعبير عن إيلاء اليمن عناية خاصة فقد أرسلت واشنطن بعد أسبوع من أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر سفيرها الجديد إلى صنعاء الذي تم تعيينه قبل عدة أشهر، وهو إدموند هال الذي كان يشغل منصب نائب منسّق مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الأميركية منذ عام ١٩٩٩، وأعلن اليمن في الأسبوع ذاته عن موجة اعتقالات في إطار تحقيقات في صلات محلية محتملة بأسامة بن لادن.

وقال مسؤولون يمنيون إن بعض الاعتقالات جرت بناء على معلومات قدمتها الولايات المتحدة، وكشف أحدهم للصحافيين أن ما تقوم به أجهزة الأمن اليمنية هو جزء من التعاون مع الإدارة الأميركية، بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر. وقال: «إن أي يمني يعود إلى اليمن، ونعلم بأنه كان في أي فترة من الفترات في

أفغانستان، يتم اعتقاله»، مضيفاً أن العرب أو الأجانب الذين يُشتبه في انتمائهم إلى الأفغان العرب ستتم إعادتهم إلى البلدان التي يأتون منها.

في مطلع عام ٢٠٠٢ أعلن الطرفان بدء إرساء قواعد جديدة للتعاون الأمني، وزار صنعاء مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي «إف بي آي» روبرت مولر، وأعلن أن واشنطن وصنعاء حققتا تقدماً كبيراً في التحقيق بشأن الهجوم على المدمّرة الأميركية «كول»، مما يعزز سُبل التعاون الأمني بين البلدين لمحاربة الإرهاب. وأوضح أن الرئيس صالح «برهن على رؤية سياسية مهمة، وهو ما تدل عليه الحملات ضد الإرهاب التي جرت في شبوة ومأرب والجوف». وأضاف أن «مكافحة الإرهاب في مصلحة اليمن، والولايات المتحدة مستعدة لمساعدته».

وفي هذه الأثناء كشفت صحف يمنية أن التحقيقات في الهجوم على المدمّرة كول ستستأنف قريباً، مشيرة إلى أن فريقاً من المحققين الأميركيين التابعين لمكتب التحقيقات الفيدرالي سيصل إلى صنعاء للتعاون مع الجانب اليمني في استكمال التحقيقات في الحادث، وهو ما كان يرفضه الجانب اليمني سابقاً.

وجاءت زيارة مولر إلى اليمن فيما كان القسم القنصلي بالسفارة الأميركية في صنعاء مغلقاً أمام المراجعين منذ أسبوع، بعد تهديدات وصفها مسؤول أميركي بأنها إرهابية ومرتبطة بـ«تنظيم القاعدة».

وبعد مولر زار اليمن مدير الـ«سي آي إيه» جورج تينيت، وأجرى محادثات مع الرئيس صالح تركزت على الحملة التي تقودها الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب. واللافت هو أن السلطات اليمنية أحاطت الزيارة، التي لم يعلن عنها سابقاً، بسرّية تامة.

على إثر هاتين الزيارتين الأمنيتين وافق البيت الأبيض الأميركي في الأول من آذار/مارس ٢٠٠٢ على بدء مهمة عسكرية جديدة للقوات الأميركية في اليمن، في إطار توسيع الحرب على الإرهاب. وقال مسؤولون أميركيون إن القوات الأميركية ستقوم بتدريب قوات يمنية على ملاحقة من يشتبه في انتمائهم إلى «تنظيم القاعدة» ومن يسمّون بالإرهابيين، في عملية مشابهة لما يجري في الفيليبين.







وفي الشهر نفسه ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، نقلاً عن مسؤولين أميركيين كبار أن إدارة الرئيس جورج بوش اتخذت قرار بدء هذه العملية العسكرية في اليمن بعد مناقشات استمرت حوالى شهر. ونسبت الصحيفة إلى المسؤولين الذين لم تكشف أسماءهم قولهم إن هذه المناقشات تناولت حجم «تنظيم القاعدة» ومدى انتشاره في الأراضي اليمنية، والرد الأميركي المناسب على وجود عناصر هذا التنظيم في اليمن.

وأضافت الصحيفة أنه على غرار ما يحدث حالياً في الفيلبين لن يشترك الجنود الأميركيون في قتال مباشر، بل سيدرّبون القوات اليمنية على مطاردة عناصر القاعدة، إضافة إلى الدور الاستشاري للخبراء العسكريين الأميركيين. وسيتبادل الجانبان المعلومات الاستخباراتية. ونقلت الصحيفة عن هؤلاء المسؤولين قولهم إن قوات الحرس الجمهوري اليمني ستجري مناورات مشتركة مع القوات الأميركية.

وذكرت الصحيفة أن البنتاغون وأجهزة الاستخبارات يدرسون حالياً نقل بعض طائرات التجسس بدون طيار العاملة في أفغانستان لتنفيذ مهام مماثلة فوق الأجواء اليمنية.

في غضون ذلك أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش أنه مرتاح للتعاون الذي يقدّمه اليمن للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب. وجاء ذلك في الوقت الذي كان ينتظر فيه اليمن وصول أكثر من مئة عسكري أميركي لتدريب القوات اليمنية على ملاحقة من يشتبه في انتمائهم إلى «تنظيم القاعدة». وقال بوش خلال لقاء صحافي إنه أبلغ بوضوح الرئيس اليمني صالح أثناء محادثات أجراها معه أخيراً أنه «لا يمكنه إلا أن يكون مع أو ضد الولايات المتحدة. وإذا كنت معنا فنريد نتائج وننتظر أعمالاً جدِيّة لوقف مجرمي القاعدة وأعضاء القاعدة وكذلك الذين يساعدونهم»، ولكنه أكّد أن الحكومة اليمنية تتحرك في هذا الخصوص. وبناء على ذلك أعلن بوش بعد عشرة أيام أن الحرب ضد الإرهاب دخلت مرحلة جديدة، تتمثل في منع وجود ملاذ لمن وصفهم بالإرهابيين المرتبطين بـ«تنظيم القاعدة» في

مختلف أنحاء العالم «بدءاً باليمن وجورجيا والفيلبين». وقال: «نحن نعمل على تجنّب احتمال أن يتحوّل اليمن إلى أفغانستان أخرى». مشيراً إلى أن الكثير من عناصر القاعدة ينحدرون من المنطقة الحدودية بين السعودية واليمن، وربما تحاول القاعدة إعادة تأسيس نفسها في تلك المنطقة النائية. وأضاف: «سوف نساعد القوات اليمنية بالتدريب والمعدات لمنع تحوّل هذه الأرض إلى ملاذ للإرهابيين». وأشار إلى أن الرئيس اليمني أكد له التزام اليمن بمحاربة الإرهاب.

في هذه الاثناء كان الرئيس اليمني قد بدأ الوفاء بتعهداته وأسفر الضغط الأميركي عن نتائج سريعة. وكان صالح قد مهد لزيارة واشنطن في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ بحملة واسعة النطاق، حيث شرعت الأجهزة المختصة في إعلان الحرب على المجموعات الجهادية، وكان أول الغيث إيقاف عشرات اليمنيين الذين يشتبه في ارتباطهم ببن لادن، بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر. وشنت الصحف الرسمية حملة ضد الإرهاب تناغمت مع تصريحات نارية للمسؤولين تؤكد عزم اليمن على المضي في حملة واسعة النطاق لملاحقة وطرد أعضاء يشتبه في صلتهم بـ«تنظيم القاعدة». وقال رئيس مجلس الوزراء اليمني عبد القادر باجمال في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ إن العمليات العسكرية التي تجري لملاحقة بعض الأفراد المنتسبين إلى أي خلايا لها علاقة بـ«تنظيم القاعدة» تمثل في حقيقة الأمر الموقف الرسمي للقيادة السياسية والحكومية. وأضاف في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية أن الحملة تستهدف الإمساك بثلاثة من زعماء القبائل اتفقت واشنطن وصنعاء على أنهم من مساعدي بن لادن. وأوضح أن «ما يجري من تتبع وملاحقة العناصر المنتمية أو الحامية للأنشطة الإرهابية محلياً ودولياً لا يعني على الإطلاق خلق العداوة مع بعض القبائل والعشائر في بعض المناطق اليمنية». وحذّر رئيس الحكومة اليمنية من التأثير الضارّ لأنشطة ما سمّاها بالجماعات الإرهابية على اقتصاد البلاد وأمنها واستقرارها وعلاقتها بالدول الأخرى. وشدد على ضرورة تثبيت سلطة الدولة على جميع أرجاء اليمن.

جاءت تصريحات باجمال فيما كانت القوات اليمنية تواصل ملاحقتها لأنصار







مشتبه بهم للقاعدة في شرق اليمن بعد الاشتباكات التي جرت في ١٨ من الشهر نفسه بين القوات اليمنية ومسلحي القبائل، مما أسفر عن مقتل ٢٢ شخصاً بينهم ١٨ جندياً يمنياً، فضلاً عن سقوط عشرات الجرحى. ولكن الموقف كان في منتهى التعقيد، مما استدعى تشكيل لجنة لتقصّي الحقائق انضمّ إليها كبار زعماء القبائل في مأرب، وكان هدفها التأكد مما إذا كان الأشخاص المطلوب إلقاء القبض عليهم ما زالوا داخل المحافظة، لكن تبيّن أن هؤلاء على علم بالتحركات الحكومية لذا غادروا مأرب قبل أيام من بدء العملية. وذلك في الوقت الذي أكد فيه دبلوماسيون غربيون أن عدداً غير قليل من الإسلاميين الموجودين في اليمن يعيش في حمى زعماء قبائل أقوياء، في مناطق وعرة خارجة عن سيطرة الحكومة المركزية في صنعاء.

لكن العملية الاستعراضية الكبيرة التي جرت في مأرب لم تمر مرور الكرام، خصوصاً أنه لم يتم اعتقال أحد، وأثارت أصداء واسعة نظراً لحجم الضحايا من الجنود. وجرى نقاش في الأوساط اليمنية حول علاقات القبائل التي كانت على خلاف مستمر مع قبيلة «سنحان» التي ينتمي إليها الرئيس صالح، وكثيراً ما تمرّد أفراد من القبائل المنافسة مثل بكيل.

وكرد فعل على ما حدث قام بعض أبناء القبائل المعارضة بعمليات خطف، وتفجير أنابيب النفط التي تمر في مناطقهم، بهدف تقويض سلطة الرئيس، أو إحراجه مع الدول الغربية صاحبة المصالح، أو تلك التي تقدّم مساعدات تنموية، تذهب إلى جيوب المتنفذين، فحتى الأدوية التي كانت تتبرع بها بعض الدول كانت تجد طريقها للبيع في الأسواق، ويعود ريعها إلى مسؤولين في الحكم. ولذا ساد الاعتقاد بأن السلطات اليمنية تحاول استخدام مكافحة الإرهاب ذريعة لضرب الخصوم السياسيين والقبليّين، ويؤكد ذلك، وفقاً لمصادر يمنية، أن معاقل «الأفغان العرب» في اليمن كانت تتركز حينذاك في «جبال المراقشة» بمحافظة أَبْيَن الجنوبية، وليس في مأرب المستهدفة فقط.

في هذه الأثناء أصدرت محكمة يمنية خاصة بالاختطاف والسرقة أحكاماً بالسجن لمدة ٢٥ عاماً على مجموعة قبلية مسلحة بعد إدانتها باختطاف مهندس ألماني كان قد أطلق سراحه يوم الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ بعد عشرة أيام قضاها في الاختطاف. وحكمت المحكمة نفسها على ثلاثة متهمين غيابياً بالسجن عشرين عاماً.

وتُعدّ هذه الأحكام قاسية جداً بالمقارنة مع حوادث خطف سابقة كانت تنتهي بتسويات بين الحكم والقبائل، والعادة الدارجة هي أن تخطف القبائل شخصيات أجنبية وتقوم بالمساومة عليها، إما لتنفيذ مشاريع تنموية، وإما لإطلاق سراح بعض أبنائها المعتقلين. وفي الغالب كان الحكم يرضخ لابتزاز القبائل التي استمرأت اللعبة بحِرفية عالية، حتى أخذت تمارسها كنشاط صار البعض يتندر بوصفه بـ«سياحة الخطف» في اليمن، فهي تختار عادة هدفها على نحو انتقائي مدروس تبعاً لتأثير المخطوف إعلامياً واقتصادياً وسياسياً، ولم يقتصر نشاطها على المناطق النائية بل وصل إلى قلب العاصمة صنعاء، وفي عز الظهيرة.

إن عدم الحزم في ردود فعل الحكومة شجّع عمليات الاختطاف، ودفع بعض الأطراف القبلية إلى ممارستها كمهنة تعتاش منها، ونادراً ما أساءت القبائل معاملة المخطوفين، أو قامت بقتلهم، وفي المرات التي قتل فيها مختطفون أجانب فإنما كان ذلك برصاص القوات الحكومية التي اختارت أسلوب القوة المسلحة لتحرير الرهائن. ولهذا من المستبعد أن يكون «تنظيم القاعدة» وراء بعض عمليات الاختطاف، لأن أسلوبه مختلف، وذلك ما جسّدته عملية «معبد الشمس» في مأرب عام ٢٠٠٧، التي تبنّتها القاعدة وسقط فيها ثمانية سيّاح أسبان.

وعلى العموم كانت هذه هي المرة الأولى التي يلجأ فيها الحكم اليمني إلى النشاط العسكري ضد أنصار بن لادن. فقد اتبع معهم في السابق سياسة المهادنة وعقد الصفقات، والمصالح المتبادلة، لاستخدامهم ضد خصومه من جهة، والإمساك بهم من جهة أخرى. لكن هؤلاء غيّروا أسلوب العمل منذ سنة







٢٠٠٠، عندما صار قرارهم مركزياً بيد بن لادن، الذي خطط في تلك السنة وأعطى الأوامر بتنفيذ الهجوم على المدمّرة الأميركية كول في خليج عدن.

ولكي يبدي الحكم التزامه بـ«اتفاقية التفاهم» مع واشنطن في صورة شاملة فإن نشاطه لم يقتصر على شن هجمات أمنية وحملات عسكرية، وتجاوز ذلك للتضييق على معاهد التعليم الديني السلفية التي تشكل معاقل علنية يصار فيها إلى الحضّ على العنف، والتحريض ضد الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة. وفي هذا الاتجاه أعلن مسؤول يمني في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ أن السلطات أوقفت ثمانين طالباً أجنبياً ومعلّماً من أحد المعاهد الدينية خلال حملة تفتيش عن مقيمين غير قانونيين. لكن المسؤول وضع القضية في إطار التحقق من قانونية إقامات هؤلاء في اليمن. وهذا أمر غير ذي أهمية على العموم، إذا عرفنا أن الطلبة الدارسين في هذه المعاهد يأتون إلى اليمن بتأشيرات رسمية، بعد أن يدفعوا الرسوم المستحقة للدراسة، وهناك مؤسسات رسمية تؤمّن لهم ذلك، وبالتالي فإن الأمر لا يتعلق بطرق الدخول بل بنوعية البرامج الدراسية.

والدليل على أن المسألة شكلية، هو أن المسؤول أوضح أن اعتقال هذه المجموعة تم مع اقتراب انتهاء مهلة ثلاثين يوماً منحتها السلطات اليمنية للأجانب للعمل على تسوية أوضاع إقامتهم في صورة قانونية. ولكنه اعترف بأن الموقوفين الأجانب، ومعظمهم من العرب ودول جنوب آسيا، يدرسون أو يقومون بالتدريس بمعهد «دار الحديث» الذي يُدرّس الدين وفق نظرة سلفية متزمّتة.

لكن لم يطل الوقت حتى شنت السلطات حملة ثانية ضد «دار الحديث»، في ٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، اعتقلت خلالها ٤٩ طالباً عربياً وأجنبياً لاستجوابهم بشأن احتمال علاقتهم بمنظمات إرهابية. وذكرت مصادر صحافية يمنية أن السلطات رحّلت ثلاثة ليبيين من بين المعتقلين، الذين ينتمون إلى إندونيسيا والصومال ومصر والسودان والعراق والجزائر.

ونقلت صحيفة «الوحدة» الرسمية الأسبوعية عن مسؤول أمني قوله إن

المعتقلين الذين يخضعون للتحقيق هم من بين ٨٠ طالباً كانوا يدرسون الشريعة الإسلامية في معهد «دار الحديث»، لكن لم تجر الإشارة من قريب ولا من بعيد إلى ارتباط الطلبة بـ«تنظيم القاعدة»، وظل المبرّر الرئيسي لإجراءات الحملة هو التأكد من قانونية إقامة الطلاب في اليمن.

واللافت هنا هو أن السلطات اليمنية، بعد أن حددت مهلة شهر لتسوية أوضاع إقامات الطلاب، شرعت في مراقبة المؤسسات الخاصة. وقد جرى التركيز خلال الحملة على المعهد بسبب وجود عدد كبير من الطلاب العرب ومن الدول الإسلامية، ووجود المعهد في منطقة نائية (صعدة) يمكن للبعض التسرّب إليها، كما اتُّخذت إجراءات بحق معاهد ومدارس دينية أخرى، استأنف الطلاب دراستهم بعدها بشكل عادي.

وقد لاحقت السلطات اليمنية المشرف على معهد «دار الحديث»، المدعو أبو الحسن مصطفى إسماعيل السليماني الملقب بـ«أبو الحسن المصري»، باعتباره المسؤول عن الاشتباكات المسلحة التي وقعت يوم ١٨ كانون الأول/ ديسمبر بين قوات الجيش والأمن اليمني ومسلّحين قبليّين. وقد نفى أبو الحسن المصري، وهو يمني من أصل مصري، إشارات بعض الصحف إلى أنه أحد ثلاثة أعضاء في «تنظيم القاعدة»، وقال إنه لم يكن ملاحقاً أو مختبئاً، ولم تكن له أي علاقة بـ«تنظيم القاعدة». وأوضح، رداً على ما أوردته بعض الصحف الرسمية أنه موجود في صنعاء وأن الحكومة اليمنية لم تلاحقه مع من تسمّيهم بالعناصر المطلوبة، مشيراً إلى أنه مقيم في اليمن منذ ٢٠ عاماً، وحاصل على الجنسية اليمنية، وأنه ضد الأفكار التي تكفر المسلمين.

أثمرت الحملات الرسمية عن نتائج سريعة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤، وتبيّن ذلك من خلال تراجع العمليات في صورة ملحوظة، ولكن المفارقة اللافتة للانتباه أكثر من غيرها في هذه المرحلة تتمثل في أنّ الانخراط الرسمي اليمني في الحملة الأميركية لم يحل دون اختراقات أمنية دراماتيكية حققتها القاعدة، التي تمكّن ٢٣ من عناصرها في شباط/ فبراير ٢٠٠٦ من الفرار من







سجن تابع للمخابرات اليمنية في صنعاء، عن طريق حفر نفق تحت الأرض بطول ٤٤ متراً.

إن حدوث عملية الفرار على هذا النحو جعلها تحمل من المغزى السياسي أكثر بكثير مما يكتنف مغامرة هروب من سجن حصين، وقد قوّى من هذا الانطباع أن صنعاء رفضت إشراك الأجهزة الأميركية في التحقيق من أجل كشف ملابسات عملية الهروب، التي أحاط بها الكثير من الشكوك.

وقد تدهورت العلاقات اليمنية الأميركية عقب عملية الهروب هذه، وبعد الإفراج عن أحد قادة «تنظيم القاعدة»، المتهم بتفجير المدمّرة كول (جمال بدوي) عام ٢٠٠٧، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى تعليق المساعدات التي كان من المفترض أن تتلقاها اليمن عبر برنامج تحدي الألفية. وقد تضاءلت المساعدات غير العسكرية لليمن لتقلّ عن ٢٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٨، في حين كانت أفغانستان تتلقى مبلغاً قدره ٢٫٧ مليار دولار سنوياً، في صورة مساعدات غير عسكرية، وباكستان ١٫٥ مليار دولار، والعراق ٥٠٠ مليون دولار. وعندما أقدمت الإدارة الأميركية عام ٢٠٠٩ على مضاعفة مساعداتها الاقتصادية لليمن كان المبلغ ضئيلاً، لا يتجاوز نصيب المواطن اليمني منه ١٫٦٠ دولاراً فقط.

ولكي لا يذهب البعض بعيداً في التفاؤل إزاء الوعود المطروحة اليوم، تجدر الإشارة إلى ما نقلته صحيفة «نيويورك تايمز» في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ عن إدموند هال، السفير الأميركي السابق لدى اليمن في الفترة ما بين ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٤، الذي قال «لا أعتقد أن لدينا استراتيجية خاصة باليمن، بل أعتقد أن لدينا بعض الردود. ومن الصعب القيام بذلك لأن المشكلات في اليمن ضخمة جداً، بحيث تجد نفسك تتوقف تقريباً قبل أن تبدأ». وأشارت الصحيفة إلى أن رؤية واشنطن المحدودة بخصوص الشأن اليمني تجلت بوضوح عندما أبدى مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي ومكافحة الإرهاب جون برينان اندهاشه من أن «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» بات متطوراً بما

يكفي لتنفيذ مؤامرة ضد طائرة أميركية، علماً بأن برينان - الذي كان يرأس محطة الـ«سي آي إيه» في المملكة العربية السعودية - ينظر إليه على نطاق واسع بوصفه واحداً من أكثر مسؤولي الإدارة الأميركية دراية بالشؤون اليمنية.

## الموقف الرسمي

يعدّ الرئيس اليمني علي عبد الله صالح صاحب الكلمة الأولى والأخيرة في ما يخص ملفات الحرب على الإرهاب في اليمن. لا شيء يحصل من دون علمه وموافقته، وهو الممسك الفعلي بكل خيوط الجماعات، ولذا فإن رؤيته في هذا الميدان ذات أهمية خاصة، لكونها تفسّر بوضوح النظرة الرسمية لكل ما عاشه اليمن على هذا الصعيد، منذ بدايات الجهاد الأفغاني وحتى اليوم.

وقد أدلى صالح بحديث هام للصحافي سامي حدّاد على قناة «الجزيرة» الفضائية، في الخامس من نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، في غمرة تشديد الحملة الرسمية على «تنظيم القاعدة»، والتعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأميركية، حدّد فيه عدة نقاط: الأولى هي أن اليمن يتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، لكن لا يتبنّى وجهة نظرها حيال هذه القضية. والثانية أنه لم يكشف ما لديه من معلومات بصدد نشاط القاعدة في اليمن، وخصوصاً تفجير المدمّرة كول، وقال إن الذين نفذوا العملية قتلوا. والنقطة الثالثة أن اليمن يرفض تسليم أيّ من مواطنيه لكي يحاكم في الولايات المتحدة.

ولكي تكتمل صورة الموقف الرسمي من كل جوانبها يجدر التوقف عند رأي الدكتور عبد الكريم الإرياني، رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق، والمستشار السياسي للرئيس حالياً، والذي يوصف بأنه دماغ النظام، والموجّه الفعلي لدفته السياسية وسط تلاطم الأمواج العاتية التي ضربت اليمن في العقود الثلاثة الأخيرة.

يحظى بمكانة خاصة في واشنطن لدى جميع الإدارات المتعاقبة، ويعرف غريزياً ما يريد في الولايات المتحدة، علاوة على أن لديه صلات دولية واسعة، من بينها مع «لوبيات» مؤثرة في صناعة القرارات في أكثر من بلد غربي.







أكد الإرياني في غمرة الحرب على الإرهاب، أن اليمنيين ملوا من وجود الإرهابيين بينهم. جاء ذلك في مقابلات أجريت معه وفي تصريحات أخرى أدلى بها في واشنطن في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، أي بعد نحو عام على التعاون الأمني الجديد. قال بوضوح، إن اليمن يتعاون كلياً مع الولايات المتحدة ضد الإرهاب بدون أي تردّد أو خوف من ردود الفعل.

وكشف عن إنشاء غرفة عمليات تضمّ مسؤولين أمنيين كباراً من اليمن والولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، «يشارك فيها السعوديون أحياناً ويجري التنسيق معهم»، وفي مقابلة تلفزيونية أجرتها معه محطة «فوكس نيوز» الأميركية في الفترة نفسها سئل: هل سيسمح اليمن بتكرار الهجوم الصاروخي الذي نُفذ يوم الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ من طائرة بلا طيار تابعة لوكالة الاستخبارات الأميركية ضد سيارة كان فيها أحد قادة القاعدة (أبو علي الحارثي قائد المجموعة التابعة لتنظيم القاعدة، التي قامت بالتخطيط والهجوم على المدمّرة الأميركية الحربية كول. وفي عملية الهجوم بالصواريخ قُتل الحارثي مع خمسة آخرين، بينهم يمني يحمل الجنسية الأميركية يدعى كمال درويش)، أجاب الإرياني: «بالتأكيد». وقال بعد حفل العشاء الذي أقيم في مبنى السفارة اليمنية بواشنطن «ما زال لدينا على الأقل شخصان هاربان آخران».

لكن حدود السياسة الواقعية في ذهن رجل دولة محنك مثل الإرياني هي موضوع تخمين في واشنطن، إذ بعد مرور تسعة أيام على هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ذهب الإرياني إلى العاصمة الأميركية سعياً لإبعاد أيّ ميل لدى الإدارة الأميركية للقيام بسيناريو أفغاني آخر في اليمن. وكانت له آنذاك لقاءات مع مجلس الأمن القومي والبنتاغون ووزارة الخارجية.

وقال الإرياني عن زيارته تلك «أنا جئت إلى واشنطن بناءً على تعليمات من الرئيس اليمني، كي نقول إننا مستعدون للتعاون. نحن قمنا بذلك لأننا شعرنا بأننا مستهدفون أيضاً. الجميع كانوا يقولون إن الهجوم الأميركي على اليمن سيأتي بعد أفغانستان. في اليمن نحن لن نندم أبداً على تعاوننا مع الولايات

المتحدة»، لأن اليمن كان هدفاً متكرراً للإرهاب. وأضاف الإرياني: «لم يحدث أي شيء بعد الهجوم الصاروخي. لماذا؟ لأن اليمن عانى كثيراً من هؤلاء الرجال. والرأي العام اليمني مقتنع بأن هؤلاء لا يمكن السماح لهم بالبقاء خارج السجون».

واللافت هنا هو أنه تلت زيارة الإرياني تلك إضافة ٢٤ شخصاً من القاعدة إلى قائمة أشخاص مطلوب من الـ«سي. آي. إيه» اعتقالهم أو قتلهم، وأعلن في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، أن إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش أعدّت قائمة بأسماء القادة الإرهابيين، الذين أوكلت إلى وكالة الاستخبارات المركزية مهمة قتلهم، إذا تعذّر اعتقالهم، حسبما قال مسؤولون من وزارة الدفاع الأميركية ومؤسسات استخبارية أخرى.

وكانت القائمة السابقة السرّية الخاصة بوكالة الـ«سي. آي. إيه» تتضمن عدة أسماء مثل أسامة بن لادن ونائبه أيمن الظواهري وشخصيات رئيسية أخرى في «تنظيم القاعدة». وقال مسؤولون أميركيون إنه تم في الآونة الأخيرة إعداد قائمة جديدة تضم نحو ٢٤ قائداً إرهابياً يعتبرون «أسوأ الأسوأ»، ويُسمح لوكالة الـ«سي. آي. إيه» بقتلهم. وقد منح بوش الوكالة صلاحية مكتوبة بمطاردة وقتل عناصر هذه القائمة دون الحاجة إلى موافقة أي جهة أخرى. وقال المسؤولون إن القائمة تعرف باسم «قائمة الأهداف عالية الثمن». وقد اعتُبر إعداد هذه القائمة السرّية بعد زيارة الإرياني لواشنطن جزءاً من مساعي الـ«سي. آي. إيه» الهادفة إلى مطاردة وقتل أو اعتقال قادة القاعدة الميدانيين، بعيداً عن ساحات القتال في بلدان مثل اليمن. وجرى ربط القائمة بالعملية التي سبق للوكالة الاستخباراتية أن قامت بها في اليمن، عندما قتلت في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ أحد قادة القاعدة «أبو علي الحارثي». ولأن الحارثي يُعدّ واحداً من قادة القاعدة الرئيسيين في اليمن، وهو العقل المدبّر للهجوم على المدمرة كول، بالتنسيق مع بن لادن، وعلى الناقلة الفرنسية ليمبروغ، فقد اعتبرت عملية قتله فاتحة تعاون بين واشنطن وصنعاء، لتصفية بقية المطلوبين، لكن هذا الأمر لم يتم. وبقي







شريكاه جمال بدوي ومحمد حمدي الأهدل طليقين إلى اليوم ولم يشهد التعاون عملية مشابهة بين الطرفين حتى جاءت الغارات «الاستباقية» في نهاية عام ٢٠٠٩، التي شاركت فيها الولايات المتحدة بالقصف الصاروخي وتأمين العمليات الاستخبارية، لكنها لم تنجح كما حصل في العملية التي قضت على الحارثي، حيث نجا غالبية زعماء القاعدة هذه المرة.

ومثلما فتحت عملية الحارثي صفحة جديدة من التعاون الأمني بين الطرفين، فإن «العمليات الاستباقية» الأخيرة ليست سوى بداية فصل جديد، يبدو فيه أن من الصعب على اليمن الارتهان بالقرار الأميركي في الحرب على الإرهاب، فهناك جملة من الاعتبارات يصعب تجاوزها.

ويقول مسؤول يمني سابق في حديث خاص: «إذا كان بعض المسؤولين اليمنيين قد أسعدتهم «العمليات الاستباقية» الأخيرة، مما جعلهم يتوعَّدون القاعدة بمزيد من الضربات والملاحقات، ويدعون عناصرها إلى تسليم أنفسهم للأجهزة الأمنية، قبل أن تطالَهم يدها ويلقوا المصير نفسه الذي لقيه رفاقهم، فإن المؤكد أنهم متعجلون ربما بفعل وعود المساعدات الأميركية اللامحدودة. والمؤكد أيضاً أن المعركة بين النظام اليمني والقاعدة لن تكون بهذه السهولة. وعلى المسؤولين اليمنيين تأمّل ما يحدث في الساحة الأفغانية والباكستانية وفي منطقة الحدود بينهما. والثابت أيضاً أن القاعدة تعيد تنظيم نفسها منذ فترة وتتجذَّر في الساحة اليمنية، وسيساعدها الفلتان واختراق الأجهزة الرسمية والتركيب القبلي، وطبيعة التضاريس والجغرافيا اليمنية، على التحرك بكفاءة ليس في اليمن فقط، ولكن في مناطق حيوية كثيرة في خليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر والسعودية والقرن الأفريقي». ويضيف: «وفي جميع الأحوال فإن الذين سيدفعون الثمن من أرواحهم واقتصادهم واستقرار بلادهم هم اليمنيون، الذين ينبغي أن تكون لهم رؤيتهم المستقلة للأمر، وألا يكونوا مجرد أداة تستخدمها الولايات المتحدة، وأن تكون الحرب على الإرهاب يمنية، لكن على أن يسبقها حل المشاكل السياسية في الجنوب والشمال، ولا يتأتى ذلك من دون تقديم المصلحة الوطنية العليا على

المصالح الخاصة والضيقة، سواء أكانت هذه المصالح الضيقة للنظام السياسي، أم للجماعات أم للأفراد».

والملاحظ خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٠ أن القاعدة عادت لتنفيذ بعض العمليات الثأرية على طريقتها الخاصة، لكن النظام فشل في تصفية أو اعتقال أحد من رموزها الأساسيين، في الوقت الذي تحاول فيه صنعاء إلصاق تهمة التعاون بين القاعدة والحراك الجنوبي، في محاولة لضرب الأخير عسكرياً، واستدراج مساعدات مالية وعسكرية أميركية وغربية.

وبينما يبدو الوضع يراوح على هذه الحال بدأ الحديث يعلو عن عمليات عسكرية أميركية بريطانية لمطاردة القاعدة في اليمن، الأمر الذي يترك الملف مفتوحاً على شتى الاحتمالات. ويشار هنا إلى محاولة القاعدة اغتيال السفير البريطاني في صنعاء تيموثي تورلوت في نيسان/أبريل الماضي، وتعيين واشنطن سفيراً جديداً في اليمن هو جيرالد أمفرستاين، الذي كان يشغل منصب نائب سفير في باكستان، مما يعزز الاعتقاد بنقل ساحة الحرب من أفغانستان إلى اليمن.





## الفصل السابع

# امتدادات القاعدة خارج اليمن

### الجزائر

أعلنت أجهزة الأمن الجزائرية في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أنها قتلت في شهر أيلول/سبتمبر من ذلك العام مسؤولاً في «تنظيم القاعدة» يدعى عماد عبد الوحيد أحمد علوان من جنسية يمنية. وذكرت مصادر رسمية جزائرية أن هذا المسؤول قُتل في كمين نصبته له قوات الجيش الجزائري في مدينة مروانة بولاية باتنة (٤٣٠ كلم جنوب شرق العاصمة)، حيث كان يتحرك تحت حماية «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» بقيادة أميرها الجزائري حسان حطاب.

وقالت الأجهزة الجزائرية لوسائل الإعلام إن عماد عبد الحميد، الملقّب بـ«أبو محمد»، كان يتولى الإشراف على جميع أعضاء «تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الأفريقي وشمال أفريقيا»، وقد زار الجزائر في مهمة تتمثل في «التنسيق وتقييم مدى قدرة وفعالية الجماعة السلفية للدعوة والقتال على التحرك، ليس على مستوى الجزائر فحسب بل خارج الحدود أيضاً».

ولم تذكر المصادر أول مرة زار فيها أبو محمد الجزائر، إلا أنها كشفت أنها علمت بوجوده خلال أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عندما كان في جبال جنوب شرق الجزائر، ثم علمت بتحرّكاته الصيف الماضي. وقبل ذلك أي في

تموز/يوليو ٢٠٠٢ تردد أنه موجود في النيجر، على الحدود الجنوبية مع الجزائر، حيث «كان يحضر للعودة إلى اليمن عن طريق السعودية، بحجة أداء مناسك العُمرة».

وذكر تقرير رسمي جزائري أن عماد علوان، المولود في مدينة تعِز في شمال اليمن «لعب دوراً أساسياً في استقرار الأفغان العرب في اليمن، وخصوصاً ذوي الأصول الجزائرية والتونسية والمغربية والليبية والمصرية، وأغلب هؤلاء سبق لهم أن قضوا فترات بين باكستان وأفغانستان».

وأفاد التقرير أن علوان كان يتردد إلى مسجد تسيّره جمعية «الإحسان» في صنعاء، التي تدعو إلى «الجهاد» علناً وتعبّر عن مواقفها في مجلة تدعى «المنتدى»، وهي تابعة للشيخ عبد المجيد الزنداني، ويرأسها القيادي في «حزب الإصلاح الإسلامي» الشيخ محمد حسين المؤيّد. وكانت السلطات الألمانية قد أوقفت المؤيّد في التاسع من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ في فرانكفورت مع مساعده سعيد حسن، وسلمتهما إلى الولايات المتحدة التي اتهمت المؤيد بمساعدة قيادي في «تنظيم القاعدة» وتقديم الدعم المالي للتنظيم، ولذلك حكمت عليهما بالسجن لمدد ٧٥ عاماً و٤٥ عاماً، وغرّمتهما قرابة ٢ مليونَي دولار، وأفرجت عنهما في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بسبب تردي حالة المؤيد الصحية.

وذكر التقرير الجزائري أن عماد علوان «أبو محمد» كان موجوداً في منطقة الساحل الأفريقي والمغرب العربي منذ شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٢، وقبل أن يحط في أديس أبابا انتقل إلى النيجر، بعد توقف قصير في الخرطوم. وبعد أحداث أيلول/سبتمبر انتقل، بوثائق مزوّرة، إلى شمال مالي، ثم تنقل عبر عدة دول في المنطقة (الساحل)، بمعدل أسبوع إلى أسبوعين في كل دولة، ومنها موريتانيا والنيجر ونيجيريا وتشاد.

وتعتبر «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» أكثر الجماعات الأصولية المسلحة الجزائرية تنظيماً، وتضمّ أكبر عدد من الناشطين الأصوليين، كما أفاد رئيس أركان







المنطقة العسكرية الأولى في الجزائر الفريق بن معيزة خلال منتدى حول الإرهاب عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في العاصمة الجزائرية. وتُعِد الجماعة ما بين ٣٥٠ الى ٣٨٠ عنصراً من أصل ٦٠٠ إلى ٦٥٠ ناشطاً أصولياً مسلحاً، حسبما أفاد الفريق. وتنشط هذه الجماعة في ولايات تيزي أوزو، وبومرداس، والبويرة (في منطقة القبائل) وفي باتنة بمنطقة الأوراس وتبسة (أقصى الشرق). ورفضت الجماعة سياسة «المصالحة الوطنية» التي انتهجها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وواصلت هجماتها وعملياتها المسلحة.

ولم يكن «أبو محمد»، كما أورد التقرير، يتنقل بهوية واحدة، بل كان يحمل عدة هويات مزيّفة، منها واحدة كان يحنّ إليها، وهي التي يُدعى فيها سيدي أحمد حبيب الله، مولود في أبنغاريت شمال النيجر، ابن فطيمة لحبيب. ويذكر التقرير أن عماد عبد الوحيد علوان كان يشرف على تنظيم صفوف «الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، كما كان يقوم بإسداء النصح إلى قادتها وتفتيشها أيضاً، وهي إشارة إلى أن تنظيم حسّان حطّاب كان يعمل تحت إشراف غير مباشر من قِبل تنظيم أسامة بن لادن. وقالت أجهزة الأمن الجزائرية إنها تأخرت في الإعلان عن مقتل اليمني أبو محمد بسبب حرصها على التأكد قطعاً من جنسيته وأصله، وقد اقتضى منها ذلك القيام بعدة اتصالات وتنسيق مع عدد من أجهزة الأمن ولا سيما أجهزة الأمن في اليمن. وقد علمت أجهزة الأمن في الجزائر بمهام وتفاصيل تحركات عماد علوان عن طريق شهادات تائبين تعرّفوا إليه عندما كانوا ينشطون في الجبل قبل تسليم أنفسهم إلى السلطات الجزائرية. ويفيد التقرير الجزائري أن «تنظيم القاعدة» كان يحاول إنشاء تنظيم فرعي في المنطقة يعوّض ما خسره في أفغانستان والصومال، إضافة إلى أن هذه الشبكات من شأنها أن تشكل قواعد دعم للقاعدة في أفريقيا وأوروبا. وكشف التقرير أيضاً أن اليمني «أبو محمد» لم يتمكن من لقاء حسّان حطّاب أمير تنظيم «الجماعة السلفية للدعوة والقتال»، المعروف أنه موجود في منطقة الوسط، وكان يمنعه من ذلك أمير منطقة الشرق العسكري الفارّ عمّار صايفي، المدعو عبد الرزاق البارا المظلي،

لاعتقاد هذا الأخير أنه أولى بالتنسيق مع اليمني وفي الدرجة نفسها كما حطاب. وقد التقى «أبو محمد» المدعو مختار بلمختار مسؤول الجماعة السلفية على مستوى الصحراء الجزائرية، وكان هذا ينسق لليمني تنقلاته من الجزائر عبر دول الساحل الأفريقي، على اعتبار أن بلمختار الملقّب بـ«الأعور» معروف عنه تحكّمه في شبكات التهريب في تلك المنطقة.

جاءت عملية مصرع علوان بعد تصريحات أدلى بها رئيس أركان الجيش الجزائري السابق الفريق محمد العماري، الذي أكد للصحافة في مطلع تموز/يوليو ٢٠٠٢ أن الاتصالات بين الجماعات المسلحة في الجزائر و«تنظيم القاعدة» لم تنقطع أصلاً، وهي مستمرة حتى بعد أحداث أيلول/سبتمبر.

وقد أخذت الدول الغربية هذه المعلومات على محمل الجد، وخصوصاً الولايات المتحدة التي قامت بتشكيل قوة خاصة تهتم بهذه القضية، عُرفت باسم «أفريكوم»، كما أن الدول الأوروبية كثفت تعاونها الأمني مع بلدان المنطقة، وخصوصاً الجزائر.

تكمن جدية الأمر في عدة أسباب: الأول هو تكرار عمليات خطف السياح والرعايا الأجانب في الجزائر، ودول المنطقة مثل موريتانيا ومالي، بطريقة تشبه التقنيات المتبعة في اليمن. وقد استمر هذا الأسلوب حتى عام ٢٠٠٩، حيث تبنّى «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي الاسلامي» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عملية اختطاف الفرنسي بيار كامات، التي جرت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في مالي، وكذلك العملية التي سبقتها بأربعة أيام في موريتانيا وتم خلالها اختطاف ثلاثة إسبان. وجاء في بيان القاعدة الذي يحمل تاريخ العاشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ أن «التنظيم أمهل الحكومتين الفرنسية والمالية عشرين يوماً للإفراج عن السجناء الأربعة لـ«تنظيم القاعدة» في بلاد المغرب الاسلامي المعتقلين في مالي، تحت طائلة إعدام كامات».

والسبب الثاني هو أن زعيم «تنظيم القاعدة» أسامة بن لادن مهّد لانطلاقته المدوية من شرق أفريقيا عبر ضرب السفارتين الأميركيتين في نيروبي ودار السلام







في السابع من آب/أغسطس ١٩٩٨، الأمر الذي يعني أن أفريقيا تقع في دائرة اهتماماته.

والسبب الثالث هو أن «تنظيم القاعدة» خطط على الدوام لضرب أهداف في منطقة المغرب العربي. وفي هذا السياق أرسل ثلاثة من عناصره السعوديين إلى المغرب هم زهير الثبيتي وهلال العسيري وعبد الله الغامدي، الذين اعتقلوا في المغرب في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، بتهمة التخطيط لتنفيذ عمليات تفجير سُفن غربية في منطقة جبل طارق. وتبيّن من التحقيقات الرسمية التي قامت بها الأجهزة المغربية، وشاركت فيها السعودية، أن الثلاثة اعترفوا بصلتهم بـ«تنظيم القاعدة»، وأنهم تركوه بعد عودتهم من أفغانستان.

والسبب الرابع هو أن الجزائر كانت تشكل بيئة مثالية لعمل «تنظيم القاعدة»، فمن جهة هناك متطرفون إسلاميون يحملون السلاح ويسيطرون على مناطق جبلية وعرة يصعب الوصول إليها، ومن جهة ثانية هناك حدود مفتوحة على بلدان الساحل الأفريقي ويصعب التحكم فيها، وتُعتبر إحدى طرق الهجرة السرّية إلى أوروبا. وقد أكدت تقارير أوروبية أن القسم الأكبر من المهاجرين الأفارقية السرّيين يتسرّبون عبر الحدود الجزائرية، ثم يقصدون المغرب عن طريق وجدة، لينتقلوا بعد ذلك إلى منطقة مضيق جبل طارق حيث يستقلّون زوارق التهريب المطاطية نحو إسبانيا.

## العراق

لم يصدّق أحد من أبناء الجالية اليمنية في مدينة «شيفيلد» البريطانية أن وائل عبد الرحمن الضالعي، بطل ومدرّب التايكوندو في «مسجد الخير»، الذي أنشأه عام ٢٠٠٠ بطل الملاكمة العالمي اليمني الأصل نسيم حميد في مدينة «شيفيلد»، سينتهي به الأمر في عملية انتحارية بسيارة مفخخة قادها بنفسه في العراق في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وعندما ودّع وائل الضالعي (٢٢ عاماً) زوجته البريطانية الحامل التي اعتنقت

الإسلام وطفله «بلال» قبل شهر من ذلك في «شيفيلد»، بزعم أنه متجه إلى دُبَي لأنه حصل على عقد عمل كمدرّب في أحد أندية الإمارات العربية في مضمار الدفاع عن النفس، لم يكن أحد يتخيّل أنه سيسافر إلى سورية ومنها إلى العراق للمشاركة في الحرب ضد القوات الأميركية، لا سيما أن العمل المسلح ضد الأميركيين كان في بداياته، ولم تكن أفواج المتطوعين قد بدأت تتوافد بعد إلى بلاد الرافدين.

لقد فتحت تلك العملية أعين الأجهزة الأميركية لسببين: أولاً، لأنها تمت بعد وقت قصير من احتلال العراق. وثانياً لكون منفّذها جاء من الخارج. وطُرح بعد ذلك العديد من الأسئلة.

قبل كل شيء، تساءلت المصادر الأمنية عن تكلفة سفر انتحاري من أبناء الجالية المسلمة في بريطانيا إلى العراق، والتي تقدر بنحو ألفي جنيه استرليني، بالإضافة إلى كيفية تخطّيه مشكلة الحصول على تأشيرات الدخول للوصول إلى العراق. ولكن عمر بكري، الزعيم السابق لجماعة «المهاجرون» الأصولية في بريطانيا، قال إن وائل عبد الرحمن لا يمكن أن يكون قد سافر إلى العراق من دون «تزكية» من أحد العلماء في بريطانيا أو من قدامى المجاهدين. وردّ بكري على تساؤلات الصحافة عن الجهة التي دفعت تكاليف سفر وائل عبد الرحمن إلى العراق بقوله: «إن وائل وغيره تكفلت بسفرهم «الأخوة» من الجهات الإسلامية التي أعطتهم التزكية»، مضيفاً إن جميع ديونهم دفعت قبل سفرهم للمشاركة في العمليات الانتحارية.

ورغم أن رواية بكري تبدو قريبة من الواقع، ترجّح مصادر يمنية أن تنظيم الشاب اليمني تم في عدن، التي كان قد أمضى فيها عطلة صيفية، قبل أن يعود إلى لندن، ويحزم أمره للسفر في اتجاه العراق، ليسجل أنه أول يمني، وربما، عربي يقوم بعملية انتحارية في العراق.

لقد شق وائل الطريق، ومن بعده توافد كثيرون من اليمنيين إلى العراق. لكن السلطات الرسمية في صنعاء ظلت لعدة سنوات تتعاطى مع هذا الأمر وكأنه لا







يعنيها، رغم كثرة الأخبار عن بلاء اليمنيين في العمليات الانتحارية، وقتال القوات الأميركية في العراق، وكذلك المشاركة في حروب الأردني «أبو مصعب الزرقاوي».

ظل التجاهل الرسمي قائماً حتى ذكرت معلومات يمنية في آذار/مارس ٢٠٠٨ أن جهاز الأمن السياسي اليمني حقق مع ٢٥ شخصاً عادوا من العراق، بعد أن تسلّمتهم الحكومة اليمنية من السلطات السورية التي اعتقلتهم أثناء عودتهم من العراق ودخولهم إلى الأراضي السورية. يشكل ذلك أول اعتراف يمني رسمي بتسلل يمنيين إلى العراق لمحاربة القوات الأميركية، رغم الشكاوى الكثيرة في هذا الصدد التي صدرت عن مسؤولين أميركيين وعراقيين طوال السنوات الأخيرة. وكدليل على أن العائدين من العراق قد شاركوا في القتال، أكد جهاز الأمن اليمني أن بعضهم يعاني جروحاً وإصابات مختلفة، أصيبوا بها أثناء وجودهم داخل العراق.

ونقلت صحيفة «الغد» الإلكترونية عن مصادر مطلعه قولها إن تسليم السلطات السورية اليمنيين العائدين من «الجهاد» في العراق يأتي في إطار التعاون الأمني بين البلدين. وأشارت إلى أن العائدين خضعوا للتحقيق من قِبل السوريين قبل تسليمهم إلى صنعاء على دفعتين.

وألمحت المصادر الرسمية اليمنية إلى أنه من المحتمل انتماء معظم العائدين اليمنيين من العراق إلى «تنظيم القاعدة». وقد ارتكز التحقيق مع الذين سلّمتهم الحكومة السورية لليمن على التأكد من دوافع وجودهم في العراق، وما إذا كانوا متورّطين أو مطلوبين في قضايا أخرى داخل اليمن أو خارجه.

لم يعقب ذلك أي إعلان رسمي عن مصير هؤلاء، كما أنه لم يصدر أي حكم بحق أحد منهم. وترجّح أوساط يمنية أنه تمت عملية إخلاء سبيلهم، مثلهم مثل الذين كانوا يقاتلون إلى جانب القاعدة في أفغانستان، وعادوا إلى سابق أعمالهم. بل إن بعض هؤلاء درج على التفاخر ببطولاته هناك، وجرى النظر إليه على أنه «مجاهد» بسبب الكراهية العميقة للأميركيين في الشارع اليمني.

وتفيد التقارير الأميركية التي صدرت في السنوات الأخيرة حول مشاركة المقاتلين العرب في العمليات العسكرية ضد الوجود الأميركي في العراق أن المقاتلين اليمنيين يشكلون القوة الثالثة بين هؤلاء، وأنهم لعبوا دوراً هاماً في عدم استقرار العراق. وهذا ما عكسته الرسائل المتبادلة بين أمير تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، الذي عُيّن وزيراً للحرب في «دولة العراق الإسلامية»، وأعلن بعدها حلّ التنظيم في العراق «أبو حمزة المهاجر»، و أمير تنظيم القاعدة في اليمن «أبو بصير»، الذي تعهد له بإرسال المزيد من المجاهدين. وفي رسالة علنية منشورة على الإنترنيت بعنوان «رسالة من أمير القاعدة في اليمن إلى أبو حمزة المهاجر»، في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، تعهّد زعيم القاعدة في اليمن بأنه سيرسل فوراً المزيد من المقاتلين إلى العراق قائلاً: «يا أبا حمزة، ها قد جئناك».

ووفقاً لما ذكرته صحيفة «التجمّع» الأسبوعية اليمنية في آذار/ مارس ٢٠٠٧، فقد ذهب حوالى ١٢٨٩ يمنياً إلى العراق حتى قبل منتصف العام ٢٠٠٦، قُتل منهم ١٥٣. وتشير تقارير أخرى إلى أن عددهم وصل إلى ١٨٠٠ معظمهم من المراهقين الذين ذهبوا إلى العراق خلال العام ٢٠٠٦، ما يُعتبر مؤشّراً إلى زيادة تدفّق الجهاديين اليمنيين إلى العراق. وأفاد مصدر رسمي أميركي أن اليمنيين والشمال أفريقيين هم الذين يقومون بمعظم التفجيرات الانتحارية في العراق. لكن نسبة المقاتلين السعوديين تصل إلى ٧٥ في المئة من المقاتلين العرب، وقد بات هؤلاء يتسللون إلى العراق من اليمن. وتعزو أوساط يمنية وسعودية الأسباب التي ساهمت في تدفق أو تسلل عناصر القاعدة من السعودية إلى اليمن، لاستخدامها كمحطة انطلاق إلى العراق والصومال ومناطق أخرى، إلى سياسة القبضة الحديدية التي اعتمدتها سلطات الأمن السعودية في السنوات الأخيرة تجاه تلك الجماعات، وهي السياسة التي أفضت إلى تضييق الخناق عليهم وتقليص هامش الحركة أمام «تنظيم القاعدة» داخل أراضي المملكة. وهو ما دفع بقيادة التنظيم إلى اتخاذ اليمن محطة انطلاق لعناصرها في المحيط الإقليمي والعالمي، فضلاً عن أن التمركز في اليمن يمكّنها من تدريب تلك العناصر بحكم المساحة







الواسعة، وافتقار السلطات إلى السيطرة على أرجاء البلاد قاطبة، وحرية حركة الجماعات وهي متوافرة إلى حد كبير.

وتسربت معلومات مصدرها أميركي تقول إن اليمنيّين خلدون الحكيمي وصالح مانع هربا من سجن عدن في ٢٠٠٣، بعد أن ثبتت علاقتهما بتفجير المدمّرة الأميركية كول، وتبيّن بعدها أنهما قاما بهجوم انتحاري في بغداد في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٥. كما سرّب الأميركيون معلومات حول تورّط يمني آخر في قتل دبلوماسيَّيْن روسيَّين في العراق، وتم اعتقاله في عدن بمساعدة الاستخبارات الروسية.

وتفيد أوساط يمنية أن قيادات في الجيش اليمني قامت بتسهيل عمليات التدريب والتأهيل للعديد من الذين وجدوا طريقهم في ما بعد إلى العراق. وقد ذكر البعض من أسر الانتحاريين لصحيفة «التجمع» أن أبناءهم وأخوانهم دُرِّبوا بمعرفة مسؤولي الأمن، وتلقّوا دعماً لوجستياً من أشخاص ذوي مراتب عالية في الجيش اليمني. وذكرت مصادر أخرى أن عدداً من المنازل الآمنة أُعِدَّت في العاصمة صنعاء لإسكان الجهاديين الجدد حتى يتم استكمال الإجراءات اللازمة لسفرهم إلى العراق، وعادةً ما تتضمن تلك الإجراءات تزوير وثائق سفر وتأمين السفر.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ وقف ثلاثة شيوخ يمنيين يدعون للعمليات الانتحارية في العراق، هم الشيخ عبدالمجيد الريمي، والشيخ مراد أحمد القدسي، و الشيخ محمد بن موسى البيضاني، وذلك خلال مشاركتهم في المؤتمر الذي استضافته العاصمة التركية تحت عنوان «مناصرة الشعب العراقي»، ودعا هؤلاء «أهل السنّة» إلى «دعم المجاهدين والمقاومين في العراق، لأنهم يدافعون عن كل مسلم، وليس عن بلادهم وحدها».

وقد استقبلت صنعاء عدة مرات رئيس «هيئة علماء المسلمين السنة في العراق» الشيخ حارث الضاري، الذي كان يدعو في كل زيارة إلى دعم المقاومة في العراق. وفي إحدى هذه الزيارات تحدث الضاري في جامعة صنعاء عن

فضائل المقاومة العراقية ومآثرها، وذلك أثناء ندوة أقامتها «اللجنة اليمنية العامة لدعم المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق»، برعاية وتمويل يحيى محمد عبد الله صالح ابن أخ الرئيس اليمني، ورئيس اللجنة ورئيس جهاز الأمن المركزي اليمني ورئيس وحدات مكافحة الإرهاب، الذي أثنى على المقاومة العراقية وقدرتها على تسديد الضربات ضد قوات الاحتلال.

وذكرت صحيفة محلية أنه تم اعتقال مسؤول من جمعية «الحكمة اليمانية» الخيرية لضلوعه في تسهيل سفر الجهاديين إلى العراق لكن تم إطلاق سراحه بعد تدخل قادة أمنيين كبار.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٥ صرّح مسؤول حكومي يمني بأن عناصر من الاستخبارات اليمنية أسّست معسكرات تدريب للبعثيين العراقيين اللاجئين في اليمن والراغبين في قتال قوات الولايات المتحدة الأميركية في العراق. وعلى أثر تصاعد العمليات التي يقوم بها يمنيون وعراقيون جرى تدريبهم في اليمن، أعلن الرئيس العراقي جلال طالباني أن الاستخبارات العسكرية العراقية بدأت بمتابعة نائب الرئيس العراقي السابق عزت الدوري في اليمن بسبب دوره في تنظيم المقاومة. وطالب مسؤولون عراقيون اليمن من خلال «الأنتربول» الدولي بتسليم عمر سبعاوي، وإبراهيم حسن التكريتي ابن أخت صدّام حسين، وذلك بعد اتهامه بإدارة وتمويل منظمات إرهابية تعمل في شمال العراق، لكن النظام اليمني لم يحدد مكان التكريتي. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧ طلبت الحكومة العراقية من اليمن تسليم مسؤولين عراقيين سابقين يقيمون في اليمن، مهددة بالمطالبة بالديون العراقية المترتّبة على اليمن، خلال حكم الرئيس السابق صدّام حسين، إذا لم يتم تسليمهم. وفي هذه الفترة ذاتها نشرت «صحيفة ٢٦ سبتمبر» الناطقة باسم القوات المسلحة في اليمن مقالاً يتحدث عن استرجاع حزب البعث العراقي لقوته، وجاء فيه: «إن البعث يُعدّ الآن القوة السياسية والعسكرية المؤهّلة لقيادة النضال الوطني في العراق (...) وهو المؤهّل للإمساك بمقود الأوضاع بعد طرد المحتلين... ولا مناص لأمريكا وحلفائها من التعامل مع هذه القوة السياسية».







ومع تزايد المطالبات والشكاوى العراقية، بالإضافة إلى الضغط الأميركي، قامت صنعاء في تموز/يوليو ٢٠٠٦ بحملة إعلامية لوقف تدفق المقاتلين إلى العراق، وصدر قانون يمنع الرجال تحت سنّ الخامسة والثلاثين من السفر جواً إلى سوريا والأردن بدون تصريح. ولكن بعد تطبيق هذا القانون نشر موقع «يمن نيوز» الإخباري أن اليمني عبد الباسط علي أحمد باشعيبة سافر إلى الموصل وقام بتفجير نفسه في هجوم انتحاري بسيارة. كما أشار الموقع إلى أن اليمنيين في المقاومة العراقية مدعومون من قوى ذات نفوذ في اليمن، وتلك القوى تعمل على تجهيز هؤلاء الشباب من خلال تدريبهم على العمليات القتالية، واستخدام المتفجرات وقيادة السيارات.

# فهرس الأعلام

- ت -



- ث -



- ج -



- ح -











- خ -



- د -



- ر -



- ز -



- س -



- ش -



- ص -

# فهرس الأماكن

يتناول الكتاب تطوّر بنية تنظيم القاعدة في اليمن لثلاثة أجيال، ويرسم بورتريهات لأبرز شخصياته السابقة والحالية، وكذلك للسعوديين الذين التحقوا به، بعد توحيد التنظيمين اليمني والسعودي في مطلع عام ٢٠٠٩، على يد اليمني ناصر الوحيشي، سكرتير بن لادن السابق، والسعودي العائد من معتقل غوانتانامو، سعيد الشهري.

يتوقّف الكتاب أمام العمليات الاستباقية التي بدأت في اليمن نهاية ٢٠٠٩، ورؤية صنعاء وواشنطن لمواجهة القاعدة، وفتح جبهة دولية جديدة، بعدما بات اليمن مرشّحاً لأن يتحوّل إلى ملاذ أساسي للقاعدة بعد أفغانستان وباكستان، ووجود أعداد من الأجانب الذين جرى تدريبهم وإعدادهم للقيام بعمليات نوعية في الغرب.

ويكشف التداخل بين نشاط القاعدة وعمل الأجهزة الرسمية، واستفادة القاعدة من ذلك. ويتوقّف عند أبرز عمليات القاعدة، وخصوصاً تفجير المدمرة «يو إس إس كول»، التي كانت أول عملية رسمية للتنظيم، والمقدّمة لتفجيرات ١١ سبتمبر. كما يتناول العمليات الجهادية منذ عام ١٩٩٢، ولا سيّما ملفّ الاغتيالات السياسية ضدّ الجنوبيين.

بشير البكر كاتب وصحافي سوري مقيم في باريس. يعمل في جريدة «الخليج» الإماراتية. خبير في الشؤون اليمنية منذ عام ١٩٨٥. صدر له كتاب «حرب اليمن: القبيلة تنتصر على الوطن».

ISBN 978-1-85516-633-2



